

التقرير السنوي 2012



ريادة تتجاوز معنى المصرفية

شركاء في الإنجاز

المحتويات (إضغط المحتوى تحت لتفتح الصفحة)

4	المؤشرات المالية
8	الهوية الموحدة
10	مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية
20	الإدارة التنفيذية
24	تقرير مجلس الإدارة
28	تقرير الرئيس التنفيذي
60	الحوكمة المؤسسية
72	المسؤولية الاجتماعية
74	تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
76	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
77	البيانات المالية الموحدة
128	الإفصاحات العامة الإضافية
150	شبكة البركة العالمية

”

فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أن الإنسان مستخلف في المال وليس مالك للمال، وأن الإنسان مأمور بإعمار الأرض،

وأن الإنسان مطلوب منه أن يوجد عمل للآخريين. والله سبحانه يقول: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) ويقول: (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه).

إذاً المال الذي لدينا هو ملك الله سبحانه وتعالى ولا بد لنا أن نطبق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال.“

“

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة، مجموعة البركة المصرفية



تصميم المركز الرئيسي للمجموعة بالبحرين

معنى البركة

تأتي بمعنى النماء والزيادة وكثرة الخير.
والبركة هبة من الله فوق الأسباب المادية
التي يتعاطاها البشر. وإذا بارك الله في
المال، نمّاه وكثره وأصلحه وثمره ووفق صاحبه
لصرفه في أمور الخير والطاعة.

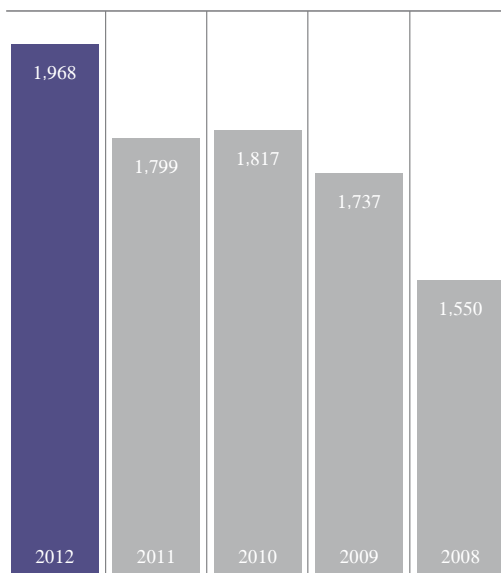
المؤشرات المالية

2008	2009	2010	2011	2012	
					الربحية (مليون دولار أمريكي)
586	634	659	730	880	مجموع الدخل التشغيلي
314	325	316	344	422	صافي الدخل التشغيلي
201	167	193	212	235	صافي الدخل
114	92	106	118	133	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
11	9	11	12	13	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*
					المركز المالي (مليون دولار أمريكي)
10,920	13,166	15,878	17,154	19,055	إجمالي الموجودات
8,088	9,431	11,391	11,818	14,319	إجمالي التمويلات والاستثمارات
8,872	10,999	13,571	14,680	16,398	إجمالي ودائع العملاء
1,550	1,737	1,817	1,799	1,968	إجمالي حقوق الملاك
1,131	1,214	1,224	1,203	1,294	إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
					رأس المال (مليون دولار أمريكي)
1,500	1,500	1,500	1,500	1,500	المصرح به
697.5	744	790.5	869.6	1,014.5	المكتتب والمدفوع بالكامل
					معدلات الربحية
% 13	% 10	% 11	% 12	% 13	العائد على متوسط حقوق الملاك
% 10	% 8	% 9	% 10	% 11	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
% 1.9	% 1.4	% 1.3	% 1.3	% 1.3	العائد على متوسط الموجودات
% 46	% 49	% 52	% 53	% 52	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
					معدلات المركز المالي
% 14	% 13	% 11	% 11	% 10	نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات
5.2	5.4	6.3	6.6	7.3	إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)
% 29	% 34	% 33	% 33	% 25	نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
1.11	1.20	1.22	1.20	1.29	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*
					معلومات أخرى
6,746	7,250	8,503	9,021	9,398	العدد الإجمالي للعاملين
283	289	370	399	425	إجمالي عدد الفروع

* معدله بواقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

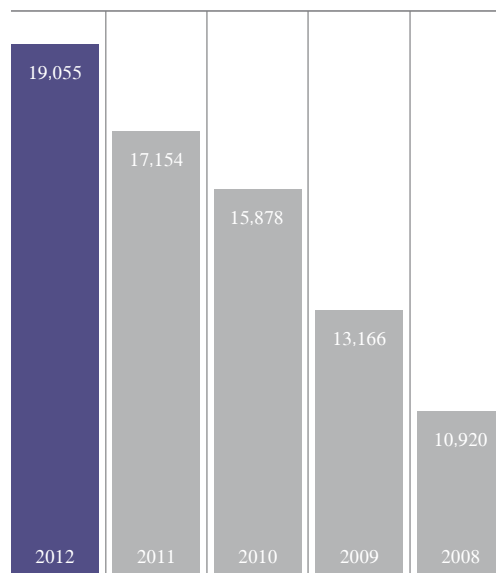
إجمالي حقوق الملاك

مليون دولار أمريكي



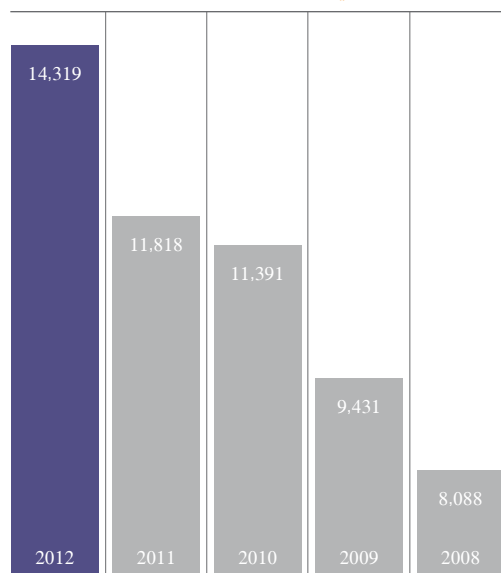
إجمالي الموجودات

مليون دولار أمريكي



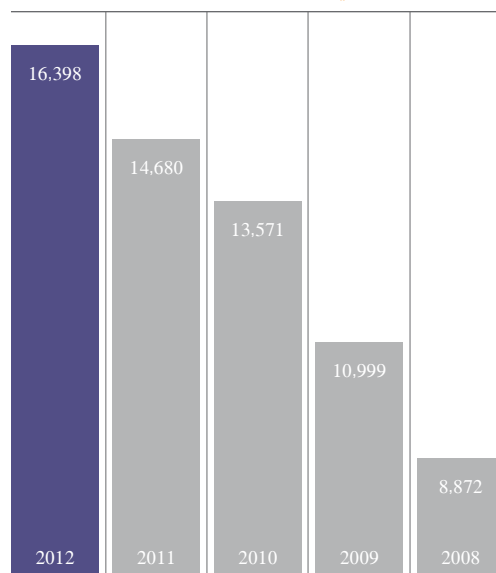
إجمالي التمويلات والاستثمارات

مليون دولار أمريكي



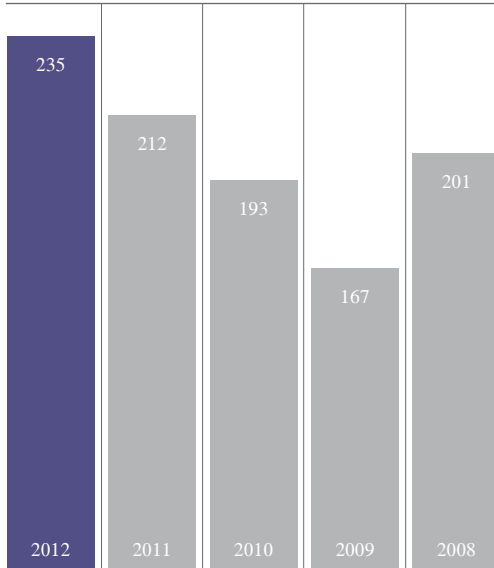
إجمالي ودائع العملاء

مليون دولار أمريكي



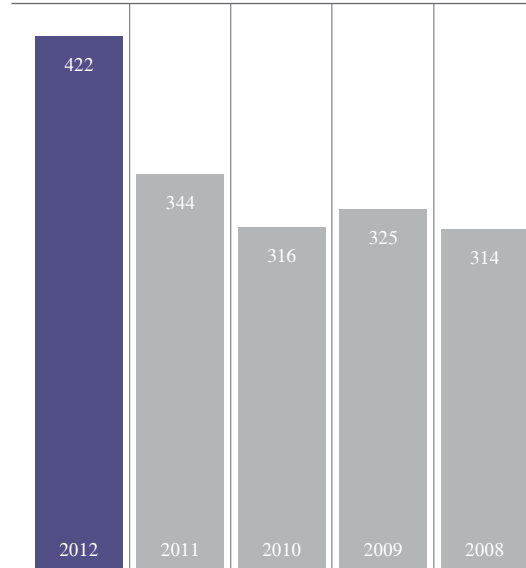
صافي الدخل

مليون دولار أمريكي

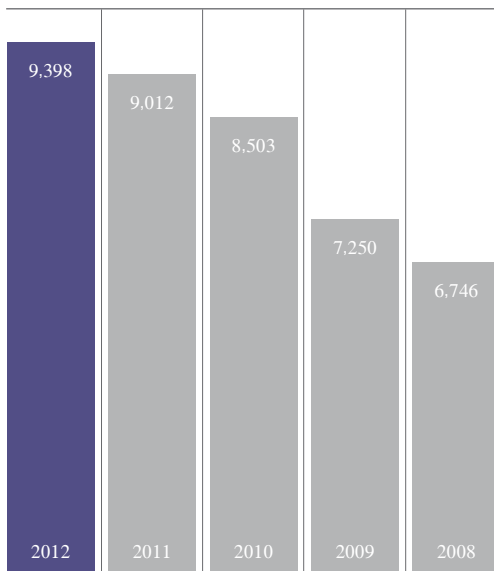


صافي الدخل التشغيلي

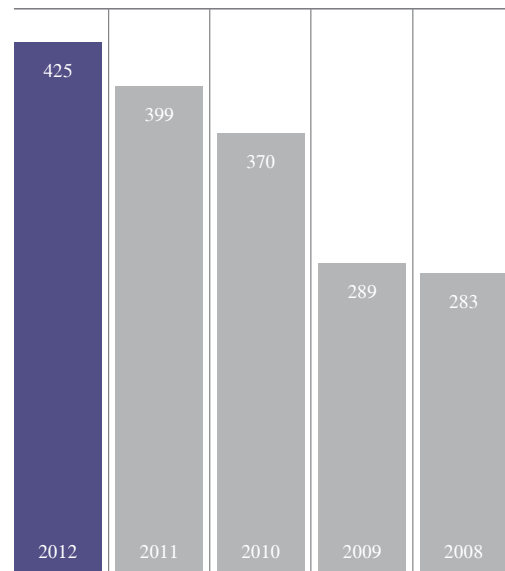
مليون دولار أمريكي

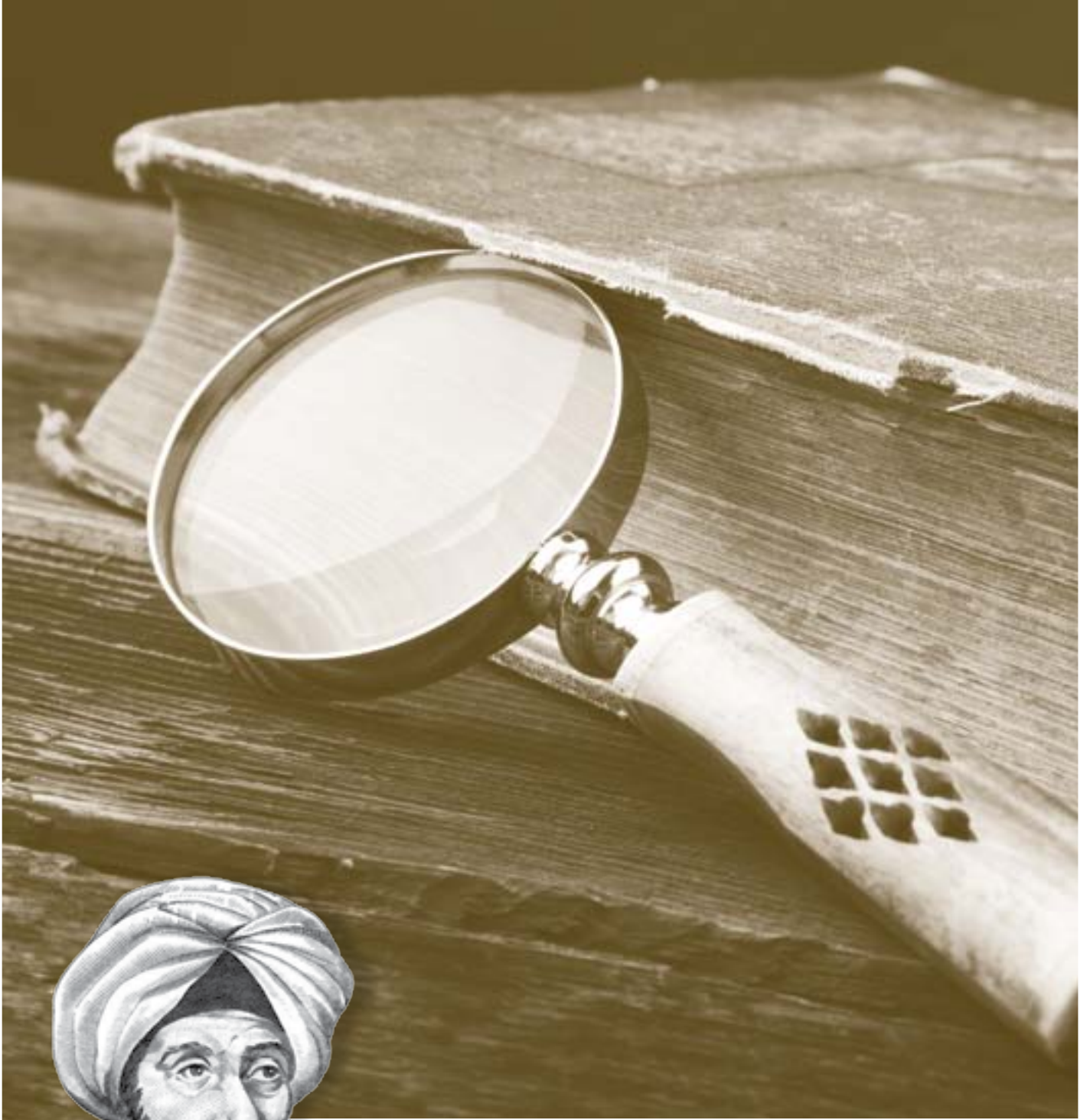


العدد الإجمالي للعاملين



إجمالي عدد الفروع





ابن الهيثم (965 - 1040) بعد الميلاد
قدم ابن الهيثم مساهمات مهمة إلى مبادئ البصريات والفيزياء وعلم الفلك والرياضيات وطب
العيون والفلسفة والتصور البصري وإلى المنهج العلمي. وقد اشتهر بلقب بطليموس الثاني
أو الفيزيائي في أوروبا أثناء العصور الوسطى، وقد كتب ابن الهيثم انطباعات عميقة عن
أعمال أرسطو وبطليموس وعالم الرياضيات الإغريقي أقليدس.

الهوية الموحدة

رؤية واحدة - هوية واحدة - مجموعة واحدة

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لا غنى عنها لخلق مجتمع أفضل للجميع. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات الموضوعية بين أيدينا، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم: **"أكثر من مجرد تعاملات مصرفية"**.

رؤيتنا

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع"

رسالتنا

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين"

في مطلع العام 2009 م، بدأنا بطريقة ممنهجة تم التخطيط لها بعناية فائقة عملية إطلاق الهوية الموحدة في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك البركة. وقد نالت الهوية الموحدة الجديدة إعجاب كافة المتعاملين مع بنوك البركة، ووجدت ترحيبا واسعا من كافة الأسواق، بصورة أكدت المكانة المرموقة التي يتمتع بها اسم البركة، ومدى التميز الذي تتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية، لها فلسفة عمل متميزة، وثقافة مؤسسية تجعلها دوما في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

إن الهوية الموحدة لبنوك البركة ليست مجرد تغيير تجميلي في شكل الشعار أو مجرد الوان متناسقة، ولكنها محاولة لربط البعد الفلسفي الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية ممثلا في قاعدة الغنم بالغرم أو المشاركة في المخاطر وفي العائد على حد سواء وتقديم الهوية الموحدة وما تمثله بشكل عصري. إننا ننظر إلى عملية تدشين الهوية الموحدة باعتبارها اللبنة الأساسية في طريق العمل كمجموعة مصرفية موحدة من خلال رؤية واحدة موحدة وفي إطار من التعاون والشراكة البناءة بين كافة مكونات المجموعة.

لقد ساعدت الهوية الموحدة المجموعة على إعطاء الأولوية لقيمتها وطموحاتها ورفعها إلى ما هو أكثر من مجرد بلوغ زيادة في حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو سرعة التسليم. وبدلا من ذلك، فإننا نعتقد بأننا ومن خلال بناء علاقاتنا مع عملائنا على أساس روح الشراكة الحقيقية، فإن نماءنا جميعا سيكون النتيجة الطبيعية لشراكتنا.

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا، باعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسؤولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن "الشراكة" تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كشركاء معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

الشراكة

إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابط قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

المثابرة

إن لدينا الحيوية والمثابرة اللازمتين لنحقق تأثيراً إيجابياً في حياة عملائنا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

الجوار

نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائماً؛ ويلقى عملاؤنا دائماً ترحيباً نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

راحة البال

يحق لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

المساهمات الاجتماعية

بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونموننا سيفيد العالم من حولنا. مستقبل علامتنا التجارية (لجنة القيمين على الهوية الموحدة).

إن أكثر ما ميز بنوك البركة منذ تأسيسها قبل أكثر من 30 عاما بالإضافة إلى اعتمادها على مبادئ أخلاقية ومعايير مهنية ظلت دوما هي الدافع المعنوي لنجاحاتها، هو ما يلي:

- التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية
- علاقات وثيقة مع العملاء - شراكة بين أطراف متكافئة
- الالتزام الشديد بمبادئ الرشد والطهارة المالية
- بنك محلي في المقام الأول - ولكن بتواجد عالمي

مستقبل علامتنا التجارية

تدير مجموعة البركة المصرفية الآن شبكة فروع مكونة من 425 فرع تقدم خدماتها لزيائنها في 15 دولة منتشرة عبر نطاق جغرافي يمتد من إندونيسيا إلى الجزائر. إن أكثر ما يميز اسم البركة في كافة الأسواق التي تعمل فيها هو هذا الترابط الوثيق في علاقتها بعملائها. لدينا اليوم هوية موحدة تعكس القيم الأساسية والقوة الداخلية لكل ما يمثل اسم البركة. تسعى البركة باستمرار إلى تقوية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية في العمل من أجل إقامة نظام مالي يستلهم قيم العدالة والإنصاف ليس فقط في الدول التي تعمل فيها بل تسعى إلى نقل نجاحاتها وأسمها ونموذج عملها إلى أسواق أوسع في كافة أنحاء المعمورة. وفي سبيل ذلك تسعى البركة إلى تطبيق أفضل المعايير المهنية بما يعينها على تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح والانجاز.

مجلس الإدارة	هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
الشيخ صالح عبدالله كامل رئيس مجلس الإدارة	فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة رئيساً
الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة	فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضواً
الأستاذ/ عبدالله صالح كامل نائب رئيس مجلس الإدارة	فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود عضواً
الأستاذ/ صالح محمد اليوسف عضو مجلس الإدارة	فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان عضواً
الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد عضواً
الدكتور/ أنور إبراهيم عضو مجلس الإدارة	الدكتور/ التيجاني الطيب محمد سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ/ جمال بن غليطة عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف عضو مجلس الإدارة
الدكتور/ باسم عوض الله عضو مجلس الإدارة	الدكتور/ أنور إبراهيم عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ محيي الدين صالح كامل عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ جمال بن غليطة عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد سكرتير مجلس الإدارة	الدكتور / باسم عوض الله عضو مجلس الإدارة
	أعضاء مجلس الإدارة المستقلون

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
رئيساً

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً

الأستاذ/ عبدالله عبدالرحيم صباحي
عضواً

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامي *
رئيساً

الأستاذ/ جمال بن غليطة *
عضواً

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف *
رئيساً

الدكتور/ أنور إبراهيم *
عضواً

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامي *
عضواً

الدكتور/ باسم عوض الله *
عضواً

لجنة المخاطر

الأستاذ/ عبدالله عبدالرحيم صباحي
رئيساً

الأستاذ/ جمال بن غليطة *
عضواً

الأستاذ/ محيي الدين صالح كامل
عضواً

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي *
عضواً

لجنة المسؤولية الاجتماعية

الدكتور/ باسم عوض الله *
رئيساً

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضواً

* عضو مستقل.

الشيخ صالح عبد الله كامل رجل أعمال سعودي بارز، حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، وهو من رواد الاقتصاد الإسلامي و المصرفية الإسلامية المرموقين على المستوى الدولي، و لديه خبرة عريضة تفوق ال 50 عاماً في هذا المجال، أسس خلالها كل من مجموعة دله السعودية ومجموعة البركة المصرفية. هذا وقد تمتع الشيخ صالح كامل بعضوية مجالس إدارات العديد من المنظمات والاتحادات الاقليمية والدولية. كما أنه يرأس حالياً مجلس إدارة كل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وكذلك دله البركة القابضة، البحرين. وتقديراً لانجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي جسدت في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم "أعمار الأرض"، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال الفترة السابقة.



الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية عالمية رائدة ومرموقة، ولديه خبرة تتجاوز ال 50 عاماً. وهو حاصل على شهادة في الادارة والمحاسبة. وقد عمل الاستاذ عبد الله في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاماً شغل خلالها مناصب مختلفة شملت مدير الإدارة المصرفية ورئيس إدارة الاستثمارات الخارجية، ثم قام بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، الذي تولى رئاسته خلال الفترة من العام 1972م إلى 1980م، وقد تمكن خلال هذه الفترة من تأسيس فروع لهذا المصرف على مستوى العالم. الاستاذ السعودي هو أيضاً مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980م حتى 1994م، كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة) البحرين في عام 1982م، وبذلك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في أوائل الثمانينات. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار الاستاذ عبدالله السعودي من قبل ممثلي الحكومات والمصارف التجارية الدولية الذين حضروا اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في العام 1980م. ونتيجة لذلك تم تكريمه من قبل جامعة جورج تاون في واشنطن. كما منح جائزة "أفضل شخصية مصرفية" في العام 1991م من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية في نيويورك، وهو أول شخصية تتال جائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993م من اتحاد المصارف العربية. وتقديراً لجهوده في تطوير العلاقات المصرفية العربية الاوروبية، تم منحه عدة أوسمة وميداليات ذهبية خلال مسيرته المهنية من أبرزها جائزة ملك أسبانيا والرئيس الإيطالي في العام 1977م والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام 1996م. يشغل الاستاذ عبد الله حالياً منصب الرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبد الله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين، ورئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات، طرابلس، ليبيا.



الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ عبدالله صالح رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شغل الاستاذ عبدالله العديد من المناصب القيادية في مجموعة دلة ولديه خبرة تزيد عن 24 عاما في مختلف المجالات، حيث ترأس إدارة الاستثمارات العقارية والامدادات المركزية خلال الفترة من 1988 م - 1989 م، و من ثم تولى منصب مساعد الرئيس للشئون التجارية خلال الفترة من 1989 م - 1995 م، ثم نائب الرئيس لقطاع الأعمال خلال الفترة من 1995 م - 1999 م. وهو حاليا يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة. علاوة على ذلك فيتولى الاستاذ عبدالله منصب رئيس مجلس الإدارة في كل من شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، وهو نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من بنك الجزيرة (شركة مساهمة)، ومدينة أعمار الملك عبد الله الاقتصادية، كما يتمتع بعضوية مجلس إدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر. وهو شخصية نشطة جدا في مجال العمل العام ويتمتع بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية منها، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين (سابقاً)، وعضو منظمة الرؤساء الشباب، عضو جمعية أصدقاء السعودية، عضو مجلس أمناء صندوق المؤمية، وعضو مجلس أمناء منتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الاعمال.



الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ صالح اليوسف رجل اعمال كويتي مرموق يحمل درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز ال 30 عاماً. وكان الاستاذ صالح قد شغل منصب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988 م - 2005 م، وقبل ذلك كان قد شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي والبنك المركزي الكويتي، كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الاسلامي - البحرين ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرانكفورت، كما كان عضواً في مجلس إدارة مجموعة الاوراق المالية 1986 م، وكذلك مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية منها مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية - البحرين، البنك الاهلي المتحد - لندن. كما شغل منصب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة حتى سبتمبر 2010 م، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار حتى إبريل 2010 م. وهو حالياً عضو بمجلس ادارة بنك البركة لبنان.



الأستاذ/ صالح اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عدنان أحمد يوسف شخصية مصرفية بحرينية لامعة، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة. وهو يشغل منذ أغسطس 2004 وحتى الآن منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، وعضو مجلس الإدارة. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود. وهو أيضا عضو في مجالس إدارة كل من، بنك البركة الإسلامي - البحرين، وبنك البركة تونس. ويتمتع الأستاذ عدنان يوسف بخبرة مصرفية دولية تزيد على 37 عامًا، تشمل العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الاجتماعية. وقد حاز لمرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التي يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية كانت الأولى منهما في ديسمبر 2004 م والثانية في ديسمبر 2009 م. وتم انتخابه في أبريل 2007 م رئيسا لاتحاد المصارف العربية وأعيد انتخابه في أبريل 2010 م لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات. كما حاز على جائزة التميز في القيادة والأداء المؤسسي فئة "القيادة الحكيمة في مجال الصيرفة العربية" عام 2012 م "المقدمة من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وهي منظمة تتبع لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع أكاديمية تتويج. كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لاريا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم.



الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

الدكتور أنور إبراهيم شخصية ماليزية مرموقة تحظى بتقدير كبير على المستوى الدولي. وهو حاليا زعيم المعارضة في البرلمان الماليزي، و لديه خبرة تتجاوز ال 29 عامًا في مجالي العمل السياسي والأعمال. وقد خدم الدكتور أنور بلاده في العديد من المناصب الرسمية، حيث شغل منصب وزير التعليم، ووزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء، كما عمل سابقاً أستاذا زائراً في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، كما تم تعيينه رئيساً فخرياً لمنظمة "المسؤولية" Accountability (معهد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية) التي يقع مقرها في لندن. هذا وقد كان الدكتور محاضراً في مدرسة جونز هوبكينز للدراسات العالمية المتقدمة وكلية سانت أنتوني بجامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة. وهو عضو غير تنفيذي مستقل في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ مارس 2006 م.



الدكتور / أنور إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبالله مصري سعودي معروف، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم المحاسبية من كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية. له خبرة في مجال الصيرفة الدولية تزيد عن 31 عامًا، قضى الواحد والعشرين عاما الأخيرة منها مع مجموعة دلة في المملكة العربية السعودية. ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس في مجموعة دلة وهو أيضا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، والشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتنظيف والاستصلاح والاستثمار بتونس. كما إنه عضو مجلس إدارة في كل من شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، والبنك الألباني المتحد في ألبانيا، وعدداً من الشركات العالمية الأخرى.



الأستاذ/ عبدالله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ ابراهيم الشامسي مصرفي اماراتي مرموق، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، ويتمتع بخبرات متنوعة تزيد على 40 عاما في قطاع الخدمات المالية والمجال الحكومي في دولة الإمارات العربية. وشغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي وعضوية مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت خلال الفترة من 1983 م - 2010 م. وانضم الأستاذ الشامسي لعضوية مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2006 م. كما أنه عضو بمجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية.



الأستاذ/ ابراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة مصرفي أماراتي متميز، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية. تمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن 21 عامًا، عمل خلالها في مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. ولديه إسهامات مهمة تشمل التخطيط لإطلاق بنك الإمارات الإسلامي، وتأسيس أعمال جديدة في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الصيرفة الخاصة وإدارة الأصول وأموال الإمارات، علاوة على الرقابة على نمو أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات. وهو يشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات الإسلامي منذ أكتوبر 2011 م، وهو المنصب الذي انتقل اليه من منصبه السابق كنائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام لقطاع أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات. كما يرأس الأستاذ جمال مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة وهو عضو بمجلس إدارة كل من شركة "تنفيذ المحدودة" وشعاع كابيتال.



الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل مصرفي اماراتي مرموق، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا بولاية واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية. ولديه خبرة تمتد لأكثر من 27 عاما. وقد تقلد الأستاذ يوسف العديد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني خلال الفترة من 1984 م حتى 1998 م، و ذلك حتى التحاقه ببنك دبي الاسلامي كمدير تنفيذي للاستثمار وذلك خلال الفترة من 1999 - 2002 م. ومن ثم تعيينه في العام 2003 م مديراً عاماً لشركة الامارات المالية. وكان الأستاذ يوسف قد تمتع بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها على سبيل المثال شركة الاتحاد للتأمين، الامارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الاسلامي، وبنك البوسنة الدولي. وهو كذلك عضو بمجالس ادارات كل من بنك البركة الاسلامي - البحرين، مصرف عجمان، وشركة دبي الاسلامية للتأمين وشركة غلفا للمياه المعدنية.



الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة



الدكتور / باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله شخصية أردنية مرموقة، و قد حصل على درجتَي الماجستير والدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في المملكة المتحدة عام 1985 م و 1988 م ودرجة بكالوريوس العلوم في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 م. ولديه خبرة تزيد عن 26 عاما في عدد من المجالات. وقد عمل الدكتور باسم عوض الله في مجال الصيرفة الاستثمارية في المملكة المتحدة خلال الفترة من 1986 م وحتى 1991 م ، ثم عاد إلى بلاده ليشغل عددا من المناصب الرسمية منها: السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن خلال الفترة من 1992 م - 1996 م والمستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1996 م - 1999 م) ومدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999 م - 2001 م) (وزير التخطيط والتعاون الدولي في الاردن من أكتوبر 2001 م - فبراير 2005 م، وزير المالية خلال الفترة من أبريل 2005 م - يونيو 2005 م، مدير مكتب جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الاردن خلال الفترة من أبريل 2006 م - نوفمبر 2007 م، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي في الاردن من نوفمبر 2007 م - سبتمبر 2008 م. تم اختياره كزميل في لي كوان يو في سنغافورة عام 2004 م، كما تم اختياره من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في 2005 م كقائد عالمي شاب. وقد حصل الدكتور باسم على وسام الحسين للخدمة المميزة، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى عدد من الأوسمة الرفيعة من عدد من الدول في أوروبا وآسيا. ويشغل الدكتور باسم عوض الله حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية ومقرها دبي، الإمارات العربية المتحدة.



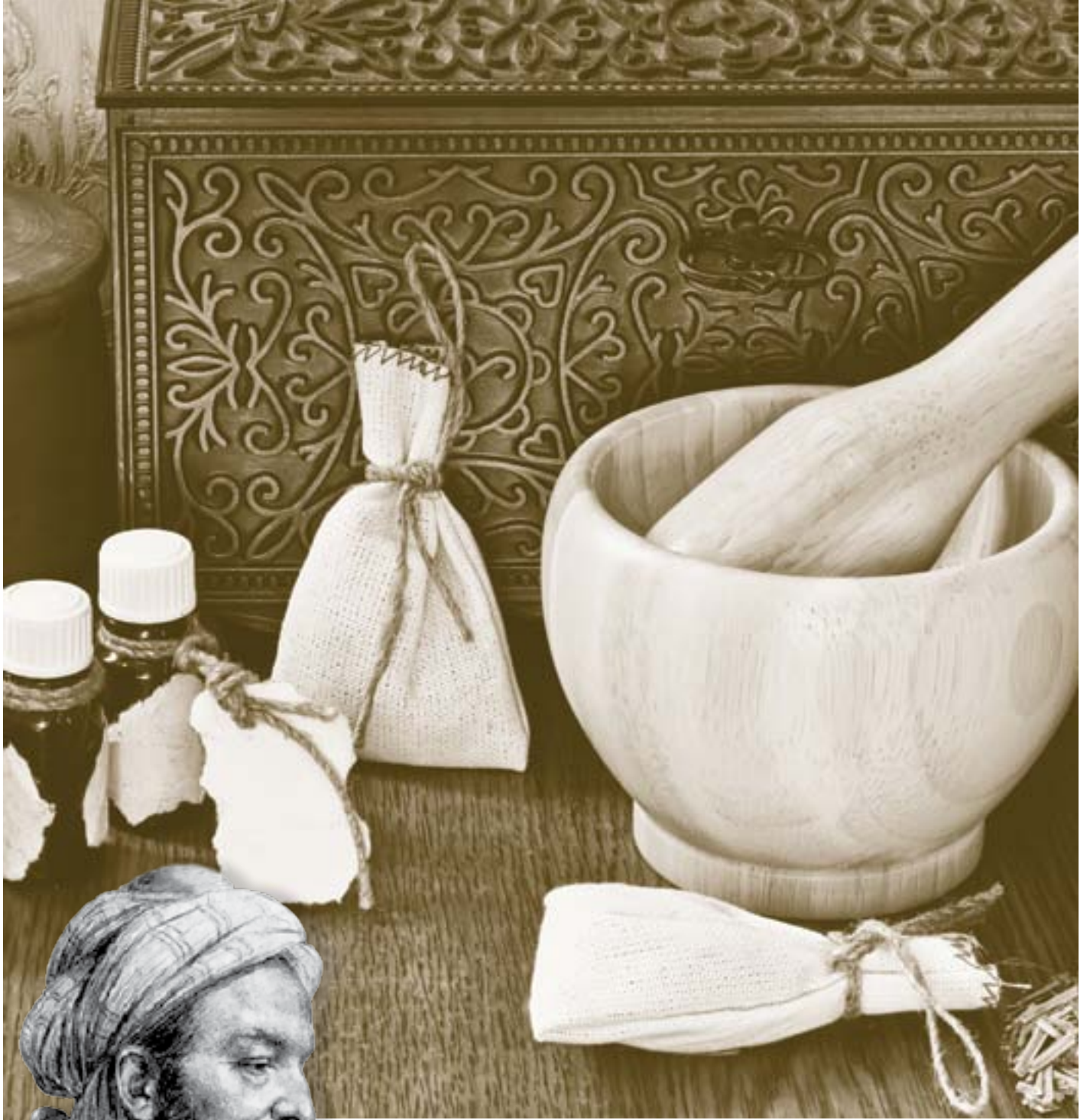
الأستاذ / محيي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين صالح رجل اعمال سعودي معروف، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة طويلة. ويشغل حاليا منصب نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة دله، ونائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة الاعلام العربية. علاوة على ذلك يتمتع الأستاذ محيي الدين صالح بعضوية العديد من الشركات والمؤسسات منها: رئيس مجلس إدارة شركة دلة للانتاج الاعلامي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة، وعضو مجلس إدارة في كل من شركة دله للاستشارات العقارية في مصر، شركة الماطة للتنمية العقارية في مصر، الشركة العربية للاستثمار العقاري والسياحي في مصر، شبكة راديو وتلفزيون العرب ART، والشركة العالمية للأحداث الرياضية، حيث يشغل فيها أيضا منصب العضو المنتدب. كما أنه يشغل منصب عضو في لجان تنفيذية لشركة دلة البركة القابضة، شركة جبل عمر للتطوير، حلواني أخوان، شركة الخزامي، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، شركة دلة الصحية، الصندوق السعودي للتطوير، وشركة عكاظ للصحافة والنشر. وهو شخصية نشطة في مجال العمل العام والمجتمع بالسعودية حيث شغل سابقا عضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة.



الأستاذ / فهد عبد الله الراجحي
عضو مجلس الإدارة

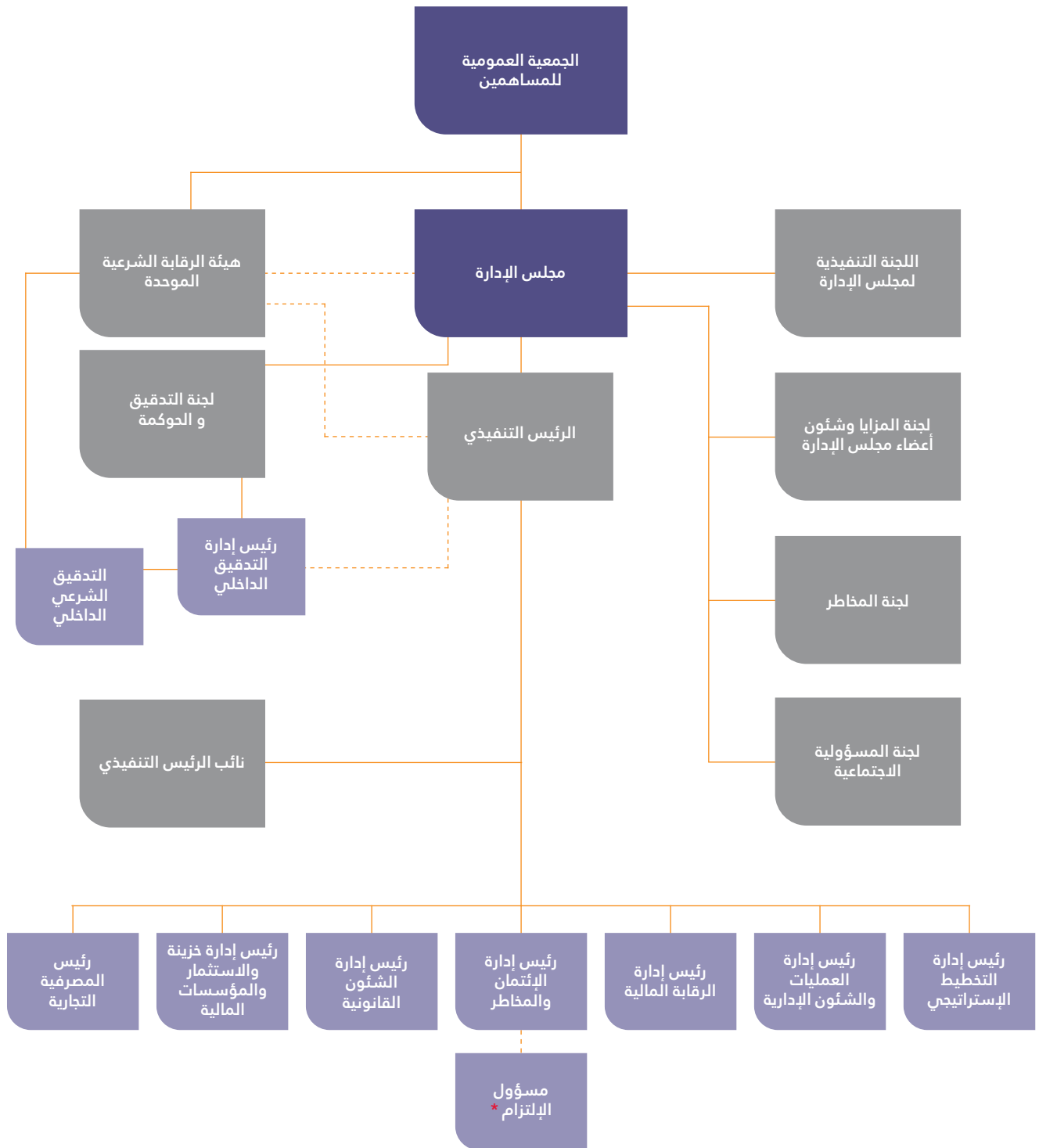
الأستاذ فهد عبدالله الراجحي رجل اعمال سعودي معروف، تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في مارس 2011 م. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات. ولديه خبرة تمتد لأكثر من 34 عاما في مختلف مجالات المال والاعمال. والأستاذ فهد حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية (1978 م) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية. وهو الرئيس التنفيذي لشركة ف.ا.ر. فينشر القابضة منذ عام 2008 م، وعضو مجلس إدارة شركة دوييتشة الخليج للتنموي. وقد عمل سابقاً مديراً عاماً لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك الراجحي من فبراير 1995 م إلى مايو 2008 م. وهو حالياً عضو مجلس إدارة شركة ريسورت للأسمت وشركة اسمنت نجران ومجموعة بخيت الاستثمارية.



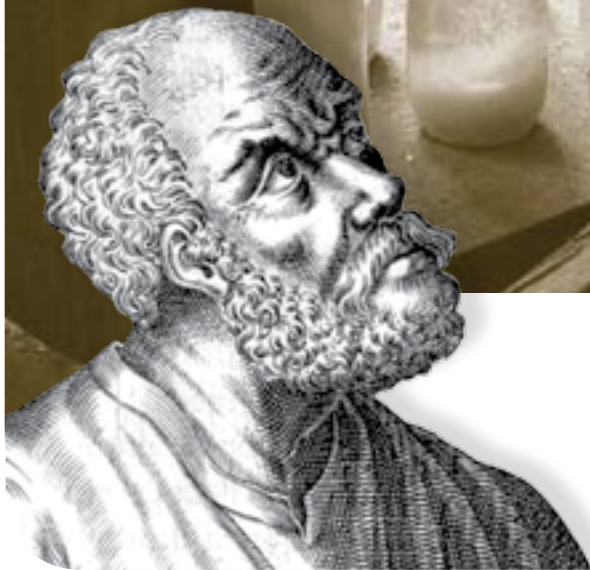
ابن سينا (980م – 1037م)

الف بن سينا ما يقرب من ال 450 مؤلفا في عدد من المجالات، بقي منها الآن حوالي 240 مؤلفا، تركز 150 منها على الفلسفة و 40 على مجال الطب. ويعتبر كتاب الشفاء أحد أشهر أعمال ابن سينا، وهو موسوعة فلسفية وعلمية كبرى، كما اشتهر بكتاب القانون في الطب، والذي كان يدرس في العديد من جامعات العصور الوسطى.

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية



* ارتباط مباشر مع الرئيس التنفيذي



جابر بن حيان (722م – 804م)

يشار إلى جابر بن حيان أنه مؤسس علم الكيمياء، فقد لعب دوراً فعالاً في تحويل هذا العلم من ممارسة ينظر لها على أنها سحر إلى علم. وقد أصر بن حيان على إتقان ممارسة علم الكيمياء، وقد اخترع العديد من المعدات التي ما تزال تستخدم في المختبرات اليوم. أما كتاباته فقد عالجت مسألة المراجل والبلورة والتقطير، كما تضمنت كتاباته وصفاً للأحماض والقواعد والأملاح.

الأستاذ عدنان يوسف يمتلك خبرة تزيد عن 37 عاما في مجال الصيرفة العالمية، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها والرئيس التنفيذي لها منذ أغسطس 2004م. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الاسلامي الاردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان وبنك البركة (باكستان) المحدود. وهو أيضا عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة الاسلامي - البحرين وبنك البركة تونس.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.



الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 32 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق. بدأ الأستاذ مجيد حياته المهنية في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين في عام 1981م كرئيس للعمليات، وانتقل بعد ذلك في عام 1988م إلى قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب كرئيس لفريق التدقيق، حيث تولى عمليات تدقيق أعمال البنك بالمركز الرئيسي والفروع والبنوك التابعة للبنك المنتشرة في أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى والعالم العربي. انضم الأستاذ مجيد لمجموعة البركة المصرفية في عام 2000م، وقد كانت لا تزال قيد التأسيس، ليؤسس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، والتي هي الآن مسئولة مراجعة كافة أنشطة البنوك التابعة للمجموعة بالإضافة إلى إدارات المركز الرئيسي في البحرين، والتي تشمل أيضاً مراجعة أنظمة الرقابة على عمل بتقنية المعلومات، وكذلك اجراءات الرقابة لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة. يعمل الأستاذ مجيد تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل كسكرتير لها. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق في جميع البنوك التابعة للمجموعة.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة 1980م.



الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي
رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 36 عامًا من الخبرة في التقارير المالية والإدارية وتمويل المؤسسات وهيكل التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقد عمل الأستاذ كريشنا مورثي في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وبعد أن عمل لعدة سنوات في مجال المحاسبة في كل من الهند والبحرين، انضم الأستاذ كريشنا مورثي للوحدة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية التابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة 11 عامًا قبل الانتقال لإدارة الخزينة بالشركة الأم مسئول عن إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية والعمليات المحاسبية في الخزينة. وبعد ذلك، عمل لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج، ومدة أخرى في رئاسة أعمال الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو - كندا. وبعد ذلك انضم لمجموعة البركة المصرفية في عام 2004م.

الأستاذ كريشنا مورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة البكالوريوس في التجارة.



الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي
نائب رئيس تنفيذي
رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق الـ 39 عاما حيث عمل في عدة مناصب قيادية بعدد من المصارف التقليدية والاسلامية. وقد بدأ الأستاذ عبدالرحمن حياته المهنية في بنك حبيب المحدود في العام 1973م ومن ثم عمل مع بنك تشيس مانهاتن - البحرين، وبنك أوف أمريكا - البحرين، وبنك أمريكيان اكسبريس - البحرين، وبنك البحرين والشرق الأوسط. وبعد مسيرة مهنية ناجحة مع بنك إثمار (مصرف فيصل الاسلامي البحرين سابقا)، تم تعيينه في العام 2002م كمساعد للرئيس التنفيذي للعمليات في بنك البحرين الاسلامي، ومن ثم انضم لمجموعة البركة المصرفية في مايو 2006م. ويتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب الان بعضوية مجلس إدارة بنك البركة الجزائر وبنك البركة (باكستان) المحدود.

والأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة أعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة



الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي
رئيس العمليات والشئون الإدارية

يتمتع الأستاذ حمد عقاب بخبرة مصرفية تفوق الـ 19 عاما في الرقابة المالية والمراجعة. وقيل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في فبراير من العام 2005م، عمل الأستاذ حمد كمدير أول للتدقيق الداخلي في مصرف الشامل وقبل ذلك كان عضوا في فريق التدقيق بمجموعة آرثر أندرسون. والأستاذ حمد حاليا نائب رئيس مجلس المعايير المحاسبية والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو كذلك عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة الجزائر، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة التركي للمشاركات. علاوة على ذلك، يشغل منصب رئيس لجنة المخاطر في بنك البركة الجزائر ورئيس لجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات وعضو لجنة التدقيق في كل من بنك البركة الجزائر والبنك الإسلامي الأردني وعضو في لجنة المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني.

والأستاذ حمد عقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية.



الأستاذ/ حمد عبدالله علي عقاب
نائب رئيس أعلى
رئيس الرقابة المالية

لدي الأستاذ بيتر خبرة مصرفية دولية تتجاوز الـ 38 عاما في مجالات الائتمان، إدارة المخاطر، الخدمات المصرفية التجارية، وتمويل التجارة. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك مونتريال الكندي في قسم الصيرفة الدولية ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءا ببيروت - لبنان، وبعد ذلك في لندن. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام 1979م كمسؤول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى ومركزه في لندن. وقد شغل لاحقا عدة مناصب في بنك الخليج الدولي في مجال الائتمان وتنمية الأعمال. وفي العام 2001م تم تعيينه كرئيس للائتمان في بنك الخليج الدولي البحرين، حيث شمل مجال عمله الأنشطة المتعلقة بإدارة الائتمان، الاقتصاد، والجوانب القانونية وما يتصل بها من قضايا. كما كان عضوا بلجنة المخاطر لمجموعة بنك الخليج الدولي. والأستاذ بيتر عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية منذ سبتمبر من العام 2006م.



الأستاذ/ جوزيف بيتر سلاي
نائب رئيس أعلى
رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ بيتر سلاي حاصل على ماجستير الاقتصاد من جامعة بودابست و أيضا على شهادته مصرفية من معهد المصرفيين الكندي وشهادة أخرى في الإدارة من معهد الانسبيد - فرنسا.

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرة مهنية لأكثر من 28 عام من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية. حيث انضم في عام 2001م بعد مسيرة مهنية حافلة لأكثر من 20 عاما في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان، إلى شركة محاماة في سلطنة عمان مرتبطة بمكتب محاماة دولي كما تم اعتماده من قبل لجنة قبول المحامين للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها. وفي عام 2004م انتقل إلى مملكة البحرين لينضم لبنك البركة الإسلامي كمدير للشؤون القانونية، ولاحقا تم تعيينه نائب رئيس أول - رئيس الشؤون القانونية والالتزام بمجموعة البركة المصرفية ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى، كما ظل يعمل أيضا سكرتيرا لمجلس إدارة المجموعة.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم ، السودان.



الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى
رئيس الشؤون القانونية

يمتلك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز الـ 27 عاما في مجال الخزينة والعمليات. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك الخليج المتحد في العام 1983م كموظف بإدارة العمليات ثم انضم في العام 1988م إلى مصرف الشامل (بنك فيصل سابقا) كموظف بإدارة العمليات وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديرا بالانابة لدائرة الخزينة لشؤون العمليات، كما عمل مديرا للخزينة ببنك الاسكان خلال الفترة من أبريل 2006م إلى مايو 2007م حيث تولى مسئولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك وكان عضوا في عدد من اللجان الإدارية بالبنك. وقد انضم الأستاذ خالد لمجموعة البركة المصرفية في يونيو من العام 2007م كنائب رئيس، ومن ثم تمت ترقيته إلى نائب رئيس أول رئيس إدارة الخزينة والاستثمار في عام 2008م.

الأستاذ خالد القطان حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هال ، المملكة المتحدة.



الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أول
رئيس الخزينة والاستثمار
والمؤسسات المالية

الاقتصادات العالمية والإقليمية

على الرغم من النمو العالمي بنسبة 2.2% في المتوسط فقط، فقد كان أداء البلدان التي تعمل فيها بنوك البركة أفضل نوعاً ما من المتوسط حيث تمكنت جميع اقتصاداتها على النمو باستثناء السودان والتي عانت في ظل ظروف استثنائية بسبب فقدان جزء كبير من عائداتها النفطية بسبب الانفصال عن جنوب السودان. تمكنت الاقتصادات المتبقية على النمو بنسب تتراوح من 1.5% في حالة البحرين إلى 3.7% في حالة باكستان.

اثنين من بين أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان قد جاهدتا بشدة خلال العام لتجنب خطر السقوط في حالة الركود الاقتصادي من خلال عدد من التدابير والاجراءات من على شاكلة تطبيق المرحلة الثالثة من سياسة التيسير الكمي QE3 كما في حالة الولايات المتحدة، أو من خلال زيادة الانفاق لأغراض إعادة الأعمار بعد الزلزال و فيضان تسونامي كما في حالة اليابان، حيث بلغ معدل النمو في هذين الاقتصادين 2.2% و 1.8% فقط على التوالي. أما في حالة الاقتصاد الصيني فالوضع يبدو مختلفاً قليلاً، فعلى الرغم من تمكن هذه الأخيرة من تحقيق معدل نمو بلغ 7.8% إلا أن ذلك اعتبر معدلاً ضعيفاً لجهة تمكن الصين من المحافظة على زخم توسعها نتيجة لعدم كفاية الإنفاق الاستثماري بالإضافة لتراجع الصادرات. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد أدى دخول اليونان في وضع أعتبر على نطاق واسع كارثياً وهو الوضع الذي قربها إلى حد كبير من حالة العجز عن السداد أو التعثر إلى إحداث انخفاض حاد في الثقة في قدرة كل من اسبانيا و ايطاليا على إدارة ديونهما وعجزاتهما المالية، وهو ما أدى إلى دخول المنطقة في حالة الركود. ونتيجة لذلك فقد سجلت المنطقة نمواً سالباً قدر بحوالي - 0.4%.



(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

هذا، وكانت بريطانيا هي الوحيدة من بين الاقتصادات الهامة الأخرى التي سجلت نمواً سالبا بلغ (- 0.5 بالمائة)، في حين بقيت صورة الاداء الاقتصادي غير مبشرة في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وكذلك مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

أن النظرة المباشرة لهذه السيناريوهات المتداخلة تظهر تغيراً طفيفاً في الأوضاع، فبالنسبة لكل من الولايات المتحدة واليابان فإن التوقعات تشير إلى انخفاض معدل النمو بشكل طفيف أما الصين ومجموعة دول البريكس فسيكون هناك تحسناً في النمو، وذلك بعكس دول منطقة اليورو التي تشير التوقعات إلى تحقيقها نمواً صفرياً، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم الاقتصادات الرئيسية الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث ستكون الأوضاع في هذه المنطقة ما بين تغيراً طفيفاً في النمو أو معدوماً. وعلى حسب بعض المعلقين الاقتصاديين البارزين فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي الراهن يختلف كثيراً عن الازمات العالمية السابقة، حيث أن الازمة الحالية والتي اطلق شرارتها الركود الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة، ادت نتائجها المباشرة إلى عدم تمكن الاقتصاد من استعادة تعافيه بالسرعة المطلوبة. وكما هو معلوم فإن حالة الركود جاءت بسبب التوسع في الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع اسعار العقارات، بالتزامن مع تفجر الازمة المصرفية وانهيار قدرة المصارف على منح التمويل، والتي أعقبها زيادة في حجم الديون المتعثرة وكذلك تقليص مديونية القطاع الاسري وبحسب هؤلاء المعلقين فإن معالجة هذه الآثار ستأخذ بعض الوقت حتى يتم استيعابها.

وعلى الرغم من ذلك فمن الواضح أن العالم يتحرك بثبات نحو الانتعاش الاقتصادي، وهو ما يجعلنا في البركة ننظر للمستقبل المنظور بتفاؤل مشوب ببعض الحذر، وفي كل الأحوال فإننا سنظل ملتزمين بمساندة عملاتنا سواء في هذه الاوقات المليئة بالتحديات أو في أوقات النمو، ومساعدتهم كذلك على استثمار المستقبل والبناء على نجاحاتهم لتحقيق الاهداف المنشودة .

استعراض 2012

بلغ إجمالي دخل المجموعة من الحسابات والاستثمارات الممولة بشكل مشترك، بما في ذلك حصتها كمضارب، 406 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد عن عام 2011 بنسبة 21 %. وكان الدخل من العقود والاستثمارات الممولة ذاتياً بالإضافة إلى حصة المجموعة كمضارب من إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية أعلى بنسبة 21 % من عام 2011 حيث بلغ 209 مليون دولار أمريكي. وبعد إضافة إيرادات التشغيل الأخرى والدخل من الخدمات المصرفية، بلغ مجموع الدخل التشغيلي للمجموعة 880 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد عن عام 2011 بنسبة 21 %. كما ارتفع مجموع المصاريف التشغيلية ولكن بنسبة أقل لتبلغ 458 مليون دولار أمريكي. وقد نجم عن ذلك أن بلغ صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب 422 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع 344 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وبعد خصم المخصصات التحوطية ورسوم الضرائب، بلغ صافي الدخل للمجموعة للسنة 235 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد بنسبة 11 % عن ما تم تحقيقه في عام 2011 والذي بلغ 212 مليون دولار أمريكي.

حققت قاعدة ودائع العملاء نمواً بنسبة 21 % حيث ارتفعت لتبلغ 16.40 مليار دولار أمريكي، وقد استخدمت هذه بالإضافة للمطلوبات الأخرى في تمويل التوسع في جميع فئات الأصول المصرفية للمجموعة، حيث نمت تمويلات المراجعة والإجارة المنتهية بالتسليم بنسبة 27 % و 28 % على التوالي، والاستثمارات بنسبة 4 % فيما بقي مستوى المضاربات والمشاركات مقارباً لما كان عليه في العام 2011. بالإضافة إلى انخفاض بنسبة 15 % في النقد والأرصدة مع البنوك، والتي بلغت 3.93 مليار دولار أمريكي في نهاية العام. وبذلك ارتفع إجمالي أصول المجموعة إلى 19.06 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بلغت 11 % مقارنة بعام 2011.

وعلى الرغم من أن العام 2012 قد اتسم بوجود بيئة خارجية مليئة بالتحديات لمعظم بنوك البركة، إلا أننا في مجلس الإدارة كنا سعداء للغاية بتمكن هذه البنوك من تحقيق نتائج إيجابية للغاية، حيث تمكنت تسعة بنوك من بنوك البركة من إما زيادة ربحيتها أو المحافظة على نتائجها السابقة وذلك مقارنة مع العام 2011، وهو أداء جدير بالثناء في ظل الظروف السائدة.

وسوف تواصل الوحدات التابعة للمجموعة تصميم وتقديم خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء. كما سنواصل جهودنا لمزيد من التنسيق ونقل المعرفة بين وحدات المجموعة في مجال المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما يساعد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة لعملائنا على مستوى المجموعة.

وفي الختام، أود أن أتقدم نيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشكر والتقدير لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة ولمصرف البحرين المركزي ووزارة التجارة والصناعة وجميع السلطات الرقابية في الدول التي تعمل فيها بنوك البركة على دعمهم وتوجيهاتهم القيمة خلال العام 2012.

بالنيابة عن مجلس الإدارة



صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

في ضوء أداء المجموعة في عام 2012، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 3.5 % من رأس المال المدفوع، بمبلغ 35.51 مليون دولار أمريكي، بعد تحويل مبلغ 13.30 مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني وسيتم ترحيل المتبقي من صافي الأرباح والبالغ 84.22 مليون دولار أمريكي إلى الأرباح المبقة. وقد أوصى مجلس الإدارة أيضاً بتوزيع أسهم منحة بمعدل سهم واحد عن كل 30 سهم مملوك يتم تحويلها من الأرباح المبقة بقيمة 33.82 مليون دولار أمريكي. كذلك أوصى المجلس بتوزيع مكافأة لمجلس الإدارة قدرها 1.0 مليون دولار أمريكي تدفع بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

لا تعتبر الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء الأسهم المملوكة من قبل رئيس المجلس) ذات قيمة جوهريّة، كما لم يتم أي تداول جوهري لهذه الأسهم خلال العام 2012. ويمكن الإطلاع على تفاصيل الأسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة.

النظرة المستقبلية

وعلى الرغم من أن المجموعة ظلت خلال العام تؤدي أعمالها في ظل ظروف وبيئة خارجية غير مواتية، إلا أننا تمكنا مرة أخرى من مواصلة نجاحاتنا في تحقيق النمو وتعزيز الربحية، علاوة على تمكنا من تقوية الأهداف الإستراتيجية تحت التنفيذ.

كما ظل التزام المجموعة القوي بالاستمرار في التوسع الجغرافي لتعزيز النمو قائماً حتى في ظل الظروف غير المواتية التي تحدثت من وقت لآخر، وقد ظهر ذلك جلياً خلال العام من خلال استمرار نمو شبكة الفروع القائمة، إضافة إلى التمكن من التوسع من خلال الأعمال المصرفية الاستثمارية في أسواق واعدة مثل المملكة العربية السعودية، وهو ما سيمهد الأرض لمزيد من النمو والتوسع في هذه الأسواق. كما نعتزم خلال العام 2013، مواصلة تنفيذ إستراتيجية التوسع من خلال الانتشار الجغرافي، كما سنواصل متابعة الأسواق الواعدة الأخرى لدخولها في الوقت المناسب.

كما سوف نواصل تعزيز سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والحفاظ على ومواصلة تحسين نوعية الموجودات، وذلك بالتزامن مع سعينا لترشيد الإنفاق على مستوى المجموعة من أجل تحقيق إنتاجية أكبر وربحية أعلى.



ابن خلدون (1332م - 1406م)

كان ابن خلدون مختصاً بعلم التاريخ ومؤرخاً عربياً شهيراً، وقد ولد في ما يعرف الآن بدولة تونس، ويعتبر أحد رواد علم التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد، وقد اشتهر بمقدمته، والتي اكتشفتها بعثة أوروبية في القرن التاسع عشر، ويجدر الذكر بأن المقدمة كان لها أثر كبير على مؤرخي الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، الذين اعتمدوا على نظرياته لتحليل نمو وانحسار الإمبراطورية العثمانية. فيما بعد في القرن التاسع عشر، صنفه العلماء الغربيون على أنه أحد أعظم فلاسفة العالم الإسلامي.

تحليل الإدارة التنفيذية

أظهرت إقتصادات بعض الدول التي تتواجد فيها مجموعة البركة مؤشرات للتعافي خلال الجزء الأخير من العام وعلى الرغم من أن ظروف عدم الاستقرار التي سادت خلال العام 2011 في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تواصلت إلى حد ما خلال العام 2012، إلا أنه لا يمكن لنا إلا وأن نكون ممتنين للمولى عز وجل، حيث أنه حتى وفي ظل حالات الدول الأكثر تأثراً بعدم الاستقرار فقد كان العام 2012 بالنسبة لها عاماً للانتعاش وإعادة البناء. وعلى الرغم من هذه الظروف فقد كان أداء بنوك البركة جيداً إلى كبير، كما اتسم التوسع بالحذر في معظم الحالات. شهدت الأصول الإجمالية المجمعة لمجموعة البركة نمواً في 2012 بنسبة 11 % لتبلغ 19.06 مليار دولار، حيث ارتفع إجمالي عمليات التمويل والاستثمارات بنسبة 21 % لتبلغ 14.32 مليار دولار.

وبينما ارتفعت ذمم المراجعة بنسبة 27 %، وكذلك تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك ارتفعت بنسبة 28 %، وارتفعت الاستثمارات بنسبة 4 % فيما نمت تمويلات المضاربة والمشاركة بنسبة ضئيلة عن العام 2011. وبالمثل، أظهرت ودائع العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، نمواً قوياً بلغ 12 %. لقد كان عام 2012 سنة صعبة للكثير من الوحدات التابعة لنا، ولذلك لم يكن هذا التوسع موزعاً بالتساوي بين الوحدات التابعة كما هو الحال في السنوات السابقة، بل أن ثلاثة من الوحدات شهدت انخفاضاً في إجمالي الأصول.

شهد بنك البركة التركي للمشاركات زيادة قدرها 25 % في إجمالي الأصول، وتعود هذه الزيادة إلى حد كبير إلى توسع كبير في عمليات التمويل بالمراجعة التقليدية، كما ساعد التوسع في تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك في هذه الزيادة. أما البنك الإسلامي الأردني فقد شهد نمواً معتدلاً بشكل عام بنسبة 4 %. بالرغم من أن إجمالي التمويل والاستثمارات شهد ارتفاعاً كبيراً بنسبة 45 %، ولقد كانت المراجعة والإجارة المنتهية بالتمليك هي، مرة أخرى، السبب الرئيسي في هذه الزيادة. وفي مصر ونظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدل التعثر والتخلف عن السداد في سوق الخدمات المصرفية للأفراد، قرر بنك البركة مصر تبني موقف حذر جداً؛ وقد انعكس هذا على



لقد شكل التمويل والاستثمارات الجزء الأكبر من أصول المجموعة بنسبة 75 %، وتمثل الذمم المدينة للمرابحة أكبر نسبة من التمويل والاستثمارات وقدرها 72 % حيث حققت المرابحة نموا بنسبة 27 % مقارنة بعام 2011 لتصل إلى أكثر من 10.3 مليار دولار، في حين تأتي الاستثمارات كأكثر فئة بعد المربحات حيث ارتفعت بنسبة 4 % لتصل إلى 2.18 مليار دولار. وفي المقابل انخفضت المضاربة والمشاركة مجتمعيتين قليلا، بنسبة قدرها 1 % لتبلغ 0.95 مليار دولار، بينما ارتفعت الإجارة المنتهية بالتملك بنسبة 28 % لتصل إلى 0.72 مليار دولار.

كان النمو في ودائع العملاء أكبر نسبيا في أصغر الفئات، وهي الودائع بين البنوك، التي ارتفعت بنسبة 49 % لتصل إلى 0.97 مليار دولار، بينما ارتفعت حسابات العملاء الجارية والحسابات الأخرى بنسبة 7 % لتبلغ 3.82 مليار دولار، في حين سجلت حقوق حاملي حسابات الاستثمار، وهي أكبر فئة بمبلغ إجمالي قدره 11.60 مليار دولار، نموا جيدا بنسبة 11 %. أما فيما يتعلق بالبنود التي هي خارج الميزانية فقد ارتفع إجمالي حسابات الاستثمار بنسبة 14 % لتبلغ 0.60 مليار دولار، في حين زادت الالتزامات الطارئة والتعهدات بنسبة 1 % لتبلغ 4.75 مليار دولار. خلال العام زادت المجموعة أعمالها في خطابات الاعتماد وخطابات الضمان بنسبة 7 % إلى 4.22 مليار دولار و 12 % إلى 2.30 مليار دولار على التوالي.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 21 % ليبلغ 880 مليون دولار. من الناحية الأخرى نظراً لانخفاض النمو في إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 19 % ليبلغ 458 مليون دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي 422 مليون دولار بنمو قدره 23 % مقارنة بعام 2011. وبعد تجنب مخصصات الديون والإطفاء (95 %) في سنة صعبة بعض الشيء لكثير من الوحدات، ومخصصات الضرائب (7 %)، بلغ صافي الربح 235 مليون دولار، بزيادة قدرها 11 % عن ما تم تسجيله في عام 2011.

كما يسعدنا أن نعلن أنه وعلى الرغم من البيئة التشغيلية غير المواتية فقد تم تثبيت تصنيف البركة من قبل مؤسسة ستاندارد اند بورز عند مستوى (BBB-)، حيث ظلت المجموعة تحافظ على هذا التصنيف منذ العام 2007.

حافظت المجموعة على استراتيجيتها في التوسع خلال العام، أولاً عن طريق التوسع العضوي لشبكة فروعها التي بلغت في نهاية العام 425 فرعاً، مقارنة بعدد 399 فرعاً في نهاية عام 2011. في عام 2012، استحوذ بنك البركة الإسلامي على 60 % من الأسهم الصادرة لمجموعة التوفيق المالية وهي بنك استثمار مقره المملكة العربية السعودية ومن ثم تم تغيير اسمه لاحقاً إلى شركة اتقان كابيتال، وهي الخطوة التي من المتوقع أن توفر لمجموعة البركة فرصة الدخول إلى السوق السعودية الكبيرة والواعدة. ومع ظهور إشارات لتحسين الأوضاع في ليبيا، فقد قامت المجموعة بإكمال الترتيبات الخاصة بتشغيل المكتب التمثيلي بما في ذلك تزويده بالكوادر المصرفية الضرورية. كما نستمر في إجراء الدراسات عن مدى ملائمة أسواق أخرى في أفريقيا وآسيا لتوسيع تواجد مجموعة البركة في تلك القارات.

نمو أصول البنك بنسبة 10 % على مدى العام ككل - ومعظم هذه الزيادة كانت في ذمم ديون المرابحة والاستثمارات وممتلكاته وأصول البنية التحتية الأخرى الخاصة به. في بنك البركة الجزائر ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5 %، رغم أن هذا يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع في الأصول السائلة والغير المصرفية، ذلك أن التمويل والاستثمارات في الواقع قد انخفضت بسبب استمرار القيود الحكومية على الديون الشخصية في التأثير على قدرة البنك على تقديم تسهيلات تمويل لعملائه. شهد بنك البركة باكستان انخفاضاً بسيطاً في إجمالي أصوله من حيث القيمة بالروبية الباكستانية، ولكن نظراً لانخفاض قيمة العملة المحلية بلغت نسبة الانخفاض 6 % بالدولار الأمريكي. شهد بنك البركة الإسلامي (بنك البركة البحرين) انخفاضاً بنسبة 16 % في أصوله، ويرجع ذلك في الأساس لاستلام تسديدات وأقساط عمليات تمويل قائمة دون وجود ما يقابلها من تمويلات جديدة، وذلك بسبب انخفاض حجم الأعمال المتوفرة في السوق خلال السنة، وهذا ما أثر على محافظ كل من المرابحة والمضاربة والمشاركة.

في بنك البركة تونس، ارتفعت الأصول بنسبة 4 % رغم انخفاض حجم أعمال المربحات إذ أن الاقتصاد قد بدأ ولكن تدريجياً فقط في استعادة النشاط الذي فقده في أعقاب أحداث عام 2011 ويعتمد التوسع بشكل رئيسي على المربحات والإجارة المنتهية بالتملك. من ناحية أخرى، حقق بنك البركة سورية نمواً في الأصول بلغت نسبته 84 % بالليرة السورية (28 % بالدولار الأمريكي وذلك بسبب تراجع قيمة العملة السورية تحت ضغط العقوبات الدولية المفروضة على سوريا). وتعود هذه الزيادة في الأساس إلى زيادة في الودائع بنسبة 96 % بسبب سعي المواطنين للبحث عن ملاذ آمن لأموالهم، وكان أن قرر البنك وبحكمة الاحتفاظ بمعظم هذه الأموال الإضافية في أصول سائلة. شهد بنك البركة جنوب أفريقيا ارتفاعاً بنسبة 9 % في أصوله، وأغلب هذه الزيادة تعود إلى النمو في المشاركة. أما بنك البركة لبنان فقد تمكن من تحقيق توسع بنسبة 25 % على الرغم من قربه من الاضطرابات في سوريا وتأثير هذا الوضع غير المستقر على لبنان، فقد شهدت عمليات التمويل والاستثمارات نمواً ملحوظاً قدره 45 %، بسبب نمو قوي بشكل خاص في محفظة المرابحة وتحقيق محافظ المضاربة لزيادة محترمة بنسبة 11 %. وأخيراً وليس آخراً، شهد بنك البركة السودان انخفاضاً بنسبة 29 % في إجمالي الأصول في الوقت الذي فقد الجنيه السوداني 50 % من قيمته خلال العام، مما يعكس انخفاضاً حاداً في عائدات الصادرات للاقتصاد بعد فقدان السودان لمعظم انتاجه النفطي لصالح دولة جنوب السودان.

والربحية وامتانة المركز المالي. كما تشرفت بحصولي على "جائزة لا ربا للتميز والإنجاز لعام 2012" التي يقدمها بيت التمويل الأمريكي لا ربا. لقد أصبحت هذه الجائزة تقليدا سنويا منذ أن منحت لأول مرة في عام 1999 تكريما للمساهمين الكبار في تطوير التمويل والعمل المصرفي الإسلامي. لقد كان من دواعي سروري أن أقبل هذه الجائزة كدليل على التقدم الذي أحرزته مجموعة البركة والشركات التابعة لها في تعزيز صورة القطاع المصرفي الإسلامي.

استعراض أعمال الوحدات التابعة

فيما يلي استعراض موجز لكل من وحداتنا التابعة وأنشطتها وأدائها خلال السنة الماضية. جميع المبالغ موضحة بالدولار الأمريكي بما يعادل ما يقابلها من المبالغ بالعملة المحلية التي وردت في ميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر المدققة للوحدات التابعة والتي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حال عدم وجود معايير محاسبة إسلامية) وبدون إجراء أي تعديل عليها لأغراض توحيد الحسابات على مستوى المجموعة.

تدار كل وحدة تابعة من قبل مجلس إدارة خاص بها يرجع في المسؤولية في نهاية المطاف إلى الشركة الأم، مجموعة البركة المصرفية. يتخذ مجلس إدارة الوحدة التابعة قراراته بشكل لا مركزي لكن ضمن التوجه الاستراتيجي العام للمجموعة مع الالتزام التام بأنظمة البنوك المركزية في بلدانها.

في عام 2012 مرة أخرى تجسد التزام مجموعة البركة المصرفية بتطوير صناعة التمويل الإسلامي في رعايتها للندوة السنوية 33 للاقتصاد الإسلامي. يؤدي هذا التجمع السنوي دورا فريدا كونه يمثل منبرا للمناقشة والتفكير في شئون الصناعة، ومنها:

- نشر الوعي بالفقه الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية والمالية المعاصرة؛
- النظر في المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ المختلفة من التمويل الإسلامي وتبادل وجهات النظر بين علماء الشريعة؛
- ربط الفقه بالقضايا الاقتصادية المعاصرة ودعم نظرية الاقتصاد الإسلامي في مواجهة النظريات المنافسة؛
- إثراء مكتبة فقه المعاملات المصرفية والاقتصاد الإسلامي عن طريق المناقشات العميقة التي ينتج عنها إصدار فتاوى جديدة من علماء شريعة مشهورين؛
- تلبية احتياجات المهتمين بالفقه الإسلامي في المعاملات المصرفية من جميع أنحاء العالم؛
- تلبية احتياجات جميع وحدات البركة وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية في مجال نظرية الخدمات المصرفية الإسلامية وتطبيقاتها؛
- ربط فقه معاملات التمويل بمبادئ الاقتصاد؛
- توفير مرجعية علمية للبحوث وللجان الشرعية والفتاوى الشرعية في إطار العمل المصرفي الإسلامي، و
- تطوير أدوات تمويل إسلامية تتوافق مع المعايير الفنية والشرعية.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إطلاق جائزة البركة في الاقتصاد الإسلامي في ندوة البركة 33 للاقتصاد الإسلامي وقد تم منحها لأول مرة للبروفسور محمد صديق الضير، تقديرا لمساهمته في تطوير الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لنظريته بعنوان الغرر (المخاطر).

لقد تشرفنا خلال العام بأن ما لا يقل عن أربعة من البنوك التابعة لنا وهي بنك البركة الجزائر وبنك الإسلامي الأردني وبنك البركة البحرين وبنك البركة جنوب أفريقيا قد فازت بجائزة "أفضل بنك إسلامي" من مجلة جلوبال فاينانس، تقديرا لدورهم البارز في القطاعات المصرفية الإسلامية في بلدانهم وجودة المنتجات والخدمات والأصالة والابتكار في العمليات المصرفية بالإضافة إلى مزيج من المعايير الأخرى مثل العلاقات الاستراتيجية والامتداد الجغرافي



محمد الإدريسي (1099م – 1166م)

كان محمد الإدريسي جغرافياً ورأسم خرائط وعالم نباتات ومسافراً وشاعراً عظيماً، ويعرف في الغرب بالجغرافي وذلك لمساهمته الكبيرة في هذا المجال. ويعد كتابه (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) المعروف بكتاب روجر، موسوعة جغرافية تحتوي على خرائط مفصلة ومعلومات عن البلدان الأوروبية والأفريقية والآسيوية.



شبكة البركة العالمية
شراكة راسخة برؤية عالمية



البلد	العام	البلد	العام	البلد	العام
1. الأردن	1978	6. تركيا	1985	11. أندونيسيا	2008
2. مصر	1980	7. جنوب أفريقيا	1989	12. سوريا	2009
3. تونس	1983	8. لبنان	1991	13. ليبيا	2011
4. البحرين	1984	9. باكستان	1991	14. العراق	2011
5. السودان	1984	10. الجزائر	1991	15. المملكة العربية السعودية	2007
				مكتب تمثيلي	مكتب تمثيلي
				فرع لبنك البركة التركي للمشاركات	إتقان كابيتال

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس في 1985

نما الاقتصاد التركي بنسبة لا تتجاوز 2.8 % في عام 2012 مقارنة بنسبة 9.0 % في عام 2011، مما يعكس ضعف ظروف التبادل التجاري مع دول منطقة اليورو، كما اتسع عجز الموازنة إلى ما يقدر بنسبة 2.0 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 1.4 % في العام السابق، ولكن هذا المستوى من العجز لا يزال يعتبر صحيحاً نسبياً، أما العجز في الحساب الجاري وعلى الرغم من أنه لا يزال كبيراً إلا أنه انخفض إلى - 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان - 10.3 % وهو المستوى الذي كان قد ارتفع إليه في عام 2011. كما انخفض معدل التضخم من 10.4 % إلى 8.9 % ولكنه تباطأ بشكل مطرد في الأشهر القليلة الأخيرة من العام. يتوخى برنامج الحكومة متوسط المدى للأعوام 2013-2015 تشديداً في السياسة المالية وهو ما يتوقع منه أن يساعد على خفض العجز في الحساب الجاري. وفي هذه الأثناء اتخذ البنك المركزي تدابير لتخفيف السياسة النقدية عن طريق خفض النطاق العلوي لأسعار الفائدة.

وعلى الرغم من القيود التي فرضها بنك البركة تركيا على النمو في ميزانيته سعياً للحفاظ على قاعدة رأسمال قوية نظراً للبيئة التي تتسم بعدم اليقين، واصل البنك الحفاظ على سجله في النمو في عام 2012، وخاصة في النصف الثاني من السنة. خلال العام وعلى الرغم من ارتفاع سعر صرف الليرة التركية، ارتفع إجمالي أصول البنك بقيمة الدولار الأمريكي بنسبة صحية قدرها 25 %، ليبلغ 6.91 مليار دولار. لقد كان معظم هذا النمو في محافظ التمويل والاستثمارات التي ارتفعت بنسبة 30 %، ويعكس النمو في محفظة التمويل إلى حد كبير النمو في أعمال المراجعة التقليدية، والنمو القوي في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك متبوعة بنمو متوسط في المشاركة. كما انخفضت أيضاً الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة على مدى العام. لقد تم تمويل النمو في الأصول عن طريق زيادة بنسبة 24 % في حسابات العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى إجمالي حقوق الملكية التي نمت بنسبة 29 %.

وقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للعام بنسبة 27 % بالليرة التركية و 18 % بقيمة الدولار الأمريكي، في حين ارتفعت مصاريف التشغيل بنسبة 39 % و 30 % على التوالي، وقد شملت هذه الزيادة جميع فئات المصاريف التشغيلية. ارتفع إجمالي الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 17 % ليبلغ 362 مليون دولار. وبعد توزيع حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل، والتي بلغت 284 مليون دولار - بزيادة قدرها 24 % عن السنة السابقة، بلغت حصة البنك كرب مال وكضارب 78 مليون دولار وهو ما يقل بنسبة 1 % عن 2011. ومع ذلك، ارتفعت إيرادات البنك من المبيعات والاستثمارات

الخاصة به عند إضافة الرسوم والعمولات (خطابات الاعتماد وإصدار خطابات الضمان) والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 18 % عن العام الماضي ليبلغ 361 مليون دولار. ويرتفع صافي الدخل التشغيلي 7 % ليصل إلى 169 مليون دولار وبعد احتساب المخصصات - وهي مرة أخرى أقل من السنة السابقة - وعلى الرغم من زيادة تكلفة الضرائب، بلغت صافي الأرباح المحققة 109 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 14 % عن ما كانت عليه في عام 2011.

وقد تم افتتاح 15 فرعاً جديداً خلال العام ليصبح مجموع شبكة الفروع 137 فرعاً، وأحد هذه الفروع في أربيل، رابع أكبر مدينة في العراق، وبذا يكون أول فرع يفتحه البنك في الخارج. كما تم أيضاً تركيب 15 جهاز صراف آلي إضافي ليصبح المجموع في جميع أنحاء تركيا 149 جهاز صراف آلي.

ويستمر بنك البركة تركيا في توسيع مجموعته من المنتجات والخدمات من أجل تلبية متطلبات واحتياجات العملاء المتغيرة والمتنامية. يقدم البنك أنواعاً مختلفة من حسابات المشاركة حيث يوفر للعملاء مجموعات مختلفة من معدلات الربح بالارتباط مع آجال مختلفة. تسمح الحسابات الجارية في البنك للعميل بدفع فواتير الخدمات العامة بسهولة ويسر سواء في فرع أو عن طريق الإنترنت والخدمات المصرفية الهاتفية (وقد أضيفت إليها مؤخراً خدمة النقل المصرفية). تشمل بطاقات "ورلد كارد" الائتمانية للبركة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مجموعة متنوعة من الفئات، بما في ذلك بطاقة خاصة لاستخدام الحجاج والمعتمرين، حيث توفر لهم إمكانية الوصول إلكترونياً إلى حساباتهم المصرفية أثناء تواجدهم في الحج. وبالمثل، تلبي مجموعة بطاقات الصراف الآلي احتياجات مختلف فئات العملاء (الأفراد والمهنيين والشركات). وتشمل المنتجات الأخرى برامج وكالات ائتمان التصدير وسلف المعادن الثمينة وحسابات التداول. وبصفته وكيلاً معتمداً وعضواً في نظام التقاعد الخاص في تركيا، يقدم البنك للعملاء مجموعة متنوعة من صناديق التقاعد التي لا تتعامل بالفوائد الربوية بالإضافة إلى تأمين على الحياة متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويعتزم بنك البركة تركيا الاستمرار في توسعة شبكة فروعها حيث يهدف إلى فتح 20 فرعاً جديداً في السنة على مدى السنوات الأربع القادمة.

الاسم:	الأستاذ / فخر الدين ياهشي
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	سراي مهليسي د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6 عمرانية 34768 أسطنبول تركيا
هاتف:	+90 216 666 01 01
فاكس:	+90 216 666 16 00
	albarakaturk.com.tr

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس في عام 1985م، وبدأ العمل في نفس العام. ويدير البنك شبكة مكونة من 136 فرعاً، منها 60 فرعاً في اسطنبول، و76 فرعاً في المدن والمناطق الصناعية والتجارية الرئيسية في تركيا، وفرعاً واحداً في العراق.



البنك الإسلامي الأردني

تأسس في 1978

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 3.0 % في عام 2012، وهو ما يعكس تحسناً في نسبة النمو التي بلغت 2.5 % عام 2011 وذلك على الرغم من استمرار تأثير ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض عائدات السياحة التي تقاومت بسبب النزاع السوري المستمر. لا يزال الحساب المالي يعاني من عجز كبير، حيث يقدر العجز في الميزانية بحوالي 5 مليارات دولار لعام 2012 وذلك بعد تأجيل تنفيذ الخفض المقرر في دعم الكهرباء إلى وقت لاحق من السنة والإلغاء الجزئي لزيادة أسعار الوقود التي تم فرضها في إطار برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي، على إثر الاحتجاجات الشعبية في كلتا الحالتين. ونتيجة لذلك، بات لزاماً على الحكومة أن تقتصر مبالغ متزايدة عن طريق الديون المحلية لتغطية العجز الذي يقدر حالياً بنحو 11.6 % من الناتج المحلي الإجمالي. إن المستوى المرتفع من الديون الخارجية على الأردن والعجز التجاري الكبير الذي تقاوم بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى إلى وجود عجز كبير في الحساب الجاري، يجعل الأردن تعتمد بشكل مفرط على المنح الأجنبية وتحويلات العاملين في الخارج في سد هذه الفجوة. لحسن الحظ، كانت المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي سخية، بما في ذلك نحو 5 مليار دولار تعهد بها مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد قرض احتياطي بمبلغ 2 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات مقدم من صندوق النقد الدولي على تعويض النقص، وفي الوقت نفسه يشد من عزم الحكومة على الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي. علاوة على ذلك، انخفض معدل التضخم قليلاً إلى 4.5 % مقارنة مع 5.2 % في عام 2011، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر خلال العامين القادمين نتيجة لاحتتمال انخفاض تكاليف الواردات الغذائية.

وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد، استمر البنك الإسلامي الأردني - بنك البركة الأردن - في الازدهار والتوسع في عملياته، حيث ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة 4 % لتبلغ 4.26 مليار دولار، رغم أن التوسع بنسبة 45 % في محافظ التمويل والاستثمارات - وأغلبه بسبب زيادة أرصدة تمويل المراقبة والإجارة المنتهية بالتملك - قابله بشكل جزئي انخفاض في أصول البنك الأخرى. وقد تم تمويل صافي النمو في الأصول بشكل رئيسي من زيادة بنسبة 4 % في حسابات العملاء متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

وارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 32 % لبلغ 204 مليون دولار. وبعد طرح حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الدخل، والتي بلغت 95 مليون دولار، بلغ دخل البنك بما في ذلك حصته

كمضارب 108 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 38 % عن ما كان عليه في 2011. كما إن الدخل المكتسب من مبيعات واستثمارات البنك الخاصة به وحصته كمضارب من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خارج الميزانية والرسوم والعمولات الأخرى (متضمنة خطابات الاعتماد وإصدار خطابات الضمان) وإيرادات التشغيل الأخرى قد ساهمت جميعها بمبلغ 27 مليون دولار أخرى. وتبعاً لذلك بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 136 مليون دولار، بزيادة تبلغ حوالي 20 % عن العام السابق. وبالمقابل ارتفعت إجمالي مصاريف التشغيل بنسبة 17 % عن العام السابق لتبلغ 62 مليون دولار، مما نتج عنه زيادة بنسبة 23 % في صافي الدخل التشغيلي لبلغ 74 مليون دولار، وبعد خصم رسوم الضرائب التي ارتفعت هي الأخرى والمخصصات التي كانت أقل هذا العام، بلغت صافي أرباح السنة 51 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 21 % عن الأرباح المسجلة في عام 2011.

وقام بنك البركة الأردن بتوسعة شبكة فروعِهِ بإضافة فرعان جديان خلال العام، ليصل العدد الإجمالي إلى 77 فرعاً ومكتب عملة. كما أضاف أيضاً 15 جهازاً لشبكة أجهزة الصراف الآلي، والتي يبلغ قوامها الآن 122 جهازاً. ويعتزم البنك فتح أربع فروع أخرى في عام 2013 ليصل مجموعها 81 فرعاً بالإضافة إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء المملكة إلى 160 جهازاً. يعتزم البنك الحفاظ على هذا المعدل من التوسع في الفروع على مدى السنوات الأربع المقبلة، بحيث يكون له 74 فرعاً و 19 مكتب عملة - أو ما مجموعه 93 فرع ومكتب عملة بحلول عام 2017.

وفي الوقت الذي يواصل فيه بنك البركة الأردن تعزيز مجموعة منتجاته وخدماته، يخطط البنك لفتح مركز اتصالات جديد في عام 2013 يشمل مركز اتصال للتواصل مع العملاء والرد على استفساراتهم. كذلك سيقوم بطرح منتجات تمويل واستثمار جديدة، بما في ذلك حسابات لتمويل الرسوم الدراسية للمدارس والكلية والجامعات، وتكاليف السفر للحج أو العمرة والعلاج الطبي والعمليات الجراحية. كما أنه يخطط لطرح بطاقة ائتمان متميزة جديدة لكبار العملاء. وفيما يتعلق بالإجراءات الداخلية، يقوم البنك حالياً بتحويل عمليات إدارة المخاطر والائتمان لتكون مركزية، بينما يعمل على تنفيذ نظم المخاطر التشغيلية، ومكافحة غسل الأموال والنظم الجديدة للتصنيف الائتماني واستكمال أنظمة العمليات المصرفية الرئيسية الجديدة.

الاسم:	الأستاذ / موسى شحادة
المنصب:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف:	+9626 567 7377
فاكس:	+9626 566 6326
jordanislamicbank.com	

البنك الاسلامي الاردني

تأسس في عام 1978م وهو أول بنك إسلامي في الأردن يقوم بتقديم جميع أنواع الأعمال المصرفية والخدمات التمويلية والأنشطة الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. يقدم البنك خدماته عبر فروع المنتشرة في كافة أنحاء الأردن والتي يبلغ عددها أكثر من 77 فرعاً متضمنة 12 مكتباً للصرف بالإضافة إلى مكتب جمركي.



بنك البركة مصر

تأسس في 1980

ترجع معدل نمو الاقتصاد المصري في أعقاب أحداث أوائل عام 2011 إلى 2.2 % تقريباً مقارنةً بنمو بلغ 5.1 % في عام 2010. وقد تعافى النمو من هذا القاع قليلاً ولكن لا يزال متدنياً عند ما يقدر بنسبة 2.2 % في عام 2012، على الرغم من أنه يميل إلى الارتفاع بشكل أكبر. لقد أشارت الحكومة الجديدة إلى أنها من غير المرجح أن تتحرف كثيراً عن السياسة الاقتصادية السابقة بما في ذلك برنامج إصلاح اقتصادي طويل الأمد، واستمرار تركيز ميزانية السنة المالية لغاية يونيو 2013 على الحفاظ على المساواة الاجتماعية، بما في ذلك زيادة الإنفاق على الأجور والمزايا. يبدو أن العجز المالي المتنامي الناتج عن ذلك والذي وصل إلى 10.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2012/2011 ويتم تمويله بالاعتماد على الاقتراض الداخلي، سيستمر، ولكن هذا التمويل أصبح أكثر تكلفة في ضوء أحوال عدم اليقين المستمرة. وفي رده على هذه المخاوف قام البنك المركزي بخفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على البنوك لإتاحة مزيد من السيولة في السوق من أجل تنشيط الإقراض.

ويقدر أن العجز التجاري الكبير لمصر قد ارتفع إلى حوالي 39.7 مليار دولار خلال الإثنا عشر شهراً المنتهية في نوفمبر 2012 حيث انخفضت الصادرات وارتفعت الواردات من حيث القيمة. ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى ما يقدر بحوالي - 2.0 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة - 2.1 % في عام 2011. ومع ذلك، ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 15.1 مليار دولار، رغم أن هذا يعكس جزئياً مساهمات من دولتين خليجيتين وعائدات إصدار سندات خزانة ناجح باليورو. وفي هذه الأثناء، اتفقت الحكومة مع صندوق النقد الدولي على قرض احتياطي بمبلغ 4.8 مليار دولار، بعد أن زادت طلبها السابق الذي كان يبلغ 3.2 مليار دولار، وسيؤدي هذا القرض، بالإضافة إلى مديونية معتدلة بالعملات الأجنبية، إلى وضع مصر في موقف جيد من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين المحتملين الآخرين. وتشمل المؤشرات الإيجابية الأخرى على عافية الاقتصاد وتحسن اتجاهه خلال العام انخفاض تكلفة سندات الخزنة التي تم إصدارها بنسبة 1.25 % إلى 1.5 % - وهو مؤشر على انطباع عن مخاطر أقل للديون الحكومية - كما تشمل أيضاً ارتفاع بنسبة 65 % في أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية، وهو ما يعتبر من أفضل الأداء في الأسواق المالية العالمية. كما كان أيضاً معدل التضخم مستقر نسبياً عند 7.2 % مقارنة بنسبة 9.6 % لعام 2011.

ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كان رد بنك البركة مصر على ارتفاع وتيرة التعثر والتخلف عن السداد في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على المستوى الوطني بشكل عام هو تبني سياسة متحفظة وانتقائية جداً تجاه منح التمويلات الجديدة. وعلى الرغم من هذه السياسة المتحفظة فقد نمت الأصول بنسبة 10 % لتبلغ 2.71 مليار دولار حيث ارتفع إجمالي التمويل والاستثمارات بنسبة 11 % ليبلغ 2.38 مليار دولار، وكانت الغالبية العظمى من النمو قد حدثت

في ذمم مبيعات المrabحة والاستثمارات والأصول الثابتة والمعدات اللازمة لشبكة الفروع، بينما انخفض كل من المضاربة والمشاركة قليلاً. لقد تم تمويل هذه الزيادة في الأساس من ارتفاع بنسبة 14 % في حسابات العملاء متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية.

وقد ارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 14 % ليبلغ 228 مليون دولار شكلت حصة البنك منه، بما في ذلك حصته كمضارب، 87 مليون دولار بزيادة قدرها 23 % عن ما كسبه في عام 2011. أما حصة المستثمرين فقد ارتفعت إلى 141 مليون دولار مقارنة بمبلغ 130 مليون دولار السنة السابقة. وبعد إضافة الدخل من العمولات والرسوم وإيرادات التشغيل الأخرى، ارتفع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 20 % ليبلغ 102 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي مصاريف التشغيل بنحو 27 % ليصل إلى 41 مليون دولار نتيجة وبشكل أساسي لزيادة في تكاليف الموظفين ومصاريف التشغيل الأخرى، وبذلك يكون صافي الدخل التشغيلي قد بلغ 61 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو 15 %. وبعد طرح المخصصات ورسوم الضرائب التي ارتفعت مقارنةً بالعام الماضي، بلغ صافي الربح لهذه السنة 23 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32 % عن ما تم تحقيقه في عام 2011.

وفي العام 2012 أضاف بنك البركة مصر فرعاً جديداً في الأزهر، وبذلك يصبح مجموع فروع الشبكة 27 فرعاً ومكتب عملة. وخلال السنة طرح البنك منتج ادخار جديد يتم بموجبه دفع العائد على أساس يومي، وفي نهاية السنة أعلن أيضاً عن إصدار صكوك البركة الإسلامية بالدولار الأمريكي على غرار منتج صكوك البركة الإسلامية بالجنيه المصري لمدة 10 سنوات الذي تم طرحه في عام 2011 وشهد نجاحاً كبيراً. كما طرح البنك، بالتعاون مع واحدة من أكبر شركات السياحة الدينية، تسهيلات لتمويل رحلات الحج والعمرة ويتم سداد التمويل على أقساط عقب إتمام الرحلة، وهو أول منتج من نوعه في مصر. وتلى ذلك طرح منتج جديد متوافق مع أحكام الشريعة لتمويل تأجير المشاركة بالوقت (تايم شير)، وذلك بالتعاون مع أكبر شركة عقارات في هذا القطاع. كما أعلن عن توقيع عقد مشاركة إسلامية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال البنك الدولي بمبلغ 200 مليون جنيه مصري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويخطط البنك لفتح 4 فروع جديدة في عام 2013 ليصبح العدد الإجمالي للشبكة 31 فرعاً. بعد ذلك يتوقع، وفقاً لخطة التوسع الخمسية، التوسع في شبكة الفروع بمعدل 3 فروع جديدة في كل سنة ليصل مجموعها إلى 44 فرعاً بحلول عام 2017. وفي الوقت نفسه شارفت استعدادات البنك لإطلاق الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والنقل على الانتهاء، بالإضافة إلى أنه سيتم في عام 2013 طرح بطاقة ائتمان إسلامية في ثلاث فئات: الذهبية والفضية والبرونزية بعد إتمام التنفيذ الكامل للمرحلة الثانية من النظام الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية.

بنك البركة مصر

بدأ نشاطه منذ أكثر من 22 عاماً عمل خلالها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. يوفر البنك سلسلة من الخدمات والمنتجات والودائع الادخارية المختلفة التي تناسب مختلف الفئات، كما يقوم البنك بتوفير التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في السوق المصري، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع الوطنية المهمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك خدماته المصرفية من خلال 23 فرعاً و 4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية منتشرة في أهم المدن المصرية.

الاسم:

الأستاذ / أشرف الغمراوي

المنصب:

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:

60 شارع محيي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي، الجيزة
مصر

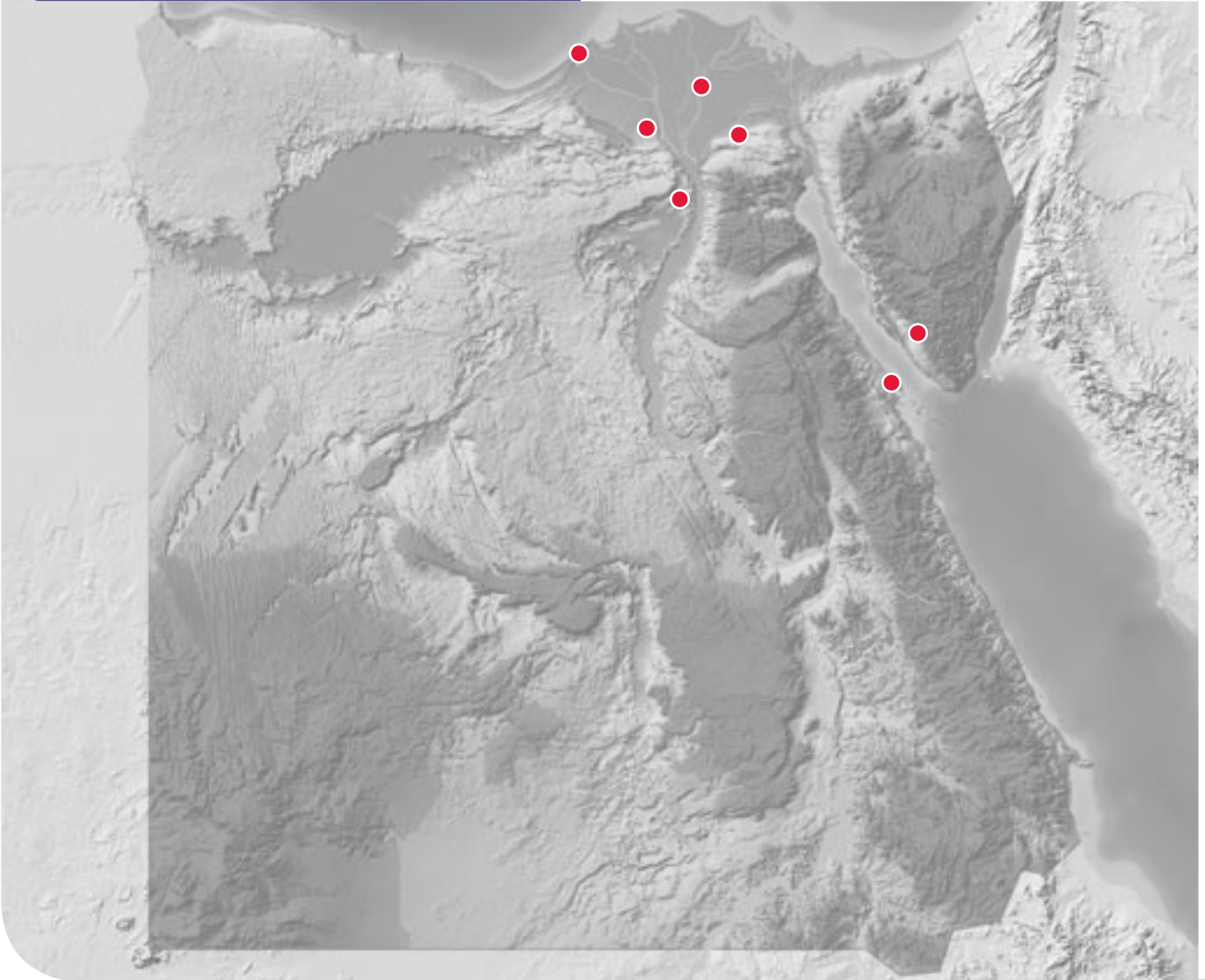
هاتف:

+2023 748 1222

فاكس:

+2023 761 1436/7

albaraka-bank.com.eg



بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

تأسس في 1991

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 2.6 % أقل قليلا من عام 2011، وذلك جزئيا بسبب انخفاض حجم التجارة مع منطقة اليورو، وهي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر. ومع ذلك ارتفع معدل التضخم بشكل كبير حيث يقدر بحوالي 8.9 %، وهو ما يزيد بكثير عن معدل 4.5 % الذي شهدته السنوات الأخيرة. استمر الفائض في الحساب الجاري في النمو نتيجة لاستمرار ارتفاع عائدات النفط والغاز مشفوعا بنمو ثابت في القطاع غير الكربوني، تبلغ احتياطات النقد الأجنبي حاليا 90 مليار دولار، مقارنة باجمالي دين خارجي قدره 2.5 مليار دولار فقط أو 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد مكنت احتياطات النفط والغاز الضخمة في الجزائر والعائدات المستمرة الحكومة من مواصلة استراتيجيتها طويلة الأجل في الاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على الشعب الجزائري وتحد من البطالة. كذلك ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة أيضا، بتشجيع من نظام ضريبي أكثر مرونة وبساطة بعد إصلاحه بما في ذلك منح إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للمشاريع الجديدة، وكانت هذه الاستثمارات مسئولة جزئيا عن زيادة تطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فقد كان الدافع الرئيسي وراء زيادة الإنفاق الرأسمالي هو خطة التنمية الخماسية الحالية للحكومة التي تبلغ 286 مليار دولار وتهدف إلى تطوير الصناعات غير الهيدروكربونية وقطاع الخدمات، وزيادة المساكن والحد من البطالة. سيتم تمويل هذه الخطة بشكل رئيسي من قبل القطاع المصرفي ولكن يمكن، إذا لزم الأمر، اللجوء إلى صندوق الاستقرار النفطي الذي يقدر بحوالي 74 مليار دولار.

وقام البنك برفع نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك من 9 % إلى 11 %، أما نسبة كفاية رأس المال فيتوجب الحفاظ عليها عند 21 %.

وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر في عام 2012 بنسبة 5 % لتبلغ 1.84 مليار دولار، مع زيادة في الأصول السائلة والأصول الغير الملموسة قائلها انخفاض في إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 2 %. انخفاض التمويل بالمرابحة، وهي أكبر صيغ التمويل، بنسبة 17 % ليبلغ 434 مليون دولار، وقد تم تعويض ذلك جزئيا بزيادة بنسبة 41 % في الإجارة المنتهية بالتملك

لتبلغ 199 مليون دولار. كان الانخفاض في أعمال المربحة نتيجة مستمرة لتطبيق الأنظمة الصارمة التي فرضها البنك المركزي في عام 2010 للحد من الديون الشخصية في الجزائر. تم تمويل هذا النمو في الأصول عن طريق زيادة بنسبة 9 % في حسابات العملاء.

وكانعكاس لهذا الانخفاض في أعمال المربحة، انخفض إجمالي دخل بنك البركة الجزائر من عمليات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 11 % ليبلغ 52 مليون دولار. وانخفض حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بنسبة 6 % عن ما كانت عليه في 2011. الرسوم والعمولات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفعت بنسبة 8 % بالرغم من زيادة حجم خطابات الضمان - وبذلك أنهى إجمالي الدخل التشغيلي السنة بمبلغ 111 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي مصاريف التشغيل بنسبة 1 % ليبلغ 36 مليون دولار، مما نتج عنه صافي دخل تشغيل بمبلغ 75 مليون دولار. وبعد طرح المخصصات التي انخفضت عن سابقتها ورسوم الضرائب التي ظلت دون تغيير، بلغ صافي الربح 54 مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة 4 % عن عام 2011. الزيادة بالدينار الجزائري كانت أكبر بنسبة 11 % حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري 5 % في مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2012.

لقد واصل بنك البركة الجزائر تطوير مجموعة منتجاته، بالإضافة إلى منتج تسهيلات التمويل الأصغر الناجح في جميع أنحاء البلاد، طرح البنك خدمات لتأمين تكافلي جديدة وإجارة لتمويل دفع الإيجار. كما أنجز أيضا الأعمال التحضيرية لطرح منتج ادخار جديد للحج والعمرة في 2013 وكذلك منتج تمويل مصمم خصيصا للمؤسسات الصغيرة جدا. ستكون بطاقة فيزا قادرة على تقديم سلف نقدية للمسافرين في الخارج بدءا من منتصف عام 2013. وبمجرد إتمام التنفيذ الكامل لنظام العمليات المصرفية الرئيسية سوف يطرح البنك مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما سيشهد عام 2013 افتتاح 4 فروع جديدة ليرتفع مجموع شبكة الفروع إلى 30 فرعا، ومن المخطط له أن يصل إلى 45 فرعا بحلول عام 2017.

الاسم:

الأستاذ / محمد الصديق حفيظ

المنصب:

عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:

حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر
الجزائر

هاتف:

55 إلى +213 21 91 64 50

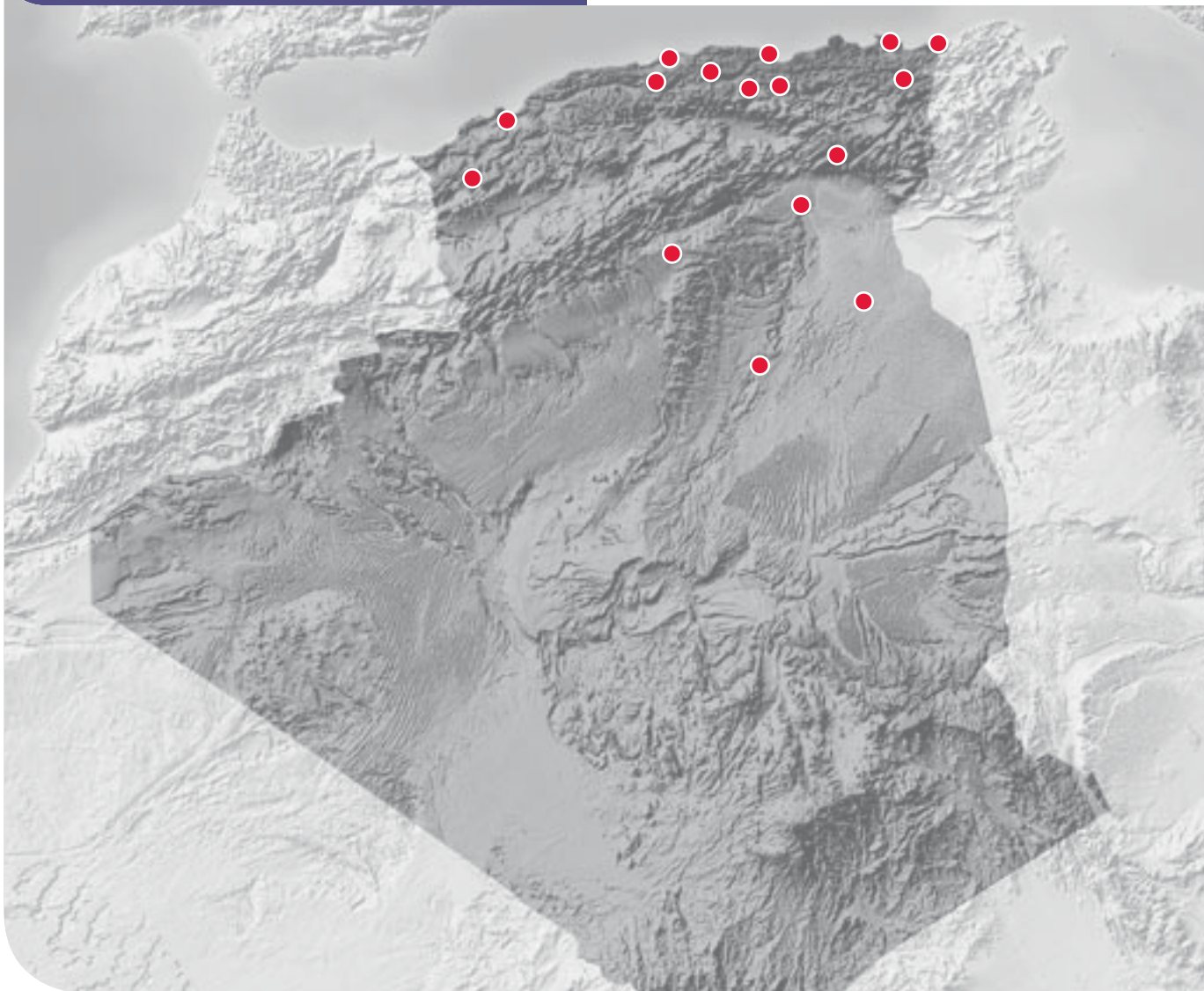
فاكس:

+213 21 91 64 58

albaraka-bank.com

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

تأسس في مايو من العام 1991م كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. ويدير البنك 26 فرعاً.



بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

تأسس في 1984

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في البحرين من معدل نمو منخفض بشكل استثنائي حيث بلغ فقط 1.5 % في عام 2011 ليحقق نمواً يقدر بنحو 3.9 % في عام 2012. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية التي تصب في إيرادات البلاد بصورة رئيسية من النفط ومنتجات النفط المكررة. ولأسباب مماثلة، ارتفع فائض الحساب الجاري خلال الفترة، أما معدل التضخم قد ظل منخفضاً.

لقد كانت الأضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة الاضطرابات الأخيرة محدودة، حيث ظل النشاط التجاري إلى حد كبير غير متأثر بها باستثناء قطاع السياحة الصغير نسبياً. ومع ذلك، تستمر الحكومة ضمن جهودها لإعادة البلاد إلى السلام والاستقرار المعروفة به في تعزيز نمو القطاع الخاص ومحاولة تنويع الاقتصاد بعيداً عن قطاع النفط والغاز. كما إنها تقوم بزيادة الإنفاق العام من خلال زيادة إعانات دعم المواد الأساسية، مع تسريع الاستثمار في مشاريع رأسمالية جديدة في محاولة لزيادة فرص العمل. وفي هذا الخصوص تم مؤخراً الإعلان عن عدد من مشاريع البناء الكبيرة في خليج البحرين قبالة ساحل المنامة، ومن المتوقع أن يساعد ذلك على تقليل البطالة ويؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه تسعى أيضاً للبناء على نجاحاتها في تطوير صناعة الخدمات المالية على مدى العقود الثلاثة الماضية بوضع أسس رقابية سليمة لها، وخاصة في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.

في يناير من العام 2013 قامت شركة التصنيف ستاندارد آند بورز بمراجعة تصنيف البحرين من BBB مع نظرة متشائمة إلى نظرة مستقرة.

وقد أعلنت البحرين أنها وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهي أول دولة في الخليج تقوم بذلك، وتخطط الحكومة لاستخدام هذه الاتفاقية كقاعدة انطلاق لمزيد من التتبع للاقتصاد.

ويعتبر بنك البركة البحرين الذي يعمل بموجب ترخيص بنك تجزئة صادر من مصرف البحرين المركزي من أول البنوك الإسلامية في البحرين. وبعد التوسع في باكستان خلال العام 1991، تم الإستحواذ على مصرف محلي في باكستان في العام 2010 ومن ثم تم دمج الفروع المحلية معه ليكون ثاني أكبر مؤسسة مصرفية تجارية في باكستان.

وفي عام 2012 تقلص إجمالي أصول بنك البركة البحرين الموجودة في البحرين بنسبة 16 % لتبلغ 713 مليون دولار، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى حالة خاصة التي حدثت في ديسمبر 2011 عندما تم إصدار خطاب اعتماد كبير نيابة عن عميل وتم أخذ هامش ضمان نقدي كبير وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع استثنائي مؤقت في كل من الأصول والمطلوبات بهذا المبلغ. وفي عام

2012 استحققت هذه المعاملة للسداد وتمت تسويتها فعاد الموقف المالي إلى وضعه الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، انتهت بعض التسهيلات الأخرى بتسديدها ولكن لم تحل محلها أعمال جديدة، وبالعكس هذا جزئياً الانكماش في التجارة في البحرين على مدار العام. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الانخفاض في حجم الأعمال إلى حد ما على إجمالي عمليات التمويل والاستثمارات التي انخفضت بنسبة 14 % لتبلغ 601 مليون دولار، منها ذمم مبيعات المراجعة التي انخفضت في نهاية الفترة بنسبة 24 % لتبلغ 235 مليون دولار ومحافظ المضاربة والمشاركة بنسبة 25 % لتبلغ في مجملها 82 مليون دولار. ومن الجهة الأخرى انخفضت ودائع العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بنسبة 6 % لنفس الأسباب لتبلغ 542 مليون دولار، وتمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار أغلب هذه الأصول بمبلغ 404 مليون دولار وقد انخفضت بنسبة 10 %.

ومع ذلك، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك في البحرين بنسبة 6 % ليبلغ أكثر من 18 مليون دولار، وذلك بسبب الدخل من عمليات التمويل والاستثمارات المشتركة التي ارتفعت بنسبة 6 % لتبلغ 23 مليون دولار، وبعد احتساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، أسفر ذلك عن حصة للبنك بما في ذلك حصته كمضارب بمبلغ 12 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8 %. ارتفعت مكونات الجزء الآخر من الدخل التشغيلي التي تشمل الدخل من المبيعات والاستثمارات الخاصة بالبنك وحصته كمضارب من حسابات الاستثمار المقيدة التي لا تظهر في الميزانية ورسوم الخدمات المصرفية والعمولات والإيرادات الأخرى في مجملها لتبلغ 6 مليون دولار. ومن الجهة الأخرى ارتفع إجمالي مصاريف التشغيل بنسبة 9 % لتبلغ 20 مليون دولار، مما أسفر عن صافي خسائر تشغيل قدرها 1 مليون دولار والتي نتج عنها، بعد المخصصات، صافي خسارة للسنة بمبلغ 5 مليون دولار، مقارنة بصافي الربح البسيط في عام 2012 الذي كان يقل قليلاً عن المليون دولار.

وبموجب خطته الاستراتيجية للتوسع في البحرين، يعتزم بنك البركة البحرين فتح فرعين جديدين في عام 2013، وبذلك سيبلغ مجموع فروع شبكته 8 فروع، ويهدف إلى زيادتها على المدى الطويل إلى 16 فرعاً بحلول عام 2017. حيث يوجد لدى البنك الآن شبكة صراف آلي تتكون من 16 جهاز صراف منتشرة في جميع أنحاء البحرين. وبالإضافة إلى مجموعة منتجاته الحالية التي تشمل التمويل الشخصي وتمويل شراء البيوت والسيارات وبطاقة تقسيط (بتم سدادها عن طريق الأقساط) التي توفر إمكانية القيام بالعديد من معاملات تمويل المراجعة في نفس الوقت من خلال بطاقة واحدة، قام البنك مؤخراً بطرح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول كما أن لديه خطط لإطلاق بطاقة سفر مدفوعة مسبقاً ومنتجات التأمين التكافلي في المستقبل القريب.

الاسم:	الأستاذ / محمد المطاوعة
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	برج البركة، مبنى رقم: 238 طريق: 1704، مجمع: 317 المنطقة الدبلوماسية، ص.ب 1882 المنامة مملكة البحرين
هاتف:	+973 17 535 300
فاكس:	+973 17 533 993
	albaraka.bh

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

تأسس في فبراير 1984م، وهو يعمل كمصرف تجزئة إسلامي. وقد حصل البنك على ترخيص بتوسيع نشاطه في باكستان في العام 1991م. ويدير البنك حالياً شبكة واسعة من الفروع منها 6 افرع مصرفية في البحرين و 94 فرعاً في باكستان.



بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م) (يتبع)

بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس في 2010

حقق الناتج المحلي الإجمالي في باكستان نموا معتدلا بنسبة 4.2 % في عام 2012 مقارنة بنسبة 2.4 % في عام 2011. ومع ذلك لا يزال الاقتصاد يعاني في أعقاب الفيضانات التي ضربت البلاد في عام 2010 والنقص الحاد في إمدادات الطاقة الكهربائية الذي تبع ذلك. بلغ العجز المالي الكبير - 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية حتى يونيو عام 2012 ويتوقع أن يظل عند نفس هذا المستوى تقريبا في السنة المالية 2012/2013. لا يزال التوسع الاقتصادي يمثل مهمة شاقة، في ظل الاختلالات الهيكلية والنقص المستمر في إمدادات الطاقة. ومرة أخرى تدهور عجز الحساب الجاري في عام 2012 إلى - 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان - 1.3 % في عام 2011. تضع التقديرات معدل تضخم مماثل للعام الماضي عند 9.7 %.

وقد واصل البنك المركزي في باكستان جهوده لتحفيز الاقتصاد من خلال خفض سعر الخصم مرة أخرى بشكل مطرد منذ بداية السنة المالية 2012/2013، ليصل إجمالي التخفيض إلى 2 % بحلول أكتوبر 2012.

وفي عام 1991 بدأ بنك البركة (باكستان) المحدود نشاطه، عندما قام بتأسيسه بنك البركة الإسلامي (بنك البركة البحرين) كبنك أجنبي بموجب ترخيص بنك تجاري صادر من قبل البنك المركزي في باكستان. في عام 2009 حصل بنك البركة البحرين على موافقة البنك المركزي في باكستان على ترخيص لفرعه في باكستان كبنك مستقل تحت مظلة مجموعة البركة المصرفية. وفي أكتوبر 2010 تم استحواذ البركة البحرين على مصرف الإمارات الإسلامي العالمي، وأصبح الكيان الناشئ الجديد شركة تابعة لبنك البركة البحرين وثاني أكبر البنوك الإسلامية في باكستان.

انخفضت إجمالي أصول بنك البركة باكستان بالدولار الأمريكي في 2012 بنسبة 6 % ليصل إلى 750 مليون دولار متأثرا بانخفاض في سعر صرف الروبية الباكستانية خلال العام. الإنخفاض في الأصول تأثر بالإنخفاض في التمويلات والإستثمارات بنسبة 4 % والتي بلغت 585 مليون دولار، وبشكل كبير في المراجحات التي انخفضت بنسبة 20 %. وقد انخفضت ودائع العملاء متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 5 %.

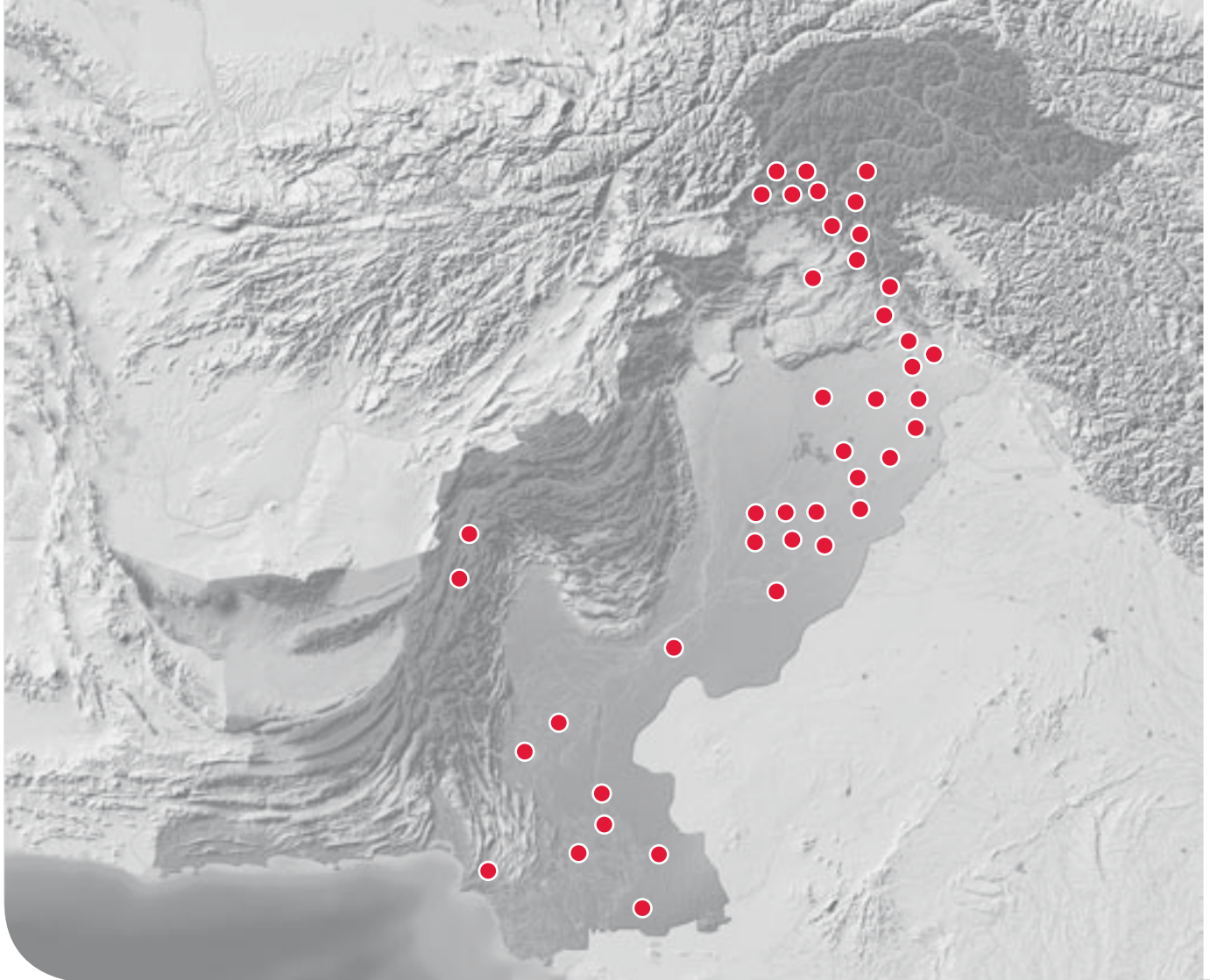
ونتيجة لانخفاض نشاط المراجعة، انخفض إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 14 % لبلغ 61 مليون دولار. وحيث أن حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار انخفضت فقط بنسبة 13 % لتبلغ 50 مليون دولار، بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب، بعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار، 11 مليون دولار وهو ما يقل بنسبة 20 % عن عام 2011. وبعد إضافة مجموع دخل البنك من المبيعات والاستثمارات الخاصة به والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى، وهو أقل بحوالي 18 % عن العام السابق، انخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 19 % لبلغ 21 مليون دولار. لم تختلف إجمالي المصاريف التشغيلية عن عام 2011 حيث بلغت 21 مليون دولار، وبذلك انخفض صافي الدخل التشغيلي إلى 0.2 مليون دولار، وبعد خصم مخصصات الديون التي ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية واسترجاع بعض رسوم الضرائب، بلغت صافي خسارة السنة 6 مليون دولار مقارنة بصافي ربح بلغ 2 مليون دولار في عام 2011.

وفي عام 2012 افتتح البنك 5 مكتبا جديدا مما رفع مجموع شبكة الفروع من 89 فرعاً إلى 94 فروع. وهذا يتماشى مع خطته الاستراتيجية الطموحة التي تهدف إلى إنشاء شبكة تتكون من أكثر من 225 مكتبا بحلول عام 2017. تشمل المنتجات الجديدة التي تمت إضافتها إلى مجموعة منتجات البنك منتج "تجارة" وهو عبارة عن تسهيلات تمويل قصير الأجل للشركات المصنعة حيث يشتري البنك السلع تامة الصنع قبل بيعها للمشتري النهائي من قبل الشركة المصنعة بصفتها وكيلاً للبنك. كما قام البنك بتعزيز منتج "سارباراست" للائحة والاستثمار ليشمل التأمين التكافلي على الحياة وطرح منتج "راهنوما" لخدمات السفر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يقدم برامج رحلات كاملة للحج والعمرة كما يشمل عروض سفر شاملة لوجهات مختارة مثل دبي وماليزيا وتايلاند.

الاسم:	الأستاذ / شفقات أحمد
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	162، مدينة بنغالور شارع فيصل الرئيسي كراتشي باكستان
هاتف:	+92 21 34315851
فاكس:	+92 21 34546465
	albaraka.com.pk

بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس في العام 1991م كفرع تابع لبنك البركة الاسلامي البحرين من خلال 29 فرع. وفي أكتوبر من العام 2010م تم الاستحواذ على بنك الإمارات الإسلامي العالمي ليشكل ذلك بنك البركة (باكستان) المحدود بشبكة فروع تبلغ 94 فرعاً.



بنك البركة تونس

تأسس في 1983

يقدر بأن الاقتصاد التونسي قد حقق نمواً بنسبة 3.0 % مقارنة مع انكماش قدره 1.8 % في السنة السابقة. في أعقاب الثورة الشعبية في يناير 2011 واستبدال الرئيس السابق بحكومة ديمقراطية، كانت العودة إلى الحياة الطبيعية نسبياً في الاقتصاد سبباً للكثير من التفاؤل. ومع ذلك فقد كانت هذه العودة عملية تدريجية ولكن بشكل ثابت كما تأثرت أيضاً بقرب البلاد للبيبا والأحداث الجارية هناك، هذا وقد صنفت وكالة موديز للتصنيف الائتمان تونس للقروض الخارجية طويلة الأجل بدرجة BB خلال مايو 2012.

تنتهج الحكومة سياسة التوسع المالي وتمويل تطوير البنية التحتية كمحرك لخلق فرص العمل. ومن المرجح أن يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية متسامحة لغرض زيادة السيولة رغم أنه من المحتمل أن تنتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم. يقدر معدل التضخم في عام 2012 بنسبة 5.0 % مقارنة بنسبة 3.5 % في عام 2011. تعاني تونس من عجز تجاري بنيوي اتسع في عام 2012 بسبب تأثير الصادرات بانخفاض الطلب من الاتحاد الأوروبي، وهو السوق الأكثر أهمية لتونس. ومع ذلك فإن تونس في العادة تحافظ على رصيد موجب في الخدمات بسبب خدمات السياحة وإيرادات الخدمات الأخرى، مشفوعة بتحويلات المغتربين التونسيين والاستثمار المتجه إلى الداخل، وهذا ما يخفف من حجم الحساب الجاري بشكل عام.

وقد أعلن البنك المركزي أنه يعتزم إجراء مراجعة شاملة لجميع البنوك التونسية المملوكة للدولة بهدف إعادة هيكلتها.

وبسبب الارتفاع الكبير في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي في عام 2012، انخفضت إجمالي أصول البركة تونس بنسبة تزيد قليلاً على 4 % لتبلغ 569 مليون دولار، ذلك أن الانخفاض بنسبة 9 % في حجم المراجعات مشفوعة بزيادة قدرها 50 % في محفظة المضاربات وزيادة قدرها 5 مليون دولار في الإجارة المنتهية بالتملك. ومن الجهة الأخرى نمت الودائع بنسبة 6 % نتيجة ارتفاع حقوق حاملي الأسهم 21 %. ارتفع دخل البنك من التمويل المشترك والاستثمارات إلى 20 مليون دولار ما يمثل زيادة قدرها 2 %، وكانت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب، بعد تجنيب حصة أصحاب حسابات الاستثمار، أكثر نسبة 7 % من عام 2011 حيث بلغت 14 مليون دولار. وبعد إضافة دخله من المبيعات والاستثمارات الخاصة به، والرسوم

المصرفية والعمولات والإيرادات الأخرى، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للبنك 20 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 7 % عن السنة السابقة. وحيث أن إجمالي المصاريف التشغيلية ارتفع بنسبة 9 % ليبلغ 11 مليون دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي 10 مليون دولار، وبعد طرح المخصصات ورسوم الضرائب، حقق البنك صافي أرباح بمبلغ 5 مليون دولار أقل بنسبة 38 % عن مستوى العام الماضي البالغ 8 مليون دولار.

بعد إتمام التنفيذ الكامل لنظام العمليات المصرفية الرئيسية الجديد، يمكن لبنك البركة تونس الآن أن يقدم خدمات مصرفية إلكترونية كاملة لعملائه. كما إنه قام خلال السنة بطرح بطاقة فيزا الذهبية وسوف يتم طرح خدمة جوال مصرفي جديدة في عام 2013، ويخطط أيضاً لطرح بطاقة فيزا بلاتينية لعملائه المتميزين في نفس العام. يسعى البنك للحصول على ترخيص بنك مقيم ويعتزم تحويل نفسه من بنك أوفشور إلى بنك داخلي حال الحصول على موافقة السلطات على هذا الإجراء، وهو ما يتوقع أن يسمح له بتوسيع قاعدة عملائه وأنشطته بشكل عام. وتحسباً لسن قانون جديد للبنوك الإسلامية من قبل السلطات، يعمل البنك حالياً على تطوير عدد من منتجات التمويل والاستثمار سيتم طرحها في عام 2013. ومن المتوقع الآن أن يتم الكشف في عام 2013 عن مركز أعمال في الفرع الرئيسي للتركيز على احتياجات رجال الأعمال والشركات، وهو المركز الذي كان من المقرر افتتاحه في 2012. وفي إطار خطته الخمسية المعدلة للتوسع، سوف يقوم البنك بالعمل على فتح فرعين جديدين بحلول عام 2017 ليصل مجموع عدد فروع شبكته إلى 10 فروع، مع توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي تبعاً لذلك.

الاسم:

الأستاذ / فرج زعق

المنصب:

عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:

88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس
تونس

هاتف:

+21671 790000

فاكس:

+21671 780235

albarakabank.com.tn

بنك البركة تونس

تأسس في 1983م. ويمارس البنك أنشطته المصرفية على المستويين المحلي والخارجي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويدير البنك شبكة مكونة من 8 فروع منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية التونسية.



بنك البركة سورية ش.م.م

تأسس في 2009

لقد أدى نقص العملة الأجنبية بسبب التأثير المشترك للحظر والعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على مصرف سوريا المركزي إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بنحو 20 % خلال العام بالرغم من تدخل المصرف المركزي. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار الأزمة إلى زيادة العجز في المالية والحساب الجاري.

لقد بدأ بنك البركة سورية عملياته التجارية خلال الربع الثالث من عام 2010، وقد تمكن من تحقيق الربحية في وقت مبكر أي في 2011، وهو أول عام كامل له منذ بدء عملياته. وفي عام 2012 وعلى الرغم من المشاكل اللوجستية والاقتصادية الهائلة الناشئة عن الاضطرابات المدنية المستمرة في سوريا، فإن البنك مرة أخرى تمكن من تحقيق نمو وتقديم مساهمة إيجابية في نتائج المجموعة. وعلى الرغم من أن ودائع البنك - بما في ذلك الودائع بالعملات الأجنبية - قد شهدت قفزة كبيرة (ارتفعت ودائع العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 96 % من حيث القيمة بالليرة السورية ولكن نظرا لانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، بنسبة 37 % من حيث القيمة بالدولار الأمريكي)، اتخذ البنك قراراً محسوباً بتقييد تقديم التمويلات خلال هذا الوقت العصيب. وبينما ارتفعت إجمالي أصوله البنك بنحو 84 % من حيث القيمة بالليرة السورية و 28 % من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، تم الاحتفاظ بمعظم هذا النمو في أصول سائلة. لقد ركز البنك اهتمامه في المقام الأول على توسيع نطاق أعماله التي لا تظهر في الميزانية مثل إصدار خطابات الاعتماد

وخطابات الضمان التي في حد ذاتها درت دخلاً كبيراً. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 25 مليون دولار مقارنة مع 11 مليون دولار للعام الماضي في حين بلغت المصاريف التشغيلية 7 مليون دولار، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بمبلغ 18 مليون و صافي ربح قدره 9 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 4 ملايين دولار تم تحقيقها في عام 2011.

وعلى الرغم من الأحداث التي مرت بها سوريا، فقد توسعت شبكة البنوك ليصبح مجموعها 9 فروع بعد افتتاح فرعين جديدين خلال العام، كما شهد العام أيضاً إنشاء مركز اتصال وإطلاق خدمة الإشعارات المصرفية عن طريق الرسائل النصية القصيرة. سوف يستمر البنك في تطوير منتجات وخدمات جديدة لإضافتها إلى مجموعته الحالية من المنتجات التي تشمل تسهيلات تمويل الأفراد والشركات ومنتجات الخزينة وحسابات الاستثمار والودائع وتمويل التجارة الخارجية وخدمات تحويلات الأموال الإلكترونية بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الإلكترونية بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقات الخصم الإلكترونية. كما أضاف البنك مؤخراً إلى مجموعة منتجاته ودائع الدخل الشهري. يخطط البنك فتح 3 فروع جديدة وتركيب مزيد من أجهزة الصراف الآلي في عام 2013. كما سيشارك البنك في الإعداد لإنشاء مبنى المقر الجديد في يعفور، خارج دمشق. نتوقع خطة التوسع الخماسية أن يكون مجموع شبكة الفروع 30 فرعاً بنهاية عام 2017.

بنك البركة سورية ش.م.م

تأسس في عام 2009م ليقوم بتقديم جميع الاعمال المصرفية والخدمات التمويلية المتوافقة واحكام الشريعة الاسلامية بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع. يمارس البنك نشاطاته عبر فروعه المنتشرة في كافة أنحاء سورية ويبلغ عددها 9 فروع منتشرة في أهم المناطق الحيوية.

الاسم:

الأستاذ / محمد حليبي

المنصب:

الرئيس التنفيذي

العنوان:

شارع عبدالرحمن شهنادر
ص.ب. 100
دمشق
سورية

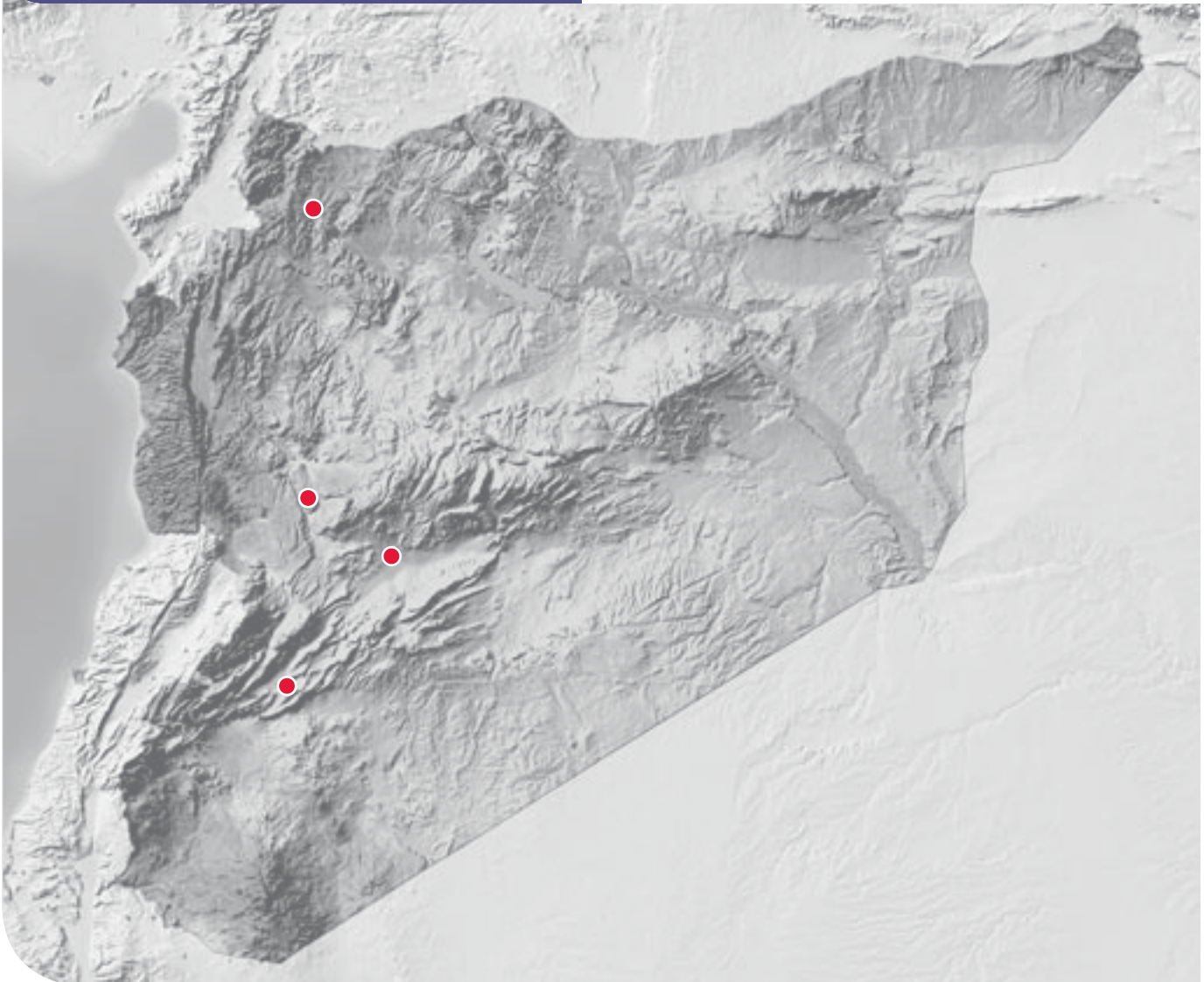
هاتف:

+963 11 443 78 20

فاكس:

+963 11 443 78 10

albarakasyria.com



بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

تأسس في 1989

لا شك أن اقتصاد جنوب أفريقيا قد تأثر بالتباطؤ الاقتصادي في دول منطقة اليورو والصين وهي الأسواق الأكثر أهمية لجنوب أفريقيا، ولكن بتحقيقه نمواً يقدر بنحو 2.6 % فإنه أظهر مرونة قوية في هذه الظروف. كما كان الرائد، الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بنسبة تزيد عن 20 % خلال عام 2011، مستقراً نسبياً خلال العام 2012 بالرغم من انخفاضه في بداية 2013، يقدر معدل التضخم بنحو 5.8 % مقارنة بمعدل 6.0 % في العام السابق. أما العجز في الميزانية فيقدر بنحو 4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن سياسة الدولة على المدى المتوسط تركز على تقييد الإنفاق ومن المؤمل أن يساعد ذلك على خفض العجز بشكل أكبر. بلغ العجز في الحساب الجاري نحو 6.3 % من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يزيد قليلاً عن مستواه في عام 2011 الذي كان يبلغ 4.1 %.

وبموجب تعليمات البنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا، وفيما يتعلق بمتطلبات بازل اعتمدت جميع البنوك في جنوب أفريقيا مرحلة في منتصف الطريق بين بازل 2 وبازل 3 في عام 2012، وسيتم البدء بالالتزام بمتطلبات بازل 3 الكاملة بدءاً من 1 يناير 2013. بموجب ذلك سيتوجب على البنوك الشروع في الالتزام بمتطلبات زيادة السيولة ورأس المال على مدى 5 سنوات.

وفي عام 2012 ارتفعت الأصول الإجمالية لبنك البركة جنوب أفريقيا بنسبة 9 % لتبلغ 437 مليون دولار، وقد تحقق معظم هذا النمو في محافظ التمويل والاستثمار التي نمت بشكل إجمالي بنسبة 10 % وفي هذا السياق أظهرت محافظ المشاركة نمواً قوياً بنسبة 15 % ليبلغ مجموعها 219 مليون دولار، مع أن ذمم المراجعة أيضاً قد حققت نمواً محترماً بنسبة 4 % لتبلغ 165 مليون دولار. وفي جانب المطلوبات ارتفعت ودائع العملاء في البنك، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بنسبة 10 % وكانت حقوق حاملي حسابات الاستثمار هي المكون الأكبر فيها بمبلغ 369 مليون دولار.

هذا وقد ظل إجمالي الدخل التشغيلي مستقراً عند مبلغ 18 مليون دولار ذلك أن إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات لم يتغير تقريباً حيث بلغ 32 مليون دولار وبعد توزيع حصة حاملي حسابات الاستثمار بلغت حصة البنك متضمنة حصته كمضارب 15 مليون دولار. مع بقاء مصادر الدخل الأخرى والرسوم بنفس مستوى العام الماضي، بلغ الدخل التشغيلي 18 مليون دولار ما يمثل 4 % زيادة عن العام السابق. كذلك كان إجمالي المصاريف التشغيلية هي الأخرى مستقرة عند مبلغ 13 مليون دولار، وبالتالي ارتفع صافي الدخل التشغيلي بشكل طفيف حيث بلغ 5 مليون دولار، وبعد طرح المخصصات ورسوم الضرائب، أسفر عن صافي ربح قدره 3 مليون دولار، بزيادة قدرها 25 % عن العام الماضي.

خلال العام افتتح بنك البركة جنوب أفريقيا مكتباً جديداً للشركات، في غوتنغ، بالإضافة إلى مكتب جديد مكرس لتلبية احتياجات المهنيين في كيلارني، ويقع كلا المكتبين في جوهانسبرج - وبذلك بلغ عدد المكاتب في شبكة البنك 11 مكتباً. يعتزم البنك أيضاً فتح فرعاً إضافياً خلال السنوات الخمس المقبلة ليصل مجموع الفروع في شبكته إلى 13 فرعاً في عام 2017. وكما كان متوقعاً، طرح البنك حساب الشيكات الجديد في أكتوبر، كما أنه بدأ التداول في العملات الأجنبية في نوفمبر بعد الحصول من السلطات المختصة على ترخيص كامل للنقد الأجنبي. تشمل مجموعة البنك من المنتجات، على الجانب الاستثماري، حساب الحج الاستثماري الذي يجني ربحاً سنوياً ويكون مؤهلاً للدخول في سحب سنوي للحصول على جائزة تذكرة سفر مرجعة، وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى حسابات المشاركة وحسابات الاستثمار الشهرية وتمويل شراء السيارات والعقارات السكنية والتجارية، وغيرها من التمويلات التي تستند إلى أصول وتمويل التجارة الخارجية. وفيما يتعلق بعام 2013، يخطط البنك لطرح حساب التوفير الجديد للشركات الذي تم تطويره استجابة لطلبات من عملائنا من المحامين والمحاسبين الذين لديهم حاجة لإدارة أموال الأمانة وحسابات موكلهم التي توكل إليهم إدارتها.

الاسم:

الأستاذ / شبير شوهان

المنصب:

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:

2 كينغز ميد بوليفارد
مكتب كينغز ميد بارك
شارع ستولوارت سايمون
ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

هاتف:

+2731 364 9000

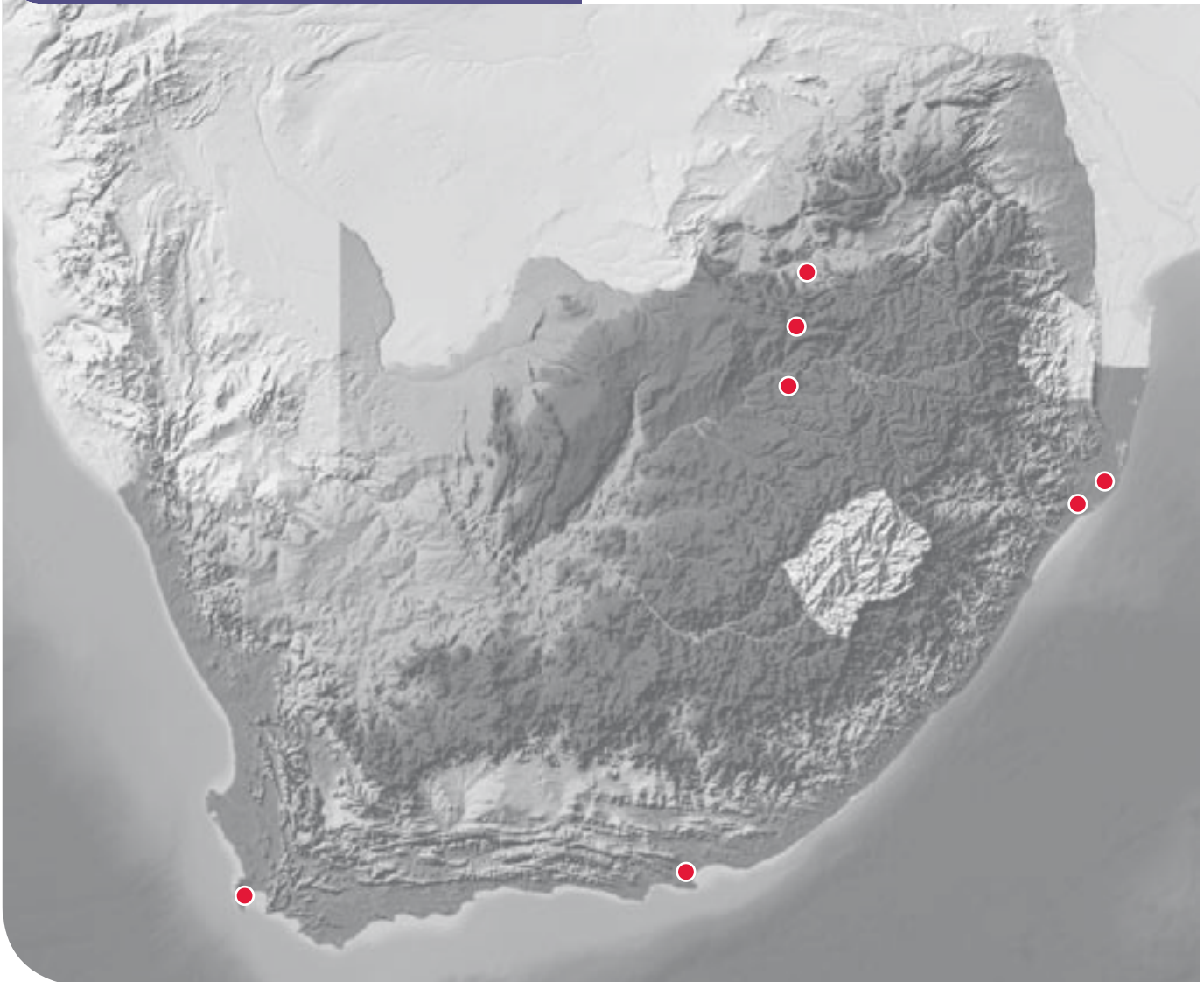
فاكس:

+2731 364 9001

albaraka.co.za

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

تأسس في عام 1989م كمصرف إسلامي تجاري. ويدير البنك أنشطته من خلال 6 أفرع متخصصة في مصرفية التجزئة و 5 أفرع أخرى متخصصة في تمويل المؤسسات، ومكتب تمثيلي واحد.



بنك البركة لبنان ش.م.ل تأسس في 1991

لا شك أن الاقتصاد اللبناني، الذي يرتبط تقليدياً بعلاقات وثيقة مع الاقتصاد السوري، قد تأثر بالأحداث الأخيرة في سوريا والأضرار التي لحقت باقتصاد ذلك البلد من جراء العقوبات المفروضة عليه من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومع ذلك لم يتضرر الاقتصاد اللبناني بالشدة التي قد يفترضها المرء، حيث أنه في نهاية 2012 ما زال نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان موجبا بما يقدر بنحو 2.0 % مقارنة بنسبة 1.5 % في عام 2011 و 7 % في عام 2010. ومع ذلك، ارتفع معدل البطالة من 19% إلى 24 % بسبب تأثير صناعة السياحة بقلّة عدد السواح مما أدى إلى انخفاض بنسبة 25 % في الإيرادات. بلغ العجز المالي للحكومة حوالي - 7.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد زاد ارتفاع تكلفة خدمة الديون من هذا العبء. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 26 %، كما انخفضت الحوالات من المغتربين اللبنانيين أيضاً. ويظل معدل التضخم مصدراً للقلق حيث بلغ ما يقدر بنحو 6.5 %، بعد أن كان 5.1 % في عام 2011.

وقد شهد عام 2012 ارتفاعاً في إجمالي أصول بنك البركة لبنان بنسبة 25 % لتبلغ 301 مليون دولار إذ ارتفعت محافظ التمويل والاستثمار بنسبة ملحوظة قدرها 45 % لتبلغ 198 مليون دولار، وخاصة في أعمال المراجعة التي شهدت نمواً بنسبة 88 %. كما توسعت أيضاً محافظ المضاربة والاستثمارات الغير متاحة للتجارة. لقد تم تمويل هذه الزيادة عن طريق زيادة بنسبة 25 % في ودائع العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي كانت أهم عناصر هذا البند حيث ارتفعت حقوق حسابات الاستثمار بنسبة 40 % لتصل إلى 197 مليون دولار. وكانت نتيجة هذا التوسع واضحة في أرباح البنك حيث ارتفعت في جميع القطاعات. ارتفع إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 57 % ليلبلغ 13 مليون دولار، وبعد احتساب حصة حقوق حسابات الاستثمار (التي ارتفعت بما يتماشى مع إجمالي الدخل)، ارتفعت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب بنسبة 84 % لتبلغ 7 مليون دولار. وبعد إضافة

دخله من المبيعات والاستثمارات الخاصة به والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 10 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 61 % عن ما كان عليه في 2011. وحيث أن المصاريف التشغيلية لم ترتفع إلا بنسبة 13 % فقط مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت 9 مليون دولار، حقق البنك أرباحاً تشغيلية - مقارنة بخسائر تشغيل في عام 2011 وفي كل سنة من السنوات السابقة - بلغت 1 مليون دولار، وقد أسفر ذلك، بعد احتساب المخصصات، عن تحقيق صافي أرباح بسيط.

وخلال العام طرح بنك البركة لبنان 9 تسهيلات وخدمات جديدة. وشملت هذه تسهيلات لتمويل مشتريات أطباء الأسنان من معدات طب الأسنان، و "زفاف البركة" لتمويل نفقات الزفاف مع هدايا مجانية إضافية وحساب قائمة الزفاف وغيرها، وحساب "امتياز البركة" الذي يمكن صاحب الحساب، مقابل رسم شهري، من الاستفادة من مجموعة من الخدمات دون أية رسوم إضافية، وتأمين الحج والعمرة وخدمات الإنترنت والرسائل النصية القصيرة. لقد تمت إضافة هذه المنتجات الجديدة إلى المجموعة الحالية لمنتجات البنك التي تشمل تسهيلات لتمويل شراء المساكن والسيارات، ورسوم المدارس والجامعات، وتكاليف السفر للحج والعمرة، ومجموعة متنوعة واسعة من الحسابات الجارية والاستثمارية والعديد من مختلف البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم. كما إن البنك يخطط في عام 2012 لتقديم خدمات الجوال المصرفية وأجهزة صراف آلي جديدة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. كما يخطط في عام 2013 لإضافة فرعين مصغرين إلى شبكة فروع الحالية المكونة من 7 فروع و 9 أجهزة صراف آلي، كما ينوي بعد ذلك مواصلة إضافة هذه المكاتب الفرعية الصغيرة (الملحقة بالفروع الأكبر) بمعدل مئتين اثنين في السنة. وستتم أيضاً زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي المتاحة للجمهور، بما في ذلك في بعض المواقع التي لا يوجد فيها فرع للبنك.

بنك البركة لبنان ش.م.ل

تأسس في عام 1991م وكان يعمل البنك وفقاً لترخيص البنوك التجارية حتى عام 2004م وذلك حتى تم إقرار قانون البنوك الإسلامية في ذلك العام. ويقدم البنك خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 7 فروع منتشرة في المدن الرئيسية في لبنان.

الاسم:

الأستاذ / معتصم محمطاني

المنصب:

عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:

مركز فردان 2000، الطابق الثاني
شارع رشيد كرامي
ص.ب. 113 5683
بيروت
لبنان

هاتف:

+9611 808008

فاكس:

+9611 806499

al-baraka.com

بنك البركة السودان

تأسس في 1984

واجهت ميزانية البلاد تحديات كبيرة خلال العام. حيث انكمش الاقتصاد بما يقدر بنحو 11.2 % مقارنة بمعدل نمو يقدر بنسبة 2.7 % في عام 2011 (6 شهور الأولى منها للسودان القديم قبل الانفصال و6 شهور الأخرى لا تشمل الجنوب بعد الانفصال)، ذلك أن الرسوم المتوقع تحصيلها على نقل النفط من جنوب السودان عبر السودان إلى الميناء لم تتحقق وسط استمرار الخلافات بين البلدين في ظل مناخ من عدم الثقة المتبادل.

كما تراجعت احتياطات السودان من النقد الأجنبي بشكل ملحوظ في أعقاب الانفصال حيث أن 75 % من مكامن النفط والكثير من مرافق الإنتاج انتقلت إلى ملكية جنوب السودان، وبذلك انخفضت صادرات السودان النفطية بشكل كبير، في الوقت الذي وصلت فيه تكلفة الواردات في الارتفاع. لقد أجبر الانخفاض الذي نتج عن ذلك في احتياطات النقد الأجنبي والذي تفاقم بسبب زيادة تكلفة الواردات، بدوره البنك المركزي على خفض قيمة الجنيه السوداني بنسبة 50 % بمرور منتصف هذا العام. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الواردات بشكل أكبر وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 44.4 % مما استدعى قيام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي للبنوك من 13 % إلى 18 %. كما وضعت الحكومة برنامج إنعاش مدته ثلاث سنوات للحد من الإنفاق الحكومي وتنفيذ خطة لإحلال بدائل للواردات، وتتركز الجهود الآن على تطوير احتياطات الذهب في البلاد، وكانت الخطوة الأولى هي افتتاح مصفاة ذهب جديدة خلال عام بطاقة تبلغ 328 طن في السنة.

أخيرا جرت مفاوضات بين قادة السودان وجنوب السودان وأسفرت مؤخرا عن توقيع اتفاقية تعاون مشترك لمعالجة القضايا الأمنية، ورسوم مرور النفط - وهي التسوية التي يتوقع أن تدر رسوما سنوية بما يقدر بنحو 2.4 مليار دولار - كما نصت الاتفاقية على تشجيع التجارة عبر الحدود بين البلدين.

ربما بسبب المناخ الاقتصادي غير المستقر، ارتفعت حسابات العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار في بنك البركة السودان بشكل كبير بنسبة 52 % لتبلغ 1.05 مليون جنيه سوداني، حيث ارتفعت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى بنسبة 44 % وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 84 %. ومع ذلك، ونظرا لانخفاض قيمة الجنيه السوداني، انقلب هذا النمو في قاعدة المطلوبات إلى انخفاض من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، إذ انخفضت حسابات العملاء الجارية والحسابات الأخرى مع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار في مجموعها بنسبة 32 % لتبلغ 175 مليون دولار. وبالمثل ارتفعت أصول البنك بالعملة المحلية، حيث ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة 58 % لتبلغ 1.48 مليار جنيه سوداني. يعكس هذا الارتفاع توسعا كبيرا في أعمال المراجعة حيث ارتفعت ذمم المراجعة بنسبة 118 % لتبلغ 399 مليون جنيه سوداني، كما ارتفعت أيضا

محافظ المضاربة والمشاركة لتبلغ 106 مليون جنيه سوداني. كذلك ارتفعت أصول البنك السائلة بنسبة 104 % لتبلغ 504 مليون جنيه سوداني. ومع ذلك، ومرة أخرى من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، انقلب هذا النمو إلى انخفاض في إجمالي الأصول بنسبة 29 %، من 351 مليون دولار إلى 248 مليون دولار، مع انخفاض متناسب في مبالغ الأصول المكونة للمجموع.

نفس الأمر ينطبق، ولكن بدرجة أقل، على قائمة الدخل والخسائر. حيث ارتفع إجمالي دخل بنك البركة السودان من التمويل المشترك والاستثمارات بشكل ملحوظ من حيث القيمة بالجنيه السوداني ولكن بنسبة أقل قدرها 12 % بقيمة الدولار الأمريكي، حيث أنهى السنة بمبلغ 21 مليون دولار، وهو تقريبا نفس مبلغ العام السابق. وبعد طرح حصة أصحاب حسابات الاستثمار بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب 17 مليون دولار، وهو مرة أخرى أقل نسبة 12 % عن عام 2011. وبعد إضافة دخله من المبيعات والاستثمارات الخاصة به، وحصته كمضارب من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خارج الميزانية، والرسوم والعمولات، والإيرادات التشغيلية الأخرى، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 26 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 30 مليون دولار في العام السابق. وبعد طرح المصاريف التشغيلية، التي بلغت 14 مليون دولار وبذا تمثل تحسنا بالمقارنة مع مبلغ 20 مليون دولار في عام 2011، بلغ صافي الدخل التشغيلي 12 مليون دولار الذي أسفر، بعد احتساب المخصصات والضرائب، عن تحقيق صافي أرباح قدرها 5 مليون دولار، أقل بنسبة 34 % مقارنة بمبلغ 7 ملايين دولار في عام 2011.

لم يحدث أي تغيير في شبكة فروع بنك البركة السودان حيث كان عدد الفروع 25 فرعا في نهاية العام، كما ينطبق نفس الأمر على شبكة أجهزة الصراف الآلي حيث كان مجموعها 35 جهازا. وبموجب خطة التوسع الاستراتيجي الخماسية، يعتزم البنك زيادة شبكة الفروع بعدد 6 فروع إلى 31 فرعا بحلول عام 2017، وكبداية فإنه بنوي إضافة فرعين جديدين في عام 2013. شهد العام تأسيس البنك لمركز اتصال جديد وطرح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى خدمة الإشعارات عن طريق الرسائل النصية القصيرة التي تمت إضافتها إلى مجموعته الواسعة من منتجات التمويل والادخار ومنتج "تقسيم" (الذي يتيح للعميل شراء سلع وتسديد قيمتها بأقساط مرنة). كما تم طرح تسهيلات التمويل الأصغر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تطوير هذه التسهيلات استجابة لمتطلبات البنك المركزي التي تفرض تخصيص ما لا يقل عن 12 % من مجموع محفظة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يجري توفير تدريب متخصصين في منتج التمويل الأصغر للموظفين بحيث يمكن توفير هذه الخدمة في أكبر عدد من فروع البنك. لقد قام البنك بتعزيز خدمات أجهزة الصراف الآلي لتسمح للعملاء بدفع فواتير الكهرباء مباشرة من الجهاز. كما وسع نطاق منتج الرهن العقاري الحالي المصمم للعملاء الذين يعملون في الخارج. وفي عام 2013 سوف يتم تفعيل مجموعته من منتجات التأمين التكافلي، إضافة إلى تقديم خدمات النقل المصرفية.

بنك البركة السودان

تأسس في عام 1984م وتتمثل نشاطاته في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة، والصيرفة التجارية والاستثمارية. ويدير البنك نشاطاته من خلال 25 فرعاً.

الاسم:

الأستاذ / عبدالله خيرى حامد

المنصب:

المدير العام

العنوان:

برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم
السودان

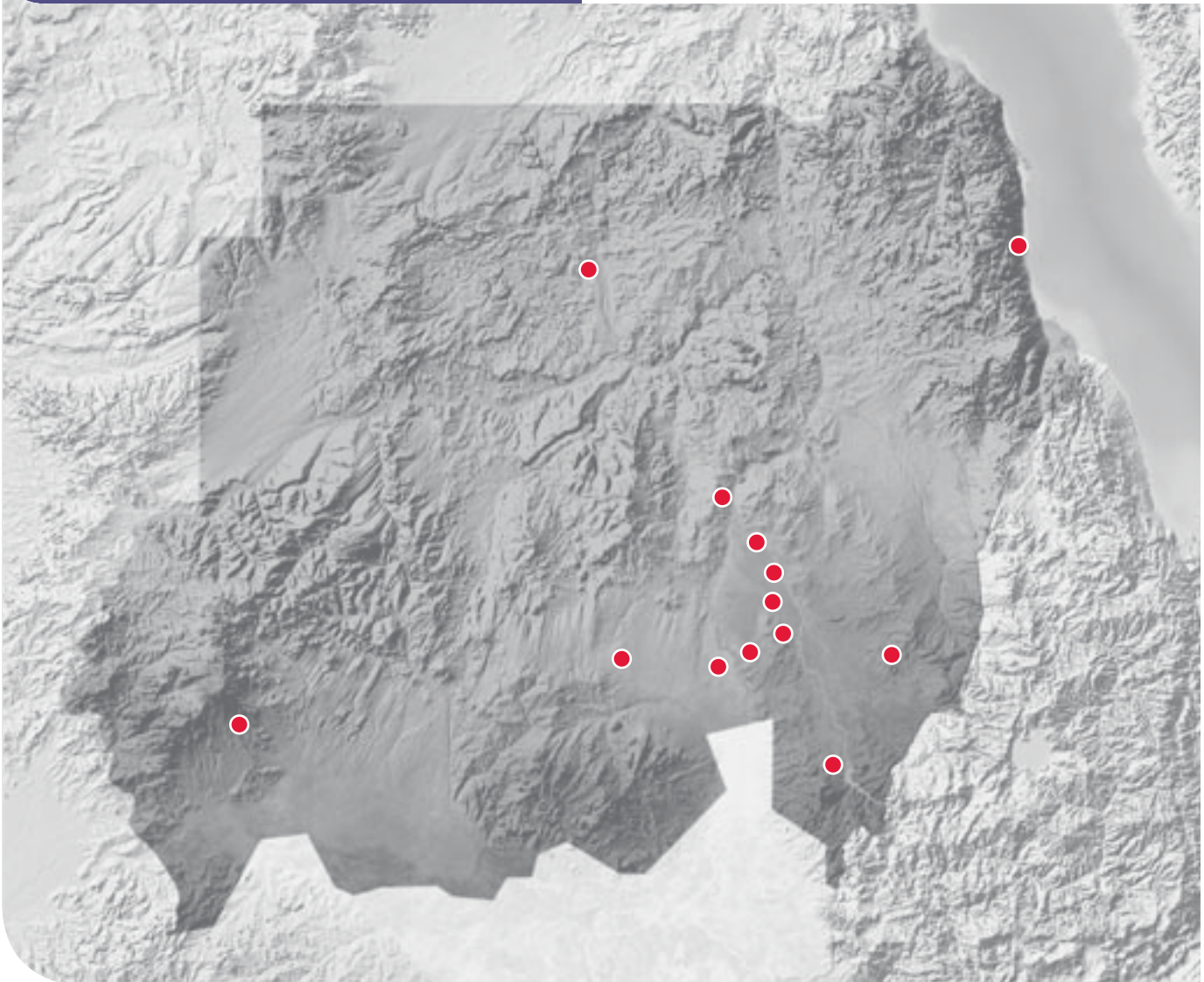
هاتف:

+249187 112 000

فاكس:

+249183 788 585

albaraka.com.sd



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

إتقان كابيتال

تأسست في 2007

إتقان كابيتال هي شركة استثمارية مقرها المملكة العربية السعودية ومرخصة من قبل هيئة سوق المال تعمل في مجال إدارة الأصول والمحافظة، والاستثمار المباشر، وترتيب التمويل، وتقديم البحوث والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى القيام بمهام أمين الأصول.

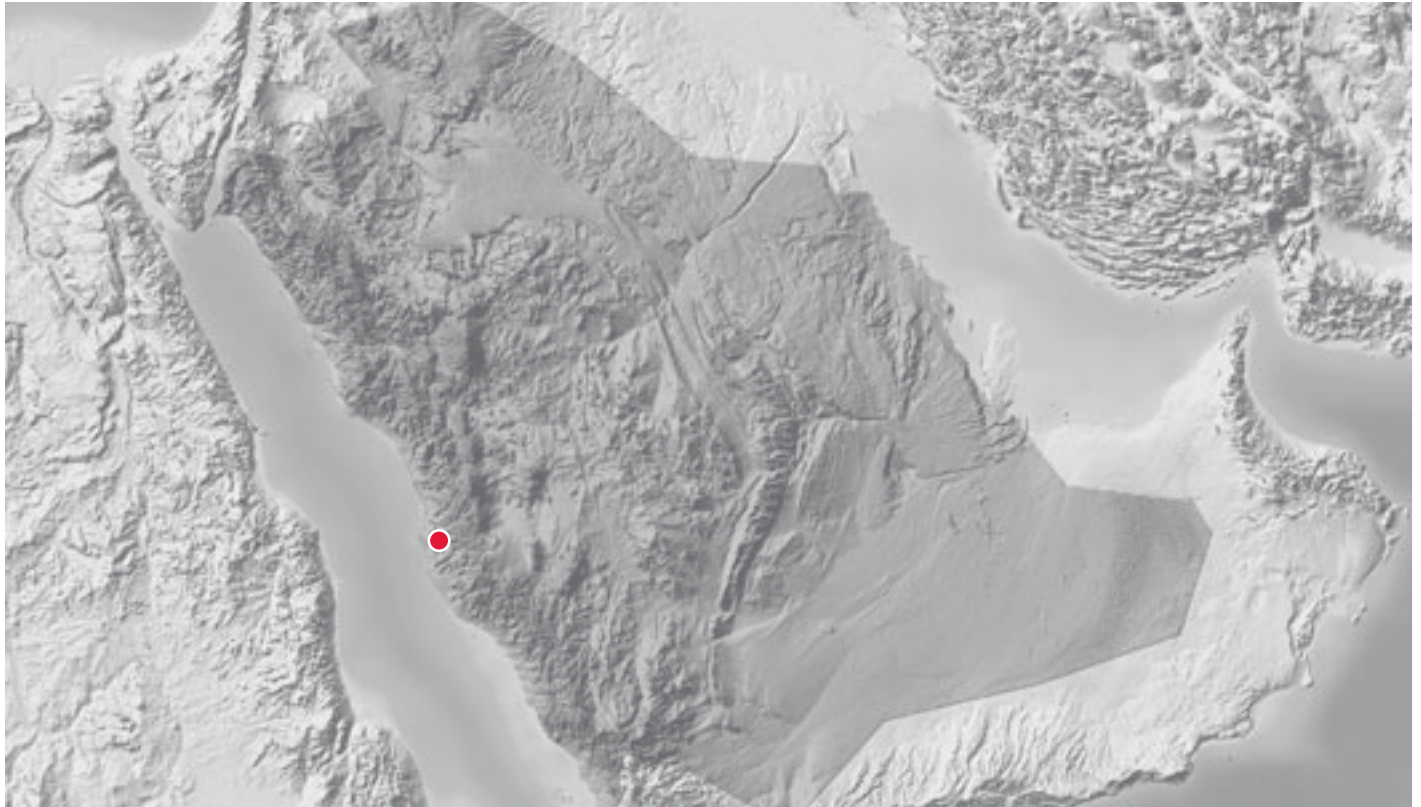
وتسعى "إتقان" إلى تبوؤ الريادة لتكون الشركة السعودية الأبرز في تقديم الفرص والمنتجات الاستثمارية الملائمة لصناديق التقاعد والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأوقاف، والشركات الخاصة والعامة، والأفراد ذوي الملاحة العالية والشركات العائلية.

هذا ويعتبر دخول مجموعة البركة المصرفية للسوق الاستثمارية السعودية عبر شركة إتقان بمثابة خطوة إستراتيجية هامة نحو تعزيز مكانة المجموعة على المستوى الدولي وتأكيد على التزامنا بالنمو المتوازن من خلال الانتشار في الأسواق الإقليمية الرئيسية مثل السوق السعودي الذي يعتبر الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم العربي ويتسم بوجود بيئة مالية وإستثمارية مستقرة وبنية اقتصادية راسخة. وهو ما يمكن المجموعة من نقل خبرتها وتجاربها الطويلة في مجال هيكلة المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى هذا السوق الواعد وبالتالي التمكن من توسيع قاعدة شركائنا والمتعاملين معنا.

فقد بلغت 46 مليون ريال سعودي أو 12 مليون دولار أمريكي، وبلغت حقوق الملكية 59 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 16 مليون دولار أمريكي.

بنهاية 31 ديسمبر 2012 م، بلغ إجمالي أصول شركة إتقان كابيتال 65 مليون ريال سعودي وهو ما يعادل 17 مليون دولار أمريكي، أما إجمالي الاستثمارات

الاسم:	الأستاذ / عادل سعود دهلوي
المنصب:	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان:	مركز الشاطئ - طريق الملك ص.ب. 8021 جدة 21482 المملكة العربية السعودية
هاتف:	+966 2 234 7000
فاكس:	+966 2 234 7222
	itqancapital.com



مجموعة البركة المصرفية المكتب التمثيلي - أندونيسيا

تأسس في 2008

في عام 2012 شهد الاقتصاد الإندونيسي نموا يقدر بنسبة 6.2 % مقارنة بنحو 6.5 % في عام 2011. فقد تراجع الحساب الجاري ليحقق عجزا بنسبة - 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع فائض بنسبة 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق، وبالمقابل تحسن معدل التضخم إذ انخفض من 5.5 % إلى 4.3 %. تركز سياسة الحكومة الإندونيسية على تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص العمل، كما تقوم بتطبيق سياسة ضرائب تصاعدية على الدخل الشخصي بدءا من 10 % ويتصاعد لغاية 30 %، أما ضرائب الشركات فهي بنسبة 28 % وضريبة القيمة المضافة 11 % التي تفرض على السلع والخدمات بالإضافة إلى ضريبة المبيعات الخاصة التي قد تصل إلى 35 % على السلع الكمالية.

لقد كانت سياسة الحكومة الإندونيسية في السنوات الأخيرة تعمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي في البلاد، حيث تهدف على المدى الطويل إلى زيادة الأصول المصرفية الإسلامية إلى 5 % من إجمالي الأصول المصرفية. وفي عام 2011 احتفل قطاع التمويل الإسلامي بالذكرى السنوية العشرين لانطلاقته في إندونيسيا، ولكن بدايته الفعلية في التوسع كانت في عام 2008، حيث شهد منذ ذلك الحين نموا قويا. خيبت بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي الذي يشمل 11 بنكا تجاريا و 23 مؤسسة تمويل إسلامي أخرى 16.6 مليار دولار في نهاية عام 2011، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 49 % عما كانت عليه في نهاية عام 2010. ونظرا للبيئة الرقابية المشجعة ونمو الاقتصاد ووجود أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم فيها، فإن إندونيسيا توفر وجهة جذابة للغاية بالنسبة للبنوك الإسلامية بما فيهم مجموعة البركة المصرفية.

ويلعب المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية دور القاعدة المتقدمة للمجموعة لغرض إجراء البحوث والدراسات على البنوك المحلية ومدى

الاسم: الأستاذ / موسفيان مختار

المنصب: رئيس المكتب التمثيلي

العنوان: مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا

هاتف: +62 21 316 1345

فاكس: +62 21 316 1074

albaraka.com

ملائمتها كهدف للاستحواذ، كما يقوم بتقييم فرص وجدوى مزاولة الأعمال في البلاد من منظور المجموعة. كما ان المكتب التمثيلي مسئول أيضا عن استمرار الاتصال مع الجهات الرقابية والمجموعات المصرفية الرئيسية في إندونيسيا وعن الحفاظ على وتعزيز صورة مجموعة البركة وعلامتها التجارية. ونظرا لللتامي السريع للتبادل التجاري بين إندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل فيها المجموعة، يقوم المكتب التمثيلي في إندونيسيا بشكل نشط بالبحث عن والتعرف على فرص الأعمال والمساعدة على توجيه هذه الأعمال إلى الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

مجموعة البركة المصرفية

المكتب التمثيلي - ليبيا

تأسس في 2011

تشير التقديرات إلى أن الفائض التجاري لليبيا كان نحو 35 مليار دولار في عام 2012، مقارنة مع 5 مليار دولار فقط في عام 2011، بعد أن تم إصلاح المنشآت النفطية واستئناف الصادرات بسرعة في أعقاب الثورة. ومن المفترض أن تؤدي جهود إعادة الإعمار ومشاريع التنمية الجديدة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بحوالي 10 %. يقدر التضخم بنحو 5 % في عام 2012 نتيجة للنمو القوي في المعروض النقدي، ولكن يتوقع أن يبدأ في الانخفاض بدءاً من عام 2013.

وكانت مجموعة البركة المصرفية قبل الثورة في مرحلة متقدمة من تقديم طلبها لتأسيس مكتب تمثيلي في ليبيا، ولكن توقفت هذه الجهود بعد الثورة إلى حين عودة البلاد إلى الاستقرار. إن لمجموعة البركة المصرفية كل العزم للمضي في متابعة استراتيجيتها هذه، وهي تصبو إلى المشاركة في تحقيق التنمية والازدهار للشعب الليبي في المستقبل.

الاسم: الأستاذ / محمد الخازمي*

المنصب: رئيس المكتب التمثيلي

العنوان:

برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14 ، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس
ليبيا

هاتف:

+218 (21) 3362310

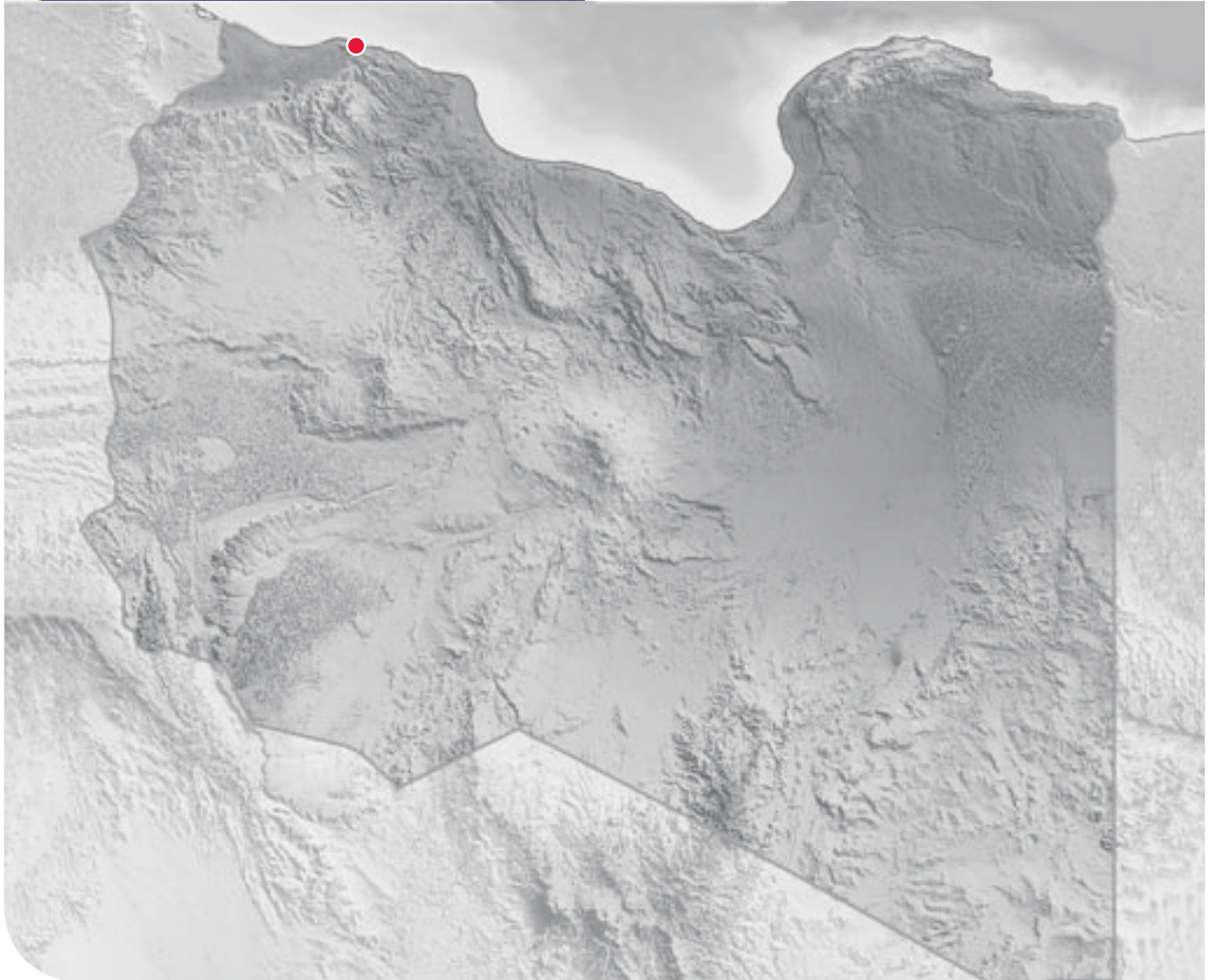
+218 (21) 3362311

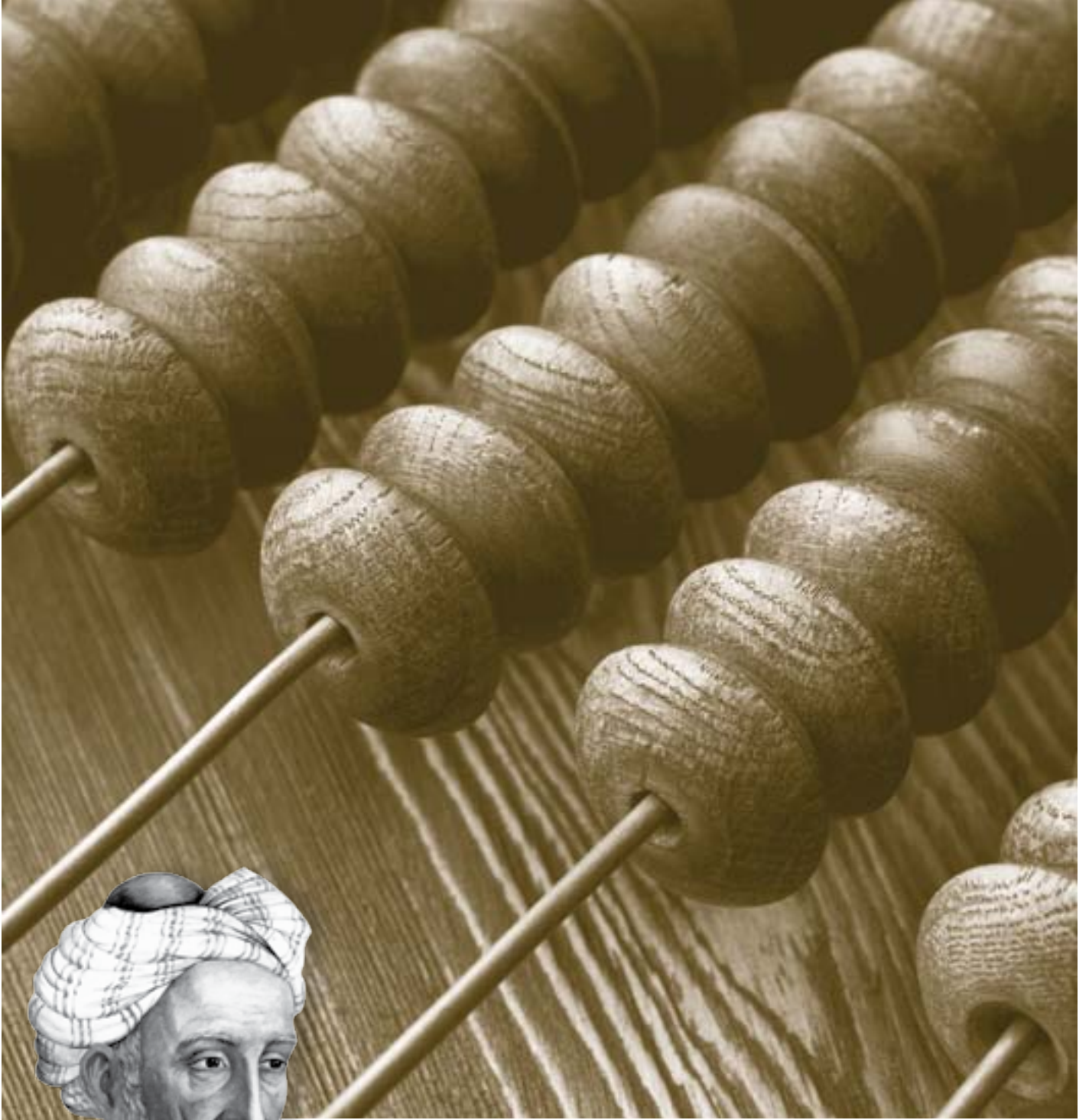
فاكس:

+218 (21) 3362312

albaraka.com

* ابتداءً من تاريخ 2 يناير 2013





عمر الخيام (1048م - 1131م)
يعتبر عمر الخيام مؤلف إحدى أهم مقدمات علم الجبر، وهي (أطروحة الجبر) متضمنةً
منهجاً هندسياً لحل المعادلات التكعيبية عبر قطع القطع الزائد باستخدام الدائرة. وقد شارك
أيضاً في تطوير التقويم التاريخي.

- منذ تأسيس مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتتجمع في كيان واحد تحت إدارة واحدة ما كان في ذلك الحين 10 بنوك فردية تشترك في ملكية مشتركة ورؤية أخلاقية واحدة ولكنها بخلاف ذلك منفصلة في كل شيء آخر ومن جميع النواحي الأخرى، وهي تنظر إلى حوكمة الشركات وإدارة المخاطر الفعالة كركيزة أساسية لتركيز إدارة المجموعة على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وبشكل مستمر على المدى الطويل. ولذلك فإن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية بما يوفر بنية شاملة يتم بموجبها تحديد وتنظيم كل خطوة في عملية صنع القرار والمسؤولية فيما يتعلق بالوظائف والأدوار والمسؤوليات الموزعة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

- إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع والإشراف على استراتيجية عمل وأولويات المجموعة، وكذلك عن وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما إنه مسؤول عن جمع وتخصيص رأس المال، ومتابعة العمليات واتخاذ القرارات والأعمال المهمة وتعظيم قيمة طويل الأمد للمساهمين. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال، من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

- ومن ضمن مسؤولياته الأخرى، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الاستراتيجية العامة للمجموعة ومراجعتها مرة في السنة على الأقل، كما يكون مسؤولاً عن:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض الشركة،
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية،
- تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات لمجموعة البركة المصرفية،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الالتزام وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة،
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،

- الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية و/أو وحداتها التابعة،
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة،
- الموافقة على أية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية،
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،
- ضمان الالتزام في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الالتزام بهذا الدليل في جميع الأوقات،
- تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية،
- القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تتطوّر عليها هذه الخطط ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يضمن المجلس أن تكون الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية، وقد وضع هذا النظام، الذي يطبق على جميع عمليات البنك، لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة عن ضمان تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام مجموعة البركة المصرفية بجميع القوانين والأنظمة، ولا سيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. لقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الالتزام إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وهو يقوم بهذه المسؤولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الالتزام بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الالتزام للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالالتزام على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية، وضمان وجود منهجية فعالة للالتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الالتزام وتطبيق الضوابط التشغيلية ومتطلبات اعراف عميلك وغيرها من منهجيات مكافحة غسل الأموال. تقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الالتزام فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وفي أكتوبر 2010 وضع مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب "الوحدة رقم إتش سي" من "كتاب القواعد" فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة لضمان الالتزام بهذه المتطلبات وقد وضعت خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بجميع التعديلات التي طرأت على المتطلبات والخطوات التي تم وضعها تبعاً لذلك. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميعهم على علم تام بأي قصور مثل هذا والخطوات التي تم وضعها لمعالجته. وبناء عليه، تقدمت لمجموعة البركة المصرفية بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسبما هو منصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، ذلك أن أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة يملكون المعرفة الكافية بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية وبالتالي فهم مؤهلون للإشراف على تدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية. تقوم مجموعة البركة المصرفية على نحو مستمر بضمان أن يكون مساهمو الأقلية في المجموعة ممثلين تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس إدارة مستقلين، تكون لديهم مسؤولية إضافية عن حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن

عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات مجلس الإدارة كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 % من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يجب على الأعضاء أن يحافظوا على الاتصال غير الرسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويضمن أن يستلم جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمين سر المجلس الذي يكون مسئولاً عن تأمين الالتزام بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي ينظرها المجلس، وحيث يعتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة بوجوب تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة من ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

لا يوجد حد أعلى للسنة يتوجب عنده على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. تنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة عضويته/ عضويتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواقعة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة، وتشمل ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطياً،
- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو بعد تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب أي عضو مجلس إدارة تنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويته، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان. كجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه

أعضاء مستقلون

1. السيد عبد الله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. السيد صالح محمد اليوسف
3. الدكتور أنور إبراهيم
4. السيد إبراهيم فايز الشامي
5. السيد جمال بن غليطة
6. الدكتور باسم عوض الله

عضو تنفيذي

السيد عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة 3 سنوات في 23 مارس 2011.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل منها. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية السيد عبدالله صالح كامل وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبدالإله عبد الرحيم صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة السيد إبراهيم فايز الشامي وتضم في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنتظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان، ورفع توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو موصوف أدناه.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي، وكانت نتائج التقييم لعام 2012 مرضية تماماً. عندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسئولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير

إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات "صالح ومناسب" لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. تجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ممن يتمتعون بخبرات مختلفة وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. لا توجد لأي عضو مجلس إدارة فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلون تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح. يتم بانتظام تقييم المجلس ولجانه من حيث الحجم والتكوين، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهماتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. تتم مراجعة استقلالية وعدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

لا تقدم مجموعة البركة المصرفية أية حوافز أسهم مرتبطة بالأداء للمجلس أو الإدارة التنفيذية. تتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب المكافأة التي تدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. يرجى مراجعة تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة شركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين ستة أعضاء مستقلين حسب تعريف كتاب قواعد المصرف المركزي.

في عام 2012 كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. السيد عبد الله صالح كامل - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي
4. السيد يوسف علي فاضل بن فاضل
5. السيد محي الدين صالح كامل
6. السيد فهد عبد الله الراجحي

الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين حسب مقتضى الحال (باستثناء تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما إنها مسئولة أيضا عن تأهيل وتنقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

يرأس السيد صالح محمد اليوسف لجنة التدقيق والحوكمة وتضم في عضويتها الدكتور أنور إبراهيم والسيد إبراهيم فايز الشامسي والدكتور باسم عوض الله. يحكم عمل لجنة التدقيق والحوكمة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة، وتجتمع اللجنة رسميا أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للرقابة المحاسبية والمالية، وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة للسياسات المحاسبية والمالية وإعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في والموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

تقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة ولاحتياجات مجلس الإدارة من المعلومات، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة ومعايير أفضل الممارسات المعمول بها ويجب أن يتم توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية والمالية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة، وأيضا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. ترسل تقارير جميع جهات المراجعة هذه إلى لجنة التدقيق والحوكمة التي تقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب حيث يكون ذلك مطلوبا. يتم إطلاع اللجنة بشكل مباشر من خلال تقارير التدقيق الداخلي المرفوعة إليها ومن خلال مناقشتها مع المدققين الخارجيين عن ما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها والنتائج التي يتوصلون إليها والتوصيات التي يقدمون بها.

تقوم اللجنة أيضا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناء على النتائج التي تتوصل إليها.

وضع مجلس الإدارة نظاما للتنبية عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا في سرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسئول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد فهد عبد الله الراجحي والسيد محي الدين صالح كامل. تضم اللجنة في عضويتها على الأقل أربعة أعضاء مجلس إدارة وينبغي أن يكونوا جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة للحضور في أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات من لجنة المخاطر. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسئولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، كما تكون مسئولة عن اعتماد استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة لتأمين تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الالتزام بالأطر الاسترشادية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والالتزام في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للمجلس

يرأس اللجنة الدكتور باسم عوض الله، وتضم في عضويتها كل من الاستاذ عدنان أحمد يوسف، والاستاذ يوسف على فاضل بن فاضل، والاستاذ فهد عبد الله الراجحي، وتتولى مسؤولية قيادة برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية. تقوم اللجنة بالإشراف على توثيق وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بجعل البركة أنموذجا يحتذى كمؤسسة مالية إسلامية تقدم الخدمات المصرفية والمالية بطريقة مسئولة من ناحية تأثيرها على المجتمع في إطار المقاصد الشرعية.

تسعى اللجنة لربط المسؤولية الاجتماعية بالتمويل والصيرفة الإسلاميين بإعتبار أن ذلك سيعكس جوهر التمويل الإسلامية بصورة أكثر وضوحاً. وفي هذا الإطار فإن اللجنة ستعكس جوهر التمويل الإسلامي هذا، من خلال توجيه الإدارة التنفيذية ولجنة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق عدد من الاهداف الفصلية والسنوية.

هذا وتتكون اللجنة من أربعة أعضائهم، ويرأسها احد الاعضاء المستقلين. كما يتم إرسال كافة التقارير ومحاضر إجتماعات اللجنة لمجلس الإدارة.

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له في عام 2012

اسم المجلس/ اللجنة	اسم العضو	عدد الاجتماعات في 2012	تواريخ الاجتماعات	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	الشيخ صالح عبد الله كامل			6
	السيد عبدالله عمار السعودي			7
	السيد عبدالله صالح كامل			6
	السيد صالح محمد يوسف		23/02/2012	5
	السيد عدنان أحمد يوسف		21/03/2012	7
	الدكتور أنور إبراهيم		09/05/2012	3
	السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي	7	25/07/2012	7
	السيد إبراهيم فايز الشامسي		12/08/2012	7
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل		11/11/2012	7
	السيد جمال بن غليظة		27/12/2012	7
	الدكتور باسم عوض الله			7
	السيد محي الدين صالح كامل			6
	السيد فهد عبد الله الراجحي			5
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	السيد عبدالله صالح كامل		30/01/2012	3
	السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي	3	06/05/2012	3
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل		08/12/2012	3
	السيد عدنان أحمد يوسف			3
لجنة التدقيق والحوكمة	السيد صالح محمد يوسف		23/02/2012	4
	الدكتور أنور إبراهيم		09/05/2012	2
	السيد إبراهيم فايز الشامسي	5	11/08/2012	5
	الدكتور باسم عوض الله		11/11/2012	5
			25/12/2012	
لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة	السيد إبراهيم فايز الشامسي		12/01/2012	4
	السيد جمال بن غليظة	4	15/04/2012	2
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل		19/07/2012	4
			07/10/2012	
لجنة المخاطر	السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي		12/01/2012	3
	السيد جمال بن غليظة	3	19/07/2012	1
	السيد محي الدين صالح كامل		10/11/2012	2
	السيد فهد عبد الله الراجحي		07/10/2012	2
لجنة المسؤولية الاجتماعية	الدكتور باسم عوض الله			2
	السيد عدنان أحمد يوسف	2	21/03/2012	2
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل		11/11/2012	2
	السيد فهد عبد الله الراجحي			2

هيئة الرقابة الشرعية

يتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة. تشارك هيئة الرقابة الشرعية بنشاط في تطوير منتجات وخدمات المجموعة وتقوم بالمصادقة على أو الإشراف على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. في قيامها بمسئولياتها، يكون لهيئة الرقابة الشرعية الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. وبالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالالتزام الشرعي في جميع المنتجات والخدمات، تقوم اللجنة بتدقيق عمليات المجموعة من منظور الشريعة الإسلامية.

تجتمع هيئة الرقابة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. تتم دفع مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة بالإضافة إلى مكافأة لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره، مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. لا يتم دفع أية مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء اللجنة.

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل مسؤولياتها الأخرى تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. لغرض قيامها بأداء هذه المسؤوليات، قامت الإدارة التنفيذية بوضع نظام لتمرير القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم تأمين تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة للمجموعة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام 2012، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والعمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية.

علاوة على ذلك، تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابته من خلال اللجان التالية التي تكون لها مسؤوليات محددة كما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجيهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية بالإضافة إلى رئيسي دائرتي الرقابة المالية والتدقيق الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر الخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات والشؤون الإدارية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

إن لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. يرأس الرئيس التنفيذي لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر إدارة الائتمان والمخاطر، والعمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية ومدير دراسات المراجعة الائتمانية والتحليل.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد إدارة المعلومات والعمليات. وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين مساندين من كبار المسؤولين في مجموعة البركة المصرفية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة الأخرى. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية والالتزام، والعمليات والشؤون الإدارية، وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الالتزام والسياسات والإجراءات

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء "أ"، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على، جميع الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

تلتزم المجموعة تمام الالتزام بقواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنشر المعلومات والبيانات المالية للمجموعة على أساس ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي وحسبما ينطبق على أية متطلبات لمصرف البحرين المركزي

فيما يتعلق بأية معلومات محددة. ويوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن ونشر جميع المعلومات الجوهرية لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

في حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس دائرة الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. لن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بالإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص قبل نشر المعلومات المعنية على موقع الإنترنت للمجموعة أو في الصحف المحلية.

تلتزم المجموعة بالتقيد بجميع الشروط والمتطلبات الواردة في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قسم متطلبات الإفصاح العلني العام.

لغرض أن تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد المشار إليه أعلاه، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وهذا الأمر من مسؤولية دائرة الرقابة المالية. ومع ذلك، حيث إنه يتم إعداد بعض المعلومات المطلوبة من قبل دوائر أخرى للمجموعة غير دائرة الرقابة المالية، تقوم جميع الدوائر المسؤولة عن إعداد المعلومات لغرض الامتثال لمتطلبات الإفصاح لمصرف

النسبة المحددة سيكون معرضاً لقيود على دفعيات ارباح الاسهم و الحوافز. وكأجراء إضافي بموجب متطلبات بازل III فقد تم مؤخراً استحداث حد أدنى لنسبة سيولة تغطية الاستحقاقات لتكون في حدود 5.0%. وسيتم تطبيق هذه الاجراءات بصورة متدرجة خلال الفترة الممتدة حتى 2019.

لقد قامت مجموعة البركة المصرفية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتحقيق درجة التطور المطلوبة في تقييم المخاطر بحيث يمكنها ذلك من الوفاء والالتزام بمتطلبات بازل 2 بالكيفية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. لقد اتبعت المجموعة المنهجية الموحدة التي تخضع لها البنوك الإسلامية بموجب كتاب القواعد الصادر من مصرف البحرين المركزي، وبدأت المجموعة منذ يوليو 2008 تلتزم بشكل تام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وفقاً لتوجيهات بازل 2. كما وضع الاجراءات اللازمة للبدء في تطبيق والالتزام بمتطلبات بازل III، عند البدء في تطبيقها.

وفقاً لسياسة الالتزام للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول التزام يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان التزام المجموعة بسياسة الالتزام للمجموعة، وبشكل خاصة ضمان أن يتم القيام بجميع نشاطات المجموعة وفقاً لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقاً لأفضل الممارسات. ويتولى حالياً مسئول كبير في إدارة الشؤون القانونية والالتزام منصب مسئول الالتزام.

مكافحة غسيل الأموال

تطبق مجموعة البركة المصرفية أنظمة مكافحة غسيل الأموال التي وضعها مصرف البحرين المركزي بما في ذلك تعيين مسئول في المجموعة لمراقبة والتبليغ عن غسيل الأموال، ويشغل هذا المنصب حالياً رئيس دائرة العمليات والشؤون الإدارية، وهو الذي يقوم أيضاً بالإشراف على مسؤولي مكافحة غسيل الأموال في كل بنك من بنوك المجموعة. لقد تم تعميم السياسات العامة الخاصة باعرف عميلك ومكافحة غسيل الأموال المعتمدة في المركز الرئيسي للمجموعة والتي تتوافق مع أنظمة مصرف البحرين المركزي على جميع الوحدات التابعة للعمل بها ويتم الآن الالتزام بها من قبلهم.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت الإدارة التنفيذية للمجموعة إجراءات متعددة تساعد على مراقبة نشاطات المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل بكفاءة عالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

البحرين المركزي (على سبيل المثال، دوائر العمليات والشؤون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشؤون القانونية والالتزام، والتدقيق الداخلي) بتقديم هذه المعلومات إلى دوائر الرقابة المالية في وقت مناسب لكي تتمكن هذه الأخيرة من إعداد البيانات المالية للمجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. لقد تم إنشاء قنوات مختلفة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز استعلام على موقع المجموعة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصاً لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وكذلك إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلوماتها المالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال لها.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقرها في البحرين أن تحافظ على نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الظاهرة وغير الظاهرة في الميزانية والمرتجة بأوزان المخاطر بحد أدنى قدره 8 % على أساس البنك الواحد بمفرده و 12 % على أساس موحد للمجموعة وهذه أعلى من النسبة التي تتطلبها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 8 % بموجب التوجيه الذي أصدرته هذه اللجنة عن كفاية رأس المال في عام 1988. ومع ذلك، فإن التوجيه الجديد (بازل 2) الذي أعلنته اللجنة ليبلغ توجبه عام 1988 مصمم بحيث يحقق درجة أعلى من الدقة في تمييز المخاطر فيما يتعلق بتحديد مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمختلف فئات التعرض للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية علاوة على شموله توجيهات سابقة فيما يتعلق بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وبهذا أصبح للجهات الرقابية في كل دولة الآن حرية أوسع في رفع أو خفض متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في أراضيها حسب الظروف الخاصة بكل دولة. كما تتطلب القواعد الجديدة درجة أكبر من الشفافية في البيانات المعلنة فيما يتعلق بإدارة مخاطر البنوك. وكما هو معلوم فإن الجهات الرقابية على مستوى العالم كانت قد اتفقت في العام 2010 على إصدار حزمة إجراءات جديدة، اصطلاحاً على تسميتها "ببازل III" والتي وضعت نسبة جديدة لرأس المال (الفئة 1) منسوبة إلى الأصول لتكون في حدود 4.5%، والتي تشكل مع حزمة تحوط إضافية في حدود 2.5% الحد الأدنى لنسبة رأس المال (الفئة 1) المطلوب والتي تبلغ 7.0%، وبموجب هذه الإجراءات فإن أي بنك تكون نسبته أقل من

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالالتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ الاستراتيجية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2 وكذلك بازل III عند تطبيقها، وذلك بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة، ولم تتغير بشكل ملحوظ هذه المخاطر أو الإجراءات المستخدمة للتخفيف منها خلال السنة الماضية.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تنسجم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى العالم؛
- خلق موظفين مؤهلين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الالتزام بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛
- في جميع أنحاء المجموعة، الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراء تلك المعاملات؛
- الالتزام الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.
- تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

بعد الانتهاء خلال العام 2010 من تنفيذ نظام توحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات بازل 2، أصبح بالإمكان الآن استرجاع البيانات المطلوبة آلياً في المركز الرئيسي.

واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، ومتابعة أهداف رئيسية خمسة هي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة لغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة.
- قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر إدارة المخاطر عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي تماماً المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاوله أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملية الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن والسيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل

وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة بحالها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة لها إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تفترض أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحب كبير من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20 %. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر استثمارات الأسهم ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في الأسهم.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 مذكورة في الإيضاح رقم 26 (د) من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. تنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الثقة والأمانة للمجموعة.

وكما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيد والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة الالتزامات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بتأمين التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في دعم وتنسيق ومتابعة استراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت استراتيجيات تقنيات المعلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى المجموعة. كما أصبحت المرحلة النهائية لاستراتيجية تقنية المعلومات والإطار العام للحوكمة للمجموعة، والتي تم تطويرها بالتعاون مع الوحدات التابعة وبمساعدة شركة استشارية رائدة، جاهزة الآن للتنفيذ.

كما يتم الآن استخدام البرنامج الأولي لتوحيد البيانات وإعداد التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية، الذي يستند على الإنترنت، كأداة لقياس أداء المجموعة باستخدام منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. يستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر، وسوف يتم إدماجها تدريجياً في جميع تطبيقات نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم تنفيذها في جميع أنحاء المجموعة.

يوفر توحيد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية، الذي يتم القيام به حالياً بواسطة برنامج "توحيد البيانات المالية"، إمكانية القيام بجمع ومعالجة وتحليل البيانات وإعداد تقارير بها بعملات متعددة، كما يقوم كذلك بإعداد تقارير عن آثار تقلبات أسعار العملات. تستطيع دائرة الرقابة المالية لمجموعة البركة المصرفية الآن القيام بتوحيد البيانات من زوايا متعددة لنشاطات المجموعة، على سبيل المثال على مستوى الوحدة التابعة أو حسب المنطقة الجغرافية أو خطوط المنتجات الإسلامية، فضلاً عن إمكانية إصدار نسخ متعددة الهيكلية مثل نتائج السنة لغاية تاريخ التقرير أو نتائج السنة الحالية أو نتائج السنة السابقة وهلم جرا.

بعد عملية تقييم مكثفة لاحتياجات المجموعة من أنظمة إدارة المخاطر من منظور إسلامي ورقابي، قام فريق إدارة المخاطر باختيار النظام الأكثر ملاءمة، خاصة وأن هذا النظام قد حصل على توصيات عالية من مؤسسات إسلامية أخرى تستخدمه في مملكة البحرين وخارجها. لقد تم تنفيذ وحدات النظام الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل وحساب كفاية رأس المال على أساس مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وهي الآن تعمل بفعالية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية وبنك البركة الإسلامي البحرين، ومن المخطط أن يتم تنفيذها في الوحدات التابعة الأخرى خلال عام 2013 وما بعده.

تقوم وحدات رقابة داخلية مستقلة بالمرافقة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الالتزام بالإجراءات الرقابية الأساسية. ومع تسارع تحسين القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة، أصبح بالإمكان الآن بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات.

مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصادقية. تشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين والأنظمة. توجد لدى المجموعة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الالتزام، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم التصديق من قبل هيئة الرقابة الشرعية على أن المجموعة ملتزمة بمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على نسبة رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولتها لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطر وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراء التعديلات المناسبة والالزمة عليه لتعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الفئة 1 أو الفئة 2 من الأوراق المالية أو رأس امال عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص الخ.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مكرر في وقت أقرب مما كان متوقفاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 18.47 % كما في 31 ديسمبر 2012، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12 %.

بعد اختيار دقيق من قبل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات لقائمة معتمدة من نظم العمليات المصرفية الرئيسية، قامت كل وحدة تابعة باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتها الخاصة.

لقد اختارت خمس من الوحدات التابعة وهي بنك البركة البحرين والبركة جنوب أفريقيا والبركة لبنان والبركة باكستان والبركة مصر نظام "إيكويجين" للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية من شركة "مايسيس". لقد أنجز بنك البركة البحرين التنفيذ الكامل للنظام في عام 2009 تلاه البركة لبنان والبركة جنوب أفريقيا في عام 2011، بينما بدأ بنك البركة مصر تشغيل نظام إيكويجين في الربع الثالث من عام 2012 ويتوقع البركة باكستان أن يبدأ تشغيل هذا النظام خلال عام 2013.

قام بنك الإسلامي الأردني بتنفيذ نظام آي سي بي إس (نبراس) المصرفي الذي اختاره كنظام العمليات المصرفية الرئيسية فيه في عام 2011، وقد تم إنجاز المشروع بالكامل في الربع الرابع من عام 2012. أما بنك البركة الجزائر وبنك البركة السودان اللذان اختارا نظام "آي مال" من "باث سولوشنز" فقد بدء كلاهما التشغيل الحي ويتوقع أن يتم إنجاز جميع أجزاء النظام الإضافية الملحق به خلال الربع الأول من عام 2013.

هذا وقد أتم بنك البركة تونس بنجاح ترقية نظامه للعمليات المصرفية الرئيسية (تيمينوس - تي 24) ليشمل الآن الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت. أما بنك البركة تركيا فهو يستخدم الآن نظاما تم تطويره داخليا، ورغم أنه يعمل بشكل جيد إلا أن البنك يقوم حاليا بوضع استراتيجية للانتقال إلى نظام عمليات مصرفية رئيسية جديد في المستقبل القريب كجزء من مشروع "تحول" واسع في البنك. وأخيرا، فإن بنك البركة سوريا الذي اختار نظام "آي مال" فقد بدأ التشغيل الحي للنظام ويتم الآن إنجاز المرحلة الأخيرة من المشروع وتشمل تنفيذ الأجزاء الإضافية للنظام ويتوقع أن يتم الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2013.

المسؤولية الاجتماعية

تدين الحركة المصرفية والمالية الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار عقود إسلامية لاستخدامها في إدارة عمليات أعماله التجارية أثناء التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت بعد)، وقد كانت حينها هذه هي طريقته المفضلة في التعامل مع هذه البنوك. وكان هذا الإصرار المبكر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تطوراً سرعان ما تبعته مرحلة ثانية في بداية السبعينات عندما قام الشيخ صالح كامل بالإشراف على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم العربي تحت اسم البركة.

تضم مجموعة البركة المصرفية اليوم تحت مظلتها إثنا عشر مصرفاً وشركة استثمارية ومكتبين للتبثيل المصرفي، ظلت و على مدى العقود الثلاثة الماضية، تقدم من خلالها المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

وانطلاقاً من هذا التراث الثر فإننا في مجموعة البركة المصرفية نتطلع بكل ثقة واعتزاز إلى المرحلة التالية من عمر المجموعة من خلال التوسع بشكل تدريجي في أسواق جديدة بالشكل الذي يمكننا من توسيع قاعدة شركائنا في الانجاز والمساهمة بشكل ايجابي في تنمية المجتمعات التي نعمل فيها. لقد حرصنا ومنذ تأسيس المجموعة على التعبير عن القيم النبيلة التي تقوم عليها مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من خلال نشاطاتنا وأعمالنا وتم تجسيدها بشكل جلي في رؤية المجموعة كالتالي:

... رؤيتنا:

”نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع“.

... رسالتنا:

”تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين و مساهمين“.

كما أن فلسفتنا الرئيسية والتي تجسدت في مفهوم الشراكة، تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا متشابكان كشركاء معتقداتنا التي نؤمن بها سوياً. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعاً. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع.

إننا نسمي هذا المفهوم: ”شركاء في الانجاز“

ما هي المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية، في جوهرها، هي المنهاج الذي تتبعه المجموعة في جميع جوانب الأنشطة التجارية، وذلك بهدف تلبية احتياجاتها، واحتياجات المساهمين، والموظفين، والعملاء، وبنفس الوقت الحفاظ على الموارد - البشرية والطبيعية - التي هي بحاجة لها على المدى الطويل. وقد عرفها اتحاد المصارف العربية بأنها ”الطريقة التي تقوم بها الشركات بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها وثقافتها واتخاذ قراراتها وإستراتيجيتها وعملياتها بأسلوب شفاف ومسئول، وبالتالي تؤسس لممارسات أفضل في المنظمة، وتساهم في خلق الثروة وتحسين المجتمع“.

إن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى خلق نمو اقتصادي طويل الأمد من خلال إدارة شديدة الحرص على الموارد الطبيعية (مثل الحد من استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، الخ)، وتنمية الموارد البشرية (من خلال التدريب، تنمية المهارات الشخصية والمهنية وتخطيط التعاقب) وبناء علاقات قوية مع المجتمع بشكل عام والعملاء على وجه الخصوص.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتناسب جداً مع الأخلاق الإسلامية، والمبادئ الراسخة لمجموعة البركة، ويمكن تبيانها على النحو التالي:

”كأعضاء في مجموعة مصرفية تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، فإننا في البركة نعتقد بأنه علينا مسؤولية خاصة تجاه المجتمع، من خلال رعاية ودعم المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نحن جزء منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم ”إعمار الأرض“، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء مادية أو بشرية). كما أن فلسفتنا في جوهرها تتمثل في حقيقة أن الله سبحانه وتعالى هو من ورث الأرض للبشرية في هذا العالم، وبالتالي، فإن البشرية ليست مالكة للثروة وإنما عهدت إليها. ولكون هدف البشرية هو البناء والتجميل والتشييد في هذا العالم، لذلك، فنحن ننسق لخلق وظائف للآخرين. ولذلك، فإن الثروة التي ننع بها هي ملك الله سبحانه وتعالى، ولذلك، يتوجب علينا تطبيق قواعد الشريعة فيما يخص تملك الثروة، وخلق الثروة، والاستثمار، والمبادلات، وفي تنمية وأنفاق الثروة. إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقديمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام“.

إننا نعتبر دور المسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساساً في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي تقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركائنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي: أولاً: لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث إن القيم الأخلاقية للإسلام تملئ على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. وهذه القيم تحرم الاستثمار في

النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقياً.

ثانياً: تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلاً من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع النسيب أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار.

لقد نص القرآن الكريم على تحريم الفوائد الربوية وهذا التحريم جزء أساسي من المعايير الأخلاقية والقيم الأساسية التي وضعها القرآن. إن البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية، بصفتها بنوكاً إسلامية، تلتزم بهذه القيم الأساسية بحزم وذلك بامتناعها عن تقاضي أو دفع أية فوائد، وهذا اختلاف جوهري بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومع ذلك، فإن عملاء البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى يشتركون في نفس التجربة بشكل عام مع عملاء البنوك التقليدية التي تتشارك الربح الذي تحققه مع مودعيها، إلا أن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتجاً عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقاً.

ثالثاً: يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية"، وهو الأول من نوعه الذي تأسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية.

أن نطاق خصائص برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية المعبر عنه في نموذج أعمال المجموعة يتضمن التالي:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسؤولية الاجتماعية؛
3. الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحلية؛
5. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية؛

9. رعاية وتشجيع المواهب المحلية،
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.
11. اتخاذ الخطوات لتطوير وتعزيز سمعة المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة المصرفية.

ولقد تم تأسيس لجنة موسعة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ على عاتقها الإشراف على أنشطة لجنة الإدارة للمسؤولية الاجتماعية، والتي يتضمن دورها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

1. المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية وتحديثه وفقاً لأحدث الأبحاث والإستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة ككل.
3. ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية.
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.
8. التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية المحلية والدولية.

وكما ذكرنا أعلاه، سيتم توفير تقرير سنوي عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسؤولية الاجتماعية عن السنة الماضية. وسوف يتوفر هذا التقرير على الموقع الإلكتروني لمجموعة البركة المصرفية. كما يعتزم أن تقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقرير سنوي خاص بها، وسيتم توفيره على مواقعها الإلكترونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً

فقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2012م خمسة اجتماعات اثنان منها بمقار بعض الوحدات التابعة للمجموعة، التقت خلالها بالأعضاء والمراقبين الشرعيين والعاملين بتلك الوحدات حيث عقدت عدداً من الندوات المصغرة أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعلماء، كما اطمأنت الهيئة على سير العمليات التي تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

والتلثة الاجتماعات الأخر كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 2102/12/31م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجناتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها عدداً من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً

لقد راقبنا عن طريق اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2012 م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما. وقد استفسرنا من بعض الفنيين عن النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتختصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحمل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما

اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة. وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 1,04 سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

4/ربيع الثاني/1434هـ، الموافق 14/فبراير/2013م



الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد الستار أبو غدة
رئيس الهيئة



د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد العزيز الفوزان
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

ألف دولار أمريكي	
1,293,920	حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم
(151,199)	تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال
1,142,721	صافي الحقوق الخاضعة للزكاة
(51,073)	مطروح منه:
(176,580)	مشاركة ذات أصول غير زكوية
(146,357)	استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية
(31,902)	إجارة منتهية بالتمليك
(227,883)	استثمارات عقارية طويلة الأجل
(99,788)	عقارات ومعدات
(44,501)	أصول غير ملموسة
(5,743)	الاستثمارات في الشركات الزميلة
(204)	مصرفيات مدفوعة مقدماً
	صافي الأصول الضريبية المؤجلة
38,339	مضاف إليه:
107,477	نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة
1,573	تمويل أصول غير خاضعة للزكاة
2,680	بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام
	زكاة مدفوعة مقدماً نيابة عن المساهمين
508,759	مجموع الوعاء الزكوي
2.5775%	نسبة الزكاة
13,113	مجموع الزكاة المستحقة قبل الزكاة المدفوعة مقدماً
(2,680)	زكاة مدفوعة مقدماً نيابة عن المساهمين
10,433	مجموع الزكاة المستحقة
1,006,000	عدد الأسهم بالآلاف
1.04	الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تشمل القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012 والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة والإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس إدارة البنك والإدارة هما المسؤولان عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة والإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن أية تجاوزات أو أخطاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة والإدارة هما المسؤولان عن التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديرنا المهني، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة والإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن:

- البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛ و
- المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا أنه لم تقع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

أرشدت ديوغ

20 فبراير 2013
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2012

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
4,633,280	3,927,583	4	نقد وأرصدة لدى البنوك
8,213,057	10,462,501	5	ذمم مدينة
950,935	953,554	6	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,090,253	2,183,754	7	استثمارات
563,721	719,619	8	إجارة منتهية بالتمليك
313,933	386,496	9	عقارات ومعدات
388,864	421,624	10	موجودات أخرى
17,154,043	19,055,131		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك
			المطلوبات
3,560,317	3,820,735		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
653,462	972,280		مبالغ مستحقة لبنوك
675,196	689,808	11	مطلوبات أخرى
4,888,975	5,482,823		مجموع المطلوبات
10,465,918	11,604,628	12	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
		13	حقوق الملاك
869,550	1,014,475		رأس المال
(7,319)	(8,475)		أسهم خزينة
16,420	16,352		علاوة إصدار أسهم
104,607	121,253		احتياطات
(10,910)	(3,636)		التغييرات المتراكمة في القيم العادلة
(112,163)	(133,591)		تحويل عملات أجنبية
167,584	218,222		أرباح مبقاة
175,359	69,323		تخصيصات مقترحة
1,203,128	1,293,923		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
596,022	673,757		حقوق غير مسيطرة
1,799,150	1,967,680		مجموع حقوق الملاك
17,154,043	19,055,131		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
895,682	1,018,482	14	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(796,826)	(874,470)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
236,159	261,609	15	حصة المجموعة كمضارب
(560,667)	(612,861)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
335,015	405,621		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)
4,172	4,320		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
168,220	204,613	14	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
167,702	184,746	16	دخل رسوم وعمولات أخرى
54,878	80,470	17	دخل تشغيلي آخر
729,987	879,770		مجموع الدخل التشغيلي
222,450	262,327		مصروفات الموظفين
29,251	35,299	18	استهلاك وإطفاء
134,069	160,440	19	مصروفات تشغيلية أخرى
385,770	458,066		مجموع المصروفات التشغيلية
344,217	421,704		صافي الدخل للسنة قبل المخصصات والضرائب
(50,812)	(99,323)	20	المخصصات
293,405	322,381		صافي الدخل قبل الضرائب
(81,111)	(87,139)		الضرائب
212,294	235,242		صافي الدخل للسنة
118,370	133,028		العائد إلى:
93,924	102,214		حقوق مساهمي الشركة الأم
212,294	235,242		حقوق غير مسيطرة
11.75	13.21	21	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
293,405	322,381	صافي الدخل قبل الضرائب
		تعديلات للبنود التالية:
29,251	35,299	18 استهلاك وإطفاء
31	57	(i) 10 اضمحلال موجودات غير ملموسة
55,812	100,106	14.4 استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك
		خسارة (مكسب) غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية
459	(330)	14.3 المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
(6,679)	(17,332)	17 مكسب من بيع عقارات ومعدات
(1,608)	(2,426)	14.3 مكسب من بيع استثمارات عقارية
(8,323)	(185)	14.3 مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
-	(125)	14.3 مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
50,812	99,323	20 المخصصات
(314)	(1,600)	14.3 دخل من شركات زميلة
412,846	535,168	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
(811,087)	(340,999)	احتياطات لدى بنوك مركزية
(206,221)	(2,330,500)	ذمم مدينة
586,715	(12,461)	التمويل بالمضاربة والمشاركة
(179,732)	(256,004)	إجارة منتهية بالتمليك
(31,903)	(38,643)	موجودات أخرى
654,145	260,418	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
228,985	318,818	مبالغ مستحقة لبنوك
155,300	7,924	مطلوبات أخرى
253,736	1,140,192	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
(54,915)	(85,113)	ضرائب مدفوعة
1,007,869	(801,200)	صافي النقد (المستخدم) من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(751,465)	(73,573)	صافي شراء الاستثمارات
(34,260)	(86,681)	صافي شراء عقارات ومعدات
1,626	(8,014)	صافي (شراء) بيع استثمار في شركة زميلة
(784,099)	(168,268)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
(39,525)	(30,434)	أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم
73	239	صافي التغيرات في أسهم الخزينة
(27,267)	(15,799)	صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
(66,719)	(45,994)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(148,761)	(31,234)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
8,290	(1,046,696)	صافي التغير في النقد وما في حكمه
2,988,700	2,996,990	النقد وما في حكمه في 1 يناير
2,996,990	1,950,294	22 النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

العائد إلى حقوق احتياطات				
احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	علوّة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي	
65,384	16,420	(7,319)	869,550	الرصيد في 1 يناير 2012
-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
-	-	-	144,925	أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)
-	(68)	(1,156)	-	الحركة في أسهم الخزينة
-	-	-	-	صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
-	-	-	-	صافي الحركة في الاحتياطات الأخرى
-	-	-	-	تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
13,303	-	-	-	محول إلى الاحتياطي القانوني
-	-	-	-	أرباح أسهم موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أسهم منحة موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أرباح أسهم الشركات التابعة
-	-	-	-	تأثير شراء حقوق غير مسيطرة
-	-	-	-	صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة
78,687	16,352	(8,475)	1,014,475	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
53,547	15,866	(6,528)	790,500	الرصيد في 1 يناير 2011
-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
-	-	-	79,050	أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)
-	554	(791)	-	الحركة في أسهم الخزينة
-	-	-	-	صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
-	-	-	-	صافي الحركة في الاحتياطات الأخرى
-	-	-	-	تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
11,837	-	-	-	محول إلى الاحتياطي القانوني
-	-	-	-	أرباح أسهم موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أسهم منحة موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أرباح أسهم الشركات التابعة
-	-	-	-	تأثير شراء حقوق غير مسيطرة
-	-	-	-	صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة
65,384	16,420	(7,319)	869,550	الرصيد في 31 ديسمبر 2011

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

حاملي أسهم الشركة الأم

احتياطات أخرى ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
39,223	(10,910)	(112,163)	167,584	175,359	1,203,128	596,022	1,799,150
-	-	-	-	(30,434)	(30,434)	-	(30,434)
-	-	-	-	(144,925)	-	-	-
-	-	-	1,463	-	239	-	239
-	7,274	-	-	-	7,274	1,160	8,434
3,343	-	-	(1,261)	-	2,082	1,079	3,161
-	-	(21,428)	-	-	(21,428)	(9,806)	(31,234)
-	-	-	133,028	-	133,028	102,214	235,242
-	-	-	(13,303)	-	-	-	-
-	-	-	(35,507)	35,507	-	-	-
-	-	-	(33,816)	33,816	-	-	-
-	-	-	-	-	-	(27,875)	(27,875)
-	-	-	34	-	34	(34)	-
-	-	-	-	-	-	10,997	10,997
42,566	(3,636)	(133,591)	218,222	69,323	1,293,923	673,757	1,967,680
43,191	(3,834)	(24,340)	236,750	118,575	1,223,727	592,854	1,816,581
-	-	-	-	(39,525)	(39,525)	-	(39,525)
-	-	-	-	(79,050)	-	-	-
-	-	-	310	-	73	-	73
-	(7,076)	-	-	-	(7,076)	(2,244)	(9,320)
(3,968)	-	-	(957)	-	(4,925)	(4,012)	(8,937)
-	-	(87,823)	-	-	(87,823)	(60,938)	(148,761)
-	-	-	118,370	-	118,370	93,924	212,294
-	-	-	(11,837)	-	-	-	-
-	-	-	(30,434)	30,434	-	-	-
-	-	-	(144,925)	144,925	-	-	-
-	-	-	-	-	-	(30,675)	(30,675)
-	-	-	307	-	307	(307)	-
-	-	-	-	-	-	7,420	7,420
39,223	(10,910)	(112,163)	167,584	175,359	1,203,128	596,022	1,799,150

القائمة الموحدة للتغيرات في
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	نقد ألف دولار أمريكي	
523,128	38,185	126,381	35,310	200,702	105,361	17,189	الرصيد في 1 يناير 2012
1,859,420	198,296	64,612	2,892	893,299	600,478	99,843	الودائع
(1,795,776)	(168,273)	(41,365)	(4,371)	(889,432)	(632,706)	(59,629)	السحوبات
26,554	2,574	8,210	445	1,556	13,769	-	دخل بعد حسم المصروفات
(4,320)	(543)	(873)	(56)	(2)	(2,846)	-	حصة المضارب
(10,211)	(7,102)	(3,109)	-	-	-	-	تحويلات صرف عملات أجنبية
598,795	63,137	153,856	34,220	206,123	84,056	57,403	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
455,338	76,602	112,057	28,255	46,411	147,093	44,920	الرصيد في 1 يناير 2011
1,029,534	309,064	56,423	7,329	294,156	329,519	33,043	الودائع
(968,605)	(346,322)	(38,161)	(653)	(141,006)	(381,689)	(60,774)	السحوبات
14,621	2,668	(3,329)	474	1,142	13,666	-	دخل (خسارة) بعد حسم المصروفات
(4,172)	(767)	(81)	(95)	(1)	(3,228)	-	حصة المضارب
(3,588)	(3,060)	(528)	-	-	-	-	تحويلات صرف عملات أجنبية
523,128	38,185	126,381	35,310	200,702	105,361	17,189	الرصيد في 31 ديسمبر 2011

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

1 الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. 1882، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2013.

2 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه عملة تقارير المجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

ب. بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6)، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ج. أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة ضمن القائمة الموحدة للدخل في صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم احتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2012	نسبة الملكية لسنة 2011	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2012
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	55.90%	55.90%	1991	الجزائر	26
بنك البركة الإسلامي - البحرين	91.12%	91.12%	1984	البحرين	101
بنك البركة تونس	78.40%	78.40%	1983	تونس	8
بنك البركة مصر	73.68%	73.68%	1980	مصر	23
بنك البركة لبنان	98.71%	98.50%	1991	لبنان	7
البنك الإسلامي الأردني	66.01%	66.01%	1978	الأردن	77
بنك البركة التركي للمشاركة	56.64%	56.64%	1985	تركيا	137
بنك البركة المحدود	62.15%	61.98%	1989	جنوب أفريقيا	11
بنك البركة السودان	82.08%	82.08%	1984	السودان	25
بنك البركة سورية	23.00%	23.00%	2009	سورية	9

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

الشركة / البنك	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2012	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2011	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	58.90%	58.90%	2010	باكستان
إتقان كابيتال (إيضاح 3)	بنك البركة الإسلامي	54.67%	-	2007	السعودية
شركة الرزق التجارية	البنك الإسلامي الأردني	59.40%	59.40%	1994	الأردن
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	62.31%	62.31%	1987	الأردن
شركة السماح للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	66.01%	66.01%	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	66.01%	66.01%	1998	الأردن
سنايل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	66.01%	66.01%	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	62.15%	61.98%	1991	جنوب أفريقيا

د. دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتناء للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الإقتناء كإجمالي المقابل المحول، المقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء والقيمة لأي حقوق غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال يقوم المشتري بقياس الحقوق غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة. يتم احتساب تكاليف الإقتناء المكتبة كمصروفات ويتم تضمينها في المصروفات الإدارية. عندما تقوم المجموعة باقتناء الأعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والأوضاع الاقتصادية والشروط ذات الصلة بتاريخ الإقتناء.

هـ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطات الإيجابية وأرصده لدى بنوك أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

9. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مراجعات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مراجعات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مراجعات) مدينة بشكل أساسي على مراجعات وبيع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ز. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

ح. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكلفة المعاملة ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك ضمن التغيرات المتراكمة في القيم العادلة إلى مدى الجزء المتعلق بإحتياطي القيمة العادلة لحقوق الملاك وضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للمركز المالي إلى مدى الجزء المتعلق بالقيمة العادلة لحقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى أن يتم استبعاد الاستثمار أو يعتبر مضمحل وعندها يتم إدراج المكسب أو الخسارة المتراكمة المدرجة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتقصص عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم استبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع باستثناء تكاليف الاقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الاقتناء المصاحبة للاستثمار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. استثمارات (تتمة)

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الاقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المترجمة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الاضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند الاقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ط. إجارة منتهية بالتملك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ي. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات ميدئياً بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم إضافتها إلى العقارات والمعدات؛ الصيانة والتصليحات يتم حسابها في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. تدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الاستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 - 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 - 5 سنوات

ك. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابيعات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ل. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال ميدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متركمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الاقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة.

م. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم مخصص أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ن. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

س. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ع. مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ف. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ص. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ق. احتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ر. احتياطي معادلة الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ش. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات حاملي حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت.

أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ث.

إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مراجبات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مراجبات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتملك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتملك بعد حسم الاستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

خ.

العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تحتسب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ض.

تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحاملي حقوق حاملي حسابات الاستثمار ضمن بند "تمويل مشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

ظ. ضرائب

لا تخضع أرباح المؤسسات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاوّل فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

أ.أ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ب.ب. الزكاة

تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وحقوق حاملي حساب الاستثمار وحاملي الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة والتي تكون مسؤولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة. يتم الإفصاح عن احتساب زكاة السهم الواحد كمرفق لتقرير هيئة الرقابة الشرعية.

ج.ج. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

د.د. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون استنفذت جميع المحاولات لاستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة سابقاً يتم استرجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية الموحدة ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ه.ه. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتتفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

و.و. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز.ز. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ح.ج. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات يستعمل أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرايحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

ط.ط. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) عند:

- انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
 - احتفاظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ أو
 - قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.
- يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

3 إقتناء إتقان كابيتال

بتاريخ 1 يوليو 2012، قامت المجموعة بإقتناء 60% من أسهم تصويت شركة إتقان كابيتال من خلال شركتها التابعة بنك البركة الإسلامي. شركة إتقان كابيتال هي شركة غير مدرجة مقرها المملكة العربية السعودية ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ومختصة في إدارة الأصول والإستثمار المباشر والإستثمارات المصرفية وخدمات الحفظ. بالإضافة إلى ذلك، بموجب اتفاقية الإدارة المؤرخة في 1 يوليو 2012 قام بنك البركة الإسلامي بنقل سيطرة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة إتقان كابيتال لصالح المجموعة. ولقد فوض بنك البركة الإسلامي المجموعة بتمثيله في اجتماعات المساهمين وممارسة السيطرة على شركة إتقان كابيتال للقيام بأي عمل من الأعمال أو كافة الأعمال وممارسة جميع صلاحيات بنك البركة الإسلامي وفقاً لميثاق الوثيقة المشار إليها في اتفاقية الإدارة أو بموجب أية قوانين معمول بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

الموجودات المقتناة والمطلوبات المفترضة

بلغت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة لشركة إنقان كابيتال كما هو بتاريخ الإقضاء 17,657 ألف دولار أمريكي وبلغت الشهرة الناتجة من الإقضاء 17,082 ألف دولار أمريكي. بلغ إجمالي النقد مقابل الشراء المحول 34,739 ألف دولار أمريكي.

تشتمل الشهرة البالغة 17,082 ألف دولار أمريكي على القيمة المتوقعة لعملية الدمج الناتجة من الإقضاء، والتي لا يتم إثباتها كبند منفصل.

منذ تاريخ الإقضاء، ساهمت شركة إنقان كابيتال بمبلغ وقدره 389 ألف دولار أمريكي في الإيراد وخسارة بمبلغ وقدره 2,044 ألف دولار أمريكي لصافي الربح قبل ضريبة المجموعة. ولو حدث الإقضاء في بداية السنة، فسيكون الإيراد المساهم به 817 ألف دولار أمريكي والخسارة 3,803 ألف دولار أمريكي لصافي الربح قبل ضريبة المجموعة.

واختارت المجموعة قياس الحقوق الغير مسيطرة في شركة إنقان كابيتال بالحصة النسبية لصافي الموجودات المحددة مما نتج عنه حقوق غير مسيطرة قدرها 7,063 ألف دولار أمريكي.

4 نقد وأرصدة لدى البنوك

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
3,406,311	2,876,719	أرصدة لدى بنوك مركزية *
855,435	681,064	أرصدة لدى بنوك أخرى
371,534	369,800	نقد ونقد قيد التحصيل
4,633,280	3,927,583	

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطات إجبارية بمبلغ قدره 1,977,289 ألف دولار أمريكي (2011: 1,636,290 ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

5 ذمم مدينة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
8,080,444	10,297,161	ذمم بيوع (مراحيات) مدينة (5.1)
25,450	32,587	ذمم إجارة مدينة (5.2)
80,284	106,400	ذمم سلم مدينة (5.3)
26,879	26,353	ذمم إستصناع مدينة (5.4)
8,213,057	10,462,501	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

5 ذمم مدينة (تتمة)

5.1 ذمم بيوع (مرايحات) مدينة (تتمة)

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
546,250	405,963	140,287	376,067	312,232	63,835	سلع مرايحات دولية
8,647,576	7,556,527	1,091,049	11,499,388	10,118,986	1,380,402	مرايحات أخرى
9,193,826	7,962,490	1,231,336	11,875,455	10,431,281	1,444,237	إجمالي ذمم بيوع (مرايحات) مدينة
(779,716)	(658,930)	(120,786)	(1,183,790)	(1,017,762)	(166,028)	أرباح مؤجلة
8,414,110	7,303,560	1,110,550	10,691,665	9,413,456	1,278,209	
(333,666)	(293,162)	(40,504)	(394,504)	(352,327)	(42,177)	المخصصات (إيضاح 20)
8,080,444	7,010,398	1,070,046	10,297,161	9,061,129	1,236,032	
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي					المتعثر
441,057	495,745					

تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرايحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

5.2 ذمم إجارة مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
27,956	26,582	1,374	40,643	39,562	1,081	إجمالي ذمم الإجارة المدينة
(2,506)	(2,506)	-	(8,056)	(8,056)	-	المخصصات (إيضاح 20)
25,450	24,076	1,374	32,587	31,506	1,081	
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي					المتعثر
10,758	14,480					

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

5.3 ذمم سلم مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
84,556	84,556	–	109,084	109,084	–	إجمالي ذمم السلم المدينة المخصصات (إيضاح 20)
(4,272)	(4,272)	–	(2,684)	(2,684)	–	
80,284	80,284	–	106,400	106,400	–	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	المتعثر
7,228	8,415	

5.4 ذمم إستصناع مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
27,423	27,423	–	26,839	26,839	–	إجمالي ذمم الإستصناع المدينة المخصصات (إيضاح 20)
(544)	(544)	–	(486)	(486)	–	
26,879	26,879	–	26,353	26,353	–	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	المتعثر
665	941	

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
606,437	557,787	التمويل بالمضاربة (6.1)
344,498	395,767	التمويل بالمشاركة (6.2)
950,935	953,554	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

6.1 التمويل بالمضاربة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
618,361	456,842	161,519	574,140	389,109	185,031	إجمالي التمويل بالمضاربة
(11,924)	(11,924)	–	(16,353)	(16,353)	–	المخصصات (إيضاح 20)
606,437	444,918	161,519	557,787	(372,756)	185,031	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
17,209	16,612	المتعثر

6.2 التمويل بالمشاركة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
349,494	287,129	62,365	404,296	321,854	82,442	إجمالي التمويل بالمشاركة
(4,996)	(4,996)	–	(8,529)	(8,529)	–	المخصصات (إيضاح 20)
344,498	282,133	62,365	395,767	313,325	82,442	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
18,850	22,328	المتعثر

7 استثمارات

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
2,983	4,230	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (7.1)
224,843	175,137	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (7.2)
1,708,751	1,841,380	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة (7.3)
1,936,577	2,020,747	
128,112	127,829	استثمارات عقارية (7.4)
25,564	35,178	استثمارات في شركات زميلة (7.5)
2,090,253	2,183,754	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

7.1 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

2011			2012			أسهم حقوق الملكية المسعرة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
2,983	–	2,983	4,230	–	4,230	

7.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

2011			2012			استثمارات مسعرة أسهم حقوق الملكية صناديق إدارة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
56,232	52,060	4,172	53,756	47,969	5,787	
40,020	31,409	8,611	31,529	14,351	17,178	
96,252	83,469	12,783	85,285	62,320	22,965	
117,223	30,605	86,618	78,821	23,092	55,189	استثمارات غير مسعرة أسهم حقوق الملكية صناديق إدارة
23,843	23,843	–	28,380	28,380	–	
141,066	54,448	86,618	106,661	51,472	55,189	
(12,475)	(5,065)	(7,410)	(16,809)	(6,285)	(10,524)	المخصصات (إيضاح 20)
224,843	132,852	91,991	175,137	107,507	67,630	

7.3 أدوات دين مدرجة بالقيمة المطفأة

2011			2012			استثمارات مسعرة صكوك وبنود مشابهة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
757,201	473,487	283,714	774,165	461,337	312,828	
757,201	473,487	283,714	774,165	461,337	312,828	
953,774	901,353	52,421	1,070,592	1,009,654	60,938	استثمارات غير مسعرة صكوك وبنود مشابهة
953,774	901,353	52,421	1,070,592	1,009,654	60,938	
(2,224)	(1,583)	(641)	(3,377)	(3,377)	–	المخصصات (إيضاح 20)
1,708,751	1,373,257	335,494	1,841,380	1,467,614	373,765	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

7 استثمارات (تتمة)

7.4 استثمارات عقارية

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
123,820	115,340	8,480	124,779	115,800	8,979	بسر التكلفة
128,112	123,800	4,312	127,829	123,282	4,547	بالقيمة العادلة

تتكون الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر ما يلي:

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
49,113	47,743	1,370	47,725	46,382	1,343	أراضي
78,999	76,057	2,942	80,104	76,900	3,204	مباني
128,112	123,800	4,312	127,829	123,282	4,547	

7.5 استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

2012				نسبة الملكية % 2012	بلد التأسيس	
القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي			
مسعرة						
4,401	5,660	5,660	–	الأردن	29.70	المصارف الاستثمارية شركة الأمين للاستثمار
7,312	7,304	7,304	–	الأردن	33.20	التأمين شركة التأمين الإسلامية
1,618	2,052	2,052	–	الأردن	28.40	أخرى المركز الأردني للتجارة العالمية
8,086	5,512	5,512	–	الأردن	26.00	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية
21,417	20,528	20,528	–	–		
غير مسعرة						
العقارات						
	368	368	–	مصر	40.00	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
	8,319	–	8,319	سعودية	41.33	محفظة ريف العقارية
	967	–	967	لبنان	38.70	التأمين أمان التكافلي للتأمين
	4,996	–	4,996	تونس	28.00	أخرى بست للإيجار
	14,650	368	14,282			
	35,178	20,896	14,282			

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

2011					
نسبة الملكية % 2011	بلد التأسيس	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة					
29.70	الأردن	-	5,769	5,769	4,610
المصارف الاستثمارية					
شركة الأمين للاستثمار					
33.20	الأردن	-	7,199	7,199	8,043
التأمين					
شركة التأمين الإسلامية					
28.40	الأردن	-	1,932	1,932	1,156
أخرى					
المركز الأردني للتجارة العالمية					
الشركة العربية لصناعة					
المواسير المعدنية					
26.00	الأردن	-	5,542	5,542	8,086
-		-	20,442	20,442	21,895
غير مسعرة					
العقارات					
40.00	مصر	-	377	377	
شركة التمويل المصرية السعودية					
للاستثمار العقاري					
38.70	لبنان	1,028	-	1,028	1,028
التأمين					
أمان التكافلي للتأمين					
27.99	تونس	3,717	-	3,717	3,717
أخرى					
بست للإيجار					
		4,745	377	5,122	
		4,745	20,819	25,564	

8 إجارة منتهية بالتملك

2011			2012		
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي
541,425	523,259	18,166	737,870	737,870	-
(135,111)	(125,621)	(9,490)	(178,911)	(178,911)	-
406,314	397,638	8,676	558,959	558,959	-
أراضي ومباني					
التكلفة					
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
344,853	331,282	13,571	368,281	334,562	33,719
(212,243)	(198,858)	(13,385)	(229,461)	(218,756)	(10,705)
132,610	132,424	186	138,820	115,806	23,014
معدات					
التكلفة					
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
34,823	32,109	2,714	33,559	30,845	2,714
(10,026)	(7,312)	(2,714)	(11,719)	(9,005)	(2,714)
24,797	24,797	-	21,840	21,840	-
أخرى					
التكلفة					
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					
921,101	886,650	34,451	1,139,710	1,103,277	36,433
(357,380)	(331,791)	(25,589)	(420,091)	(406,672)	(13,419)
563,721	554,859	8,862	719,619	696,605	23,014
المجموع					
التكلفة					
الاستهلاك المتراكم					
صافي القيمة الدفترية					

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

9 عقارات ومعدات

أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
التكلفة:					
262,100	140,359	11,247	31,217	444,923	في 1 يناير 2011
15,253	21,126	1,391	31,317	69,087	إضافات
(363)	(1,819)	(1,443)	(1,072)	(4,697)	إستبعادات
(22,819)	(9,488)	(633)	(4,283)	(37,223)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
254,171	150,178	10,562	57,179	472,090	في 31 ديسمبر 2011
46,489	30,927	890	52,809	131,115	إضافات
(1,219)	(4,756)	(1,510)	(4,777)	(12,262)	إستبعادات
(11,553)	(6,164)	(1,274)	(4,183)	(23,174)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
287,888	170,185	8,668	101,028	567,769	في 31 ديسمبر 2012
الاستهلاك:					
42,504	85,141	6,258	12,168	146,071	في 1 يناير 2011
9,181	12,375	1,409	2,893	25,858	المخصص خلال السنة (إيضاح 18)
(53)	(1,524)	(1,040)	(874)	(3,491)	متعلق بإستبعادات
(3,221)	(5,016)	(380)	(1,664)	(10,281)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
48,411	90,976	6,247	12,523	158,157	في 31 ديسمبر 2011
10,395	13,672	1,135	6,248	31,450	المخصص خلال السنة (إيضاح 18)
(515)	(4,436)	(1,221)	(9,541)	(15,713)	متعلق بإستبعادات
544	7,290	(694)	239	7,379	تحويلات صرف العملات الأجنبية
58,835	107,502	5,467	9,469	181,273	في 31 ديسمبر 2012
صافي القيم الدفترية:					
229,053	62,683	3,201	91,559	386,496	في 31 ديسمبر 2012
205,760	59,202	4,315	44,656	313,933	في 31 ديسمبر 2011

10 موجودات أخرى

2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	
117,521	124,827	فواتير مستحقة القبض
107,784	86,378	الشهرة وموجودات غير ملموسة (أ)
73,166	65,388	رهونات قيد البيع
11,058	15,213	أموال صندوق القرض الحسن
31,897	30,425	ضرائب مؤجلة
56,531	40,824	مبالغ مدفوعة مقدماً
35,286	37,717	أخرى
433,243	400,772	
(11,619)	(11,908)	المخصصات (إيضاح 20)
421,624	388,864	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

10(أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	
93,770	9,978	83,792	86,378	9,785	76,593	في 1 يناير
4,354	4,354	-	25,330	8,248	17,082	إضافات
(3,393)	(3,393)	-	(3,849)	(3,849)	-	مخصص الإطفاء للسنة
(31)	(31)	-	(57)	(57)	-	خسارة الاضمحلال للسنة
(8,322)	(1,123)	(7,199)	(18)	(128)	110	تحويلات صرف العملات الأجنبية
86,378	9,785	76,593	107,784	13,999	93,785	في 31 ديسمبر

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لأربع وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
27,013	28,651	بنك البركة التركي للمشاركة
2,371	2,367	بنك البركة مصر
26,646	26,646	البنك الإسلامي الأردني
20,563	19,039	بنك البركة (باكستان) المحدود
-	17,082	اتقان كابيتال
76,593	93,785	

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحديد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

11 مطلوبات أخرى

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
295,144	392,831	مبالغ مستحقة الدفع
193,783	108,336	هوامش نقدية
15,303	18,210	مخصصات أخرى (إيضاح 20) *
46,565	47,949	ضرائب حالية **
9,889	12,003	ضرائب مؤجلة **
55,247	59,817	مصرفات مستحقة
2,600	3,803	صندوق الصدقات
56,665	46,859	أخرى
675,196	689,808	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات معينة على بنود الارتباطات والالتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

12 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
10,358,918	11,488,978	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
8,034	9,444	احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)
93,653	98,429	احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 12.2)
5,313	7,777	التغيرات المترجمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار - صافي (إيضاح 12.3)
10,465,918	11,604,628	

12.1 التغيرات في احتياطي معادلة الأرباح

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
2,667	8,034	الرصيد في 1 يناير
5,558	1,842	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(191)	(432)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
8,034	9,444	الرصيد في 31 ديسمبر

12.2 التغيرات في احتياطي مخاطر الاستثمار

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
87,004	93,653	الرصيد في 1 يناير
(23,783)	(3,946)	مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 20)
44,712	4,895	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(14,280)	3,827	تحويلات صرف العملات الأجنبية
93,653	98,429	الرصيد في 31 ديسمبر

12.3 التغيرات المترجمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار - صافي

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
9,454	5,313	الرصيد في 1 يناير
(4,960)	6,369	التغيرات في القيم العادلة خلال السنة
(1,382)	(2,039)	مكسب محقق محول إلى القائمة الموحدة للدخل
1,903	(1,299)	تأثير الضريبة المؤجلة
298	(567)	محول (إلى) من حقوق المساهمين
5,313	7,777	
7,965	7,220	العائدة إلى الاستثمارات العقارية
(2,652)	557	العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
5,313	7,777	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

13 حقوق الملاك

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
1,500,000	1,500,000	رأس المال المصرح به 1,500,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
790,500	869,550	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل في بداية السنة 869,550,000 (2011: 790,500,000) سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
79,050	144,925	الصادر خلال السنة 144,925,000 أسهم منحة (2011: 79,050,000) بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
869,550	1,014,475	في نهاية السنة 1,014,475,000 (2011: 869,550,000) سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم

قام البنك بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل 6 (2011: 10) أسهم محتفظ بها بعد الحصول على موافقة المساهمين وقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 مارس 2012 (2011: 23 فبراير 2011). كما تمت الموافقة على ذلك من قبل وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

أسهم خزينة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	عدد الأسهم بالآلاف	
6,528	7,319	7,319	في 1 يناير
1,446	1,634	1,634	شراء أسهم خزينة
(655)	(478)	(478)	بيع أسهم خزينة
7,319	8,475	8,475	في 31 ديسمبر

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 6,013 ألف دولار أمريكي (2011: 7,978 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2011: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

1. فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم الذين يحتفظون بـ 5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2012

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	305,463,223	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	249,925,114	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	196,036,311	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	69,520,688	6.85%

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	261,825,620	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	214,221,526	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	168,031,123	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	59,204,478	6.81%

2. لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3. يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2012

فئات	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	67,659,095	1,124	6.67%
من 1% لغاية أقل من 5%	125,870,569	7	12.41%
من 5% لغاية أقل من 10%	69,520,688	1	6.85%
من 10% لغاية أقل من 20%	196,036,311	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	555,388,337	2	54.75%
	1,014,475,000	1,135	100%

في 31 ديسمبر 2011

فئات	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	58,525,408	1,106	6.73%
من 1% لغاية أقل من 5%	107,741,845	8	12.39%
من 5% لغاية أقل من 10%	59,204,478	1	6.81%
من 10% لغاية أقل من 20%	168,031,123	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	476,047,146	2	54.75%
	869,550,000	1,118	100%

أ. علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه في الأوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني. تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرة بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

ج. التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي خسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية.

د. احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يستخدم احتياطي تحويل العملات الأجنبية في تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

هـ. احتياطات أخرى

تتضمن الاحتياطات الأخرى بشكل رئيسي على احتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و. تخصيصات مقترحة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
30,434	35,507	أرباح أسهم نقدية 3.5% (2011: 3.5%)
144,925	33,816	أسهم منحة
175,359	69,323	

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الاحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من علاوة إصدار أسهم بواقع سهم واحد لكل 30 أسهم محتفظ بها. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2011 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 21 مارس 2012 ونفذت في سنة 2012 بعد صدور تلك الموافقة.

ز. صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

14 صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
766,213	921,642	ذمم مدينة (إيضاح 14.1)
62,812	58,846	التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 14.2)
193,083	200,881	استثمارات (إيضاح 14.3)
44,762	54,066	إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 14.4)
7,989	4,519	أخرى
1,074,859	1,239,954	
895,682	1,018,482	صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة
179,177	221,472	الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية
(10,957)	(16,859)	الربح المدفوع على تمويلات الوكالة
168,220	204,613	صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

14 صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

14.1 ذمم مدينة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
759,710	911,598	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة
4,079	6,370	ذمم سلم مدينة
2,424	3,674	ذمم إستصناع مدينة
766,213	921,642	

14.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
32,166	21,443	التمويل بالمضاربة
30,646	37,403	التمويل بالمشاركة
62,812	58,846	

14.3 استثمارات

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
15,446	9,323	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
166,524	185,066	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
(459)	330	مكسب (خسارة) غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
8,323	185	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
-	125	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
1,327	1,826	دخل إيجار
314	1,600	استثمار في شركات زميلة
1,608	2,426	مكسب من بيع استثمار عقاري
193,083	200,881	

14.4 إجارة منتهية بالتملك

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
100,574	154,172	دخل من إجارة منتهية بالتملك
(55,812)	(100,106)	استهلاك موجودات إجارة منتهية بالتملك
44,762	54,066	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

15 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

16 دخل رسوم وعمولات أخرى

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
73,072	81,772	رسوم وعمولات مصرفية
52,978	52,311	إعتمادات مستنديه
37,221	44,895	خطابات ضمان
4,431	5,768	خطابات قبول
167,702	184,746	

17 دخل تشغيلي آخر

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
46,872	61,896	مكسب تحويل العملات الأجنبية
6,679	17,332	مكسب من بيع عقارات ومعدات
1,327	1,242	أخرى
54,878	80,740	

18 استهلاك وإطفاء

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
25,858	31,450	استهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 9)
3,393	3,849	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 10(أ))
29,251	35,299	

19 مصروفات تشغيلية أخرى

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
74,718	89,665	مصروفات عامة وإدارية
20,826	26,873	مصروفات مهنية وأعمال
38,525	43,902	مصروفات مباني
134,069	160,440	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

20 مخصصات

ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	
		2012
2,506	333,666	المخصصات في 1 يناير
2,428	99,728	المخصص خلال السنة
(1,676)	(22,223)	مبالغ تم استردادها خلال السنة
749	77,505	
3,255	411,171	
(147)	(13,966)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	3,993	مبالغ مخصصة من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 11.2)
4,948	(6,694)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي
8,056	394,504	المخصصات في 31 ديسمبر
		2011
3,402	325,215	المخصصات في 1 يناير
1,279	64,531	المخصص خلال السنة
(2,110)	(31,900)	مبالغ تم استردادها خلال السنة
(831)	32,631	
2,571	357,846	
-	(27,512)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	23,746	مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 11.2)
(65)	(20,414)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي
2,506	333,666	المخصصات في 31 ديسمبر

المجموع ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و 7.3)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.1)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.4)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.3)
399,818	15,303	11,908	14,699	4,996	11,924	544	4,272
127,389	5,583	3,763	4,026	4,387	5,888	355	1,231
(28,066)	(311)	(314)	(376)	(386)	–	(185)	(2,592)
99,323	5,272	3,449	3,650	4,001	5,888	170	(1,361)
499,141	20,575	15,357	18,349	8,997	17,812	714	2,911
(15,045)	(480)	(441)	–	–	–	–	(11)
3,946	–	–	–	(47)	–	–	–
(7,415)	(1,885)	(3,297)	1,837	(421)	(1,459)	(228)	(216)
480,627	18,210	11,619	20,186	8,529	16,353	486	2,684
385,934	12,128	14,271	10,141	10,809	6,053	296	3,619
92,750	11,526	2,126	4,783	465	6,242	296	1,502
(41,938)	(299)	(1,018)	–	(5,673)	(89)	(33)	(816)
50,812	11,227	1,108	4,783	(5,208)	6,153	263	686
436,746	23,355	15,379	14,924	5,601	12,206	559	4,305
(27,658)	(12)	–	(134)	–	–	–	–
23,783	–	–	–	37	–	–	–
(33,053)	(8,040)	(3,741)	(91)	(642)	(282)	(15)	(33)
399,818	15,303	11,908	14,699	4,996	11,924	544	4,272

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

20 مخصصات (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم بيع (مراحيات) مدينة ألف دولار أمريكي	
		2012
1,181	221,173	الشرق الأوسط
5,962	35,970	شمال أفريقيا
–	110,726	أوروبا
913	26,635	أخرى
8,056	394,504	المجموع
		2011
1,181	195,009	الشرق الأوسط
173	30,621	شمال أفريقيا
–	84,025	أوروبا
1,152	24,011	أخرى
2,506	333,666	المجموع

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 414.2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (31 ديسمبر 2011: 298.3 مليون دولار أمريكي). تشمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. إن الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة و محدود على مجموع التعرض للعميل.

المجموع ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي
278,235	17,170	6,120	15,962	276	16,353	–	–
48,980	1,040	116	3,150	51	–	348	2,343
111,633	–	907	–	–	–	–	–
41,779	–	4,476	1,074	8,202	–	138	341
480,627	18,210	11,619	20,186	8,529	16,353	486	2,684
239,469	14,513	5,693	11,501	323	11,249	–	–
38,277	322	195	2,557	53	675	100	3,581
85,525	602	535	363	–	–	–	–
36,547	(134)	5,485	278	4,620	–	444	691
399,818	15,303	11,908	14,699	4,996	11,924	544	4,272

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

21 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2011	2012	
118,370	133,028	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي
864,100 (1,565)	1,007,460 (650)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)
144,925	-	تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)
1,007,460	1,006,810	تأثير أسهم المنحة خلال السنة (بالآلاف)*
		المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)
11.75	13.21	الربح الموزع للسهم - سنتات أمريكية

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2012.

22 النقد وما في حكمه

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
1,770,021	899,430	أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي الإجباري
855,435	681,064	أرصدة لدى بنوك أخرى
371,534	369,800	نقد ونقد قيد التحصيل
2,996,990	1,950,294	

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك للمجموعة و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
696	2,976	100	37	612	2,227	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
431	(1,163)	-	-	(1,163)	-	صافي (الخسارة) الدخل من عقود تمويل
(657)	(654)	(445)	(124)	(85)	-	واستثمارات ذاتية
-	19	-	14	5	-	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
112	29	-	-	1	28	حصة المضارب نظير إدارة البنود الغير
						مدرجة في الميزانية
						دخل الرسوم وعمولات أخرى

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
4,943	4,151	مكافآت قصيرة الأجل
566	748	مكافآت طويلة الأجل

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (2011: 750 ألف دولار أمريكي).

إن الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
						الموجودات:
13,772	60,451	22	689	7,809	51,931	نعم مدينة
16,554	8,517	740	–	7,777	–	التمويل بالمضاربة والمشاركة
75,380	80,954	–	–	74,142	6,812	استثمارات
91	502	34	468	–	–	إجارة منتهية بالتعليك
684	1,327	185	585	57	500	موجودات أخرى
						المطلوبات:
21,416	9,488	154	1,241	2,501	5,592	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
–	20,086	–	–	19,988	98	مبالغ مستحقة لبنوك
1,156	2,811	285	–	36	2,490	مطلوبات أخرى
16,854	20,526	72	8,624	5,976	5,854	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
14,914	20,934	–	2,070	8,785	10,079	حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم 2011	المعاملة عدد الأسهم	*2012 عدد الأسهم
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	476,047,146	—	555,388,337
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	466,198	—	543,898
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	236,894	—	276,376
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	17,589,634	—	20,521,240
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	205,887	—	240,202
عبدالله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	158,047	—	184,388
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	256	—	299
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات	بحريني	56,749	45,000	111,207

*يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بسهم واحد لكل 6 أسهم محتفظ بها بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 21 مارس 2012.

24 ارتباطات والتزامات محتملة

2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	
1,110,826	1,273,460	اعتمادات مستندية
2,943,529	2,886,318	خطابات ضمان
94,014	142,802	خطابات قبول
601,625	393,570	ارتباطات غير مسحوبة
3,600	264	أخرى
4,753,594	4,696,414	

25 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2012			2011		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	8,360,928	2,228,323	5,316,442	7,808,985	1,883,492	5,157,413
شمال أفريقيا	2,385,801	979,449	1,060,280	2,287,272	987,756	959,182
أوروبا	6,874,838	1,936,161	4,250,096	5,510,986	1,628,441	3,345,056
أخرى	1,433,564	338,890	977,810	1,546,800	389,286	1,004,267
	19,055,131	5,482,823	11,604,628	17,154,043	4,888,975	10,465,918

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع:

القطاع	2012			2011		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	307,846	141,706	61,448	235,097	94,741	40,362
شمال أفريقيا	131,470	80,717	55,139	129,736	84,627	57,079
أوروبا	375,135	183,219	118,186	292,644	147,527	103,413
أخرى	65,319	16,062	469	72,510	17,322	11,440
	879,770	421,704	235,242	729,987	344,217	212,294

26 إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر معدل الربح.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين استحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل وحدة تابعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفير الخطوط الائتمانية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

26 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2012:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	
			الموجودات
1,950,294	–	–	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,473,098	1,234,714	1,483,936	ذمم مدينة
441,016	10,658	11,128	التمويل بالمضاربة والمشاركة
813,016	179,056	187,036	استثمارات
11,355	10,404	93,558	إجارة منتهية بالتمليك
–	–	–	عقارات ومعدات
81,949	5,833	13,852	موجودات أخرى
4,770,728	1,440,665	1,789,510	مجموع الموجودات
			المطلوبات
3,820,735	–	–	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
592,170	104,315	44,927	مبالغ مستحقة لبنوك
261,513	35,024	52,304	مطلوبات أخرى
4,674,418	139,339	97,231	مجموع المطلوبات
2,528,078	1,260,004	1,457,831	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7,202,496	1,399,343	1,555,062	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(2,431,768)	41,322	234,448	صافي فجوة السيولة
(2,431,768)	(2,390,446)	(2,155,998)	صافي فجوة السيولة المتراكمة
153,504	154,632	32,855	حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية

المجموع ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
3,927,583	1,977,289	–	–	–	–	–	–
10,462,501	60,360	316	6,145	482,347	1,184,327	2,650,402	1,886,856
953,554	11,242	7,183	10,908	118,108	216,256	99,840	27,215
2,183,754	177,035	–	8,408	76,608	62,781	418,758	261,056
719,619	2,080	2,486	191,655	154,426	145,324	76,088	32,243
386,496	386,496	–	–	–	–	–	–
421,624	191,669	–	–	2,007	18,852	97,812	9,650
19,055,131	2,806,171	9,985	217,116	833,496	1,627,540	3,342,900	2,217,020
3,820,735	–	–	–	–	–	–	–
972,280	–	–	–	–	–	3,232	227,636
689,808	228,072	–	–	43,283	20,602	30,626	18,384
5,482,823	228,072	–	–	43,283	20,602	33,858	246,020
11,604,628	–	–	1,609	69,560	801,290	2,745,716	2,740,540
17,087,451	228,072	–	1,609	112,843	821,892	2,779,574	2,986,560
1,967,680	2,578,099	9,985	215,507	720,653	805,648	563,326	(769,540)
	1,967,680	(610,419)	(620,404)	(835,911)	(1,556,564)	(2,362,212)	(2,925,538)
598,795	74,867	–	–	5,305	113,404	5,396	58,832

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

26 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2011:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	
			الموجودات
2,966,957	30,033	–	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,316,921	1,011,335	1,157,858	ذمم مدينة
488,552	10,847	12,732	التمويل بالمضاربة والمشاركة
675,575	278,405	152,990	استثمارات
14,674	11,046	73,762	إجارة منتهية بالتمليك
–	–	–	عقارات ومعدات
128,279	10,187	9,675	موجودات أخرى
5,590,958	1,351,853	1,407,017	مجموع الموجودات
			المطلوبات
3,560,317	–	–	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
653,462	–	–	مبالغ مستحقة لبنوك
389,144	40,182	14,717	مطلوبات أخرى
4,602,923	40,182	14,717	مجموع المطلوبات
2,591,356	1,150,649	1,079,525	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7,194,279	1,190,831	1,094,242	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(1,603,321)	161,022	312,775	صافي فجوة السيولة
(1,603,321)	(1,442,299)	(1,129,524)	صافي فجوة السيولة المتراكمة
214,040	46,962	35,254	حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية

المجموع ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
4,633,280	1,636,290	-	-	-	-	-	-
8,213,057	-	233	5,149	198,890	1,090,273	2,100,450	1,331,948
950,935	-	-	8,653	91,950	144,464	159,301	34,436
2,090,253	97,434	-	10,946	5,613	108,863	507,330	253,097
563,721	-	1,694	143,263	130,113	100,431	57,695	31,043
313,933	313,933	-	-	-	-	-	-
388,864	142,810	-	-	2,513	14,446	69,405	11,549
17,154,043	2,190,467	1,927	168,011	429,079	1,458,477	2,894,181	1,662,073
3,560,317	-	-	-	-	-	-	-
653,462	-	-	-	-	-	-	-
675,196	109,828	-	-	1,720	18,103	83,633	17,869
4,888,975	109,828	-	-	1,720	18,103	83,633	17,869
10,465,918	-	-	-	67,745	789,994	2,632,959	2,153,690
15,354,893	109,828	-	-	69,465	808,097	2,716,592	2,171,559
1,799,150	2,080,639	1,927	168,011	359,614	650,380	177,589	(509,486)
	1,799,150	(281,489)	(283,416)	(451,427)	(811,041)	(1,461,421)	(1,639,010)
523,128	95,948	-	-	-	-	120,876	10,048

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مراحيات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتملك.

ذمم بيوع (مراحيات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المراجعة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمراحي (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المراجيح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المراجعة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم استصناع مدينة

إن الاستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو اقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتملك

هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتملك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة وبشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

التعرض الأقصى		
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
8,213,057	10,462,501	ذمم مدينة
950,935	953,554	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,090,253	2,183,754	استثمارات
563,721	719,619	إجارة منتهية بالتملك
165,849	152,246	موجودات أخرى
11,983,815	14,471,674	المجموع
4,696,414	4,753,594	ارتباطات والتزامات محتملة
16,680,229	19,225,268	

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

31 ديسمبر 2012				
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	نوعية عقود التمويل الإسلامية
10,868,231	519,581	67,880	10,280,770	ذمم مدينة
978,436	38,940	61,673	877,823	التمويل بالمضاربة والمشاركة
163,865	19,266	6	144,593	موجودات أخرى
12,010,532	577,787	129,559	11,303,186	

31 ديسمبر 2011				
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	نوعية عقود التمويل الإسلامية
8,554,045	459,708	66,782	8,027,555	ذمم مدينة
967,855	36,059	66,921	864,875	التمويل بالمضاربة والمشاركة
177,757	19,585	429	157,743	موجودات أخرى
9,699,657	515,352	134,132	9,050,173	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

26 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة
يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

31 ديسمبر 2012				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	39,268	13,052	15,560	67,880
التمويل بالمضاربة والمشاركة	53,486	6,141	2,046	61,673
موجودات أخرى	3	1	2	6
	92,757	19,194	17,608	129,559

31 ديسمبر 2011				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	36,907	15,366	14,509	66,782
التمويل بالمضاربة والمشاركة	62,227	4,030	664	66,921
موجودات أخرى	2	158	269	429
	99,136	19,554	15,442	134,132

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار استهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضاً قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة ولكنها غير مؤهلة كجزء من احتساب ملائمة رأس المال. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل (حيث لا تتجاوز مدتها 270 يوماً)، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1. هامش الجدية (وديدة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
 2. ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضامن رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
 3. العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
- الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل العميل في هذه المسألة. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.
- ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
- الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
- صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة كالمدينين أو الأطراف. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملاء الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية. وسيتم تصنيف المؤسسات على أساس التزاماتها الجوهرية غير المضمونة بالعملات المحلية المتوسطة الأجل وذلك ما لم يكن الائتمان ممنوحاً عبر الحدود أو بالعملات الأجنبية. وفي الحالة الأخيرة، فإن تصنيف الدولة الخاص بالمدين سيكون السقف المحدد لتصنيف المؤسسات. وعندما تكون كافة الإلتزامات الممنوحة لتلك الحكومة بالعملية المحلية فإن تصنيف تلك الحكومة هو التصنيف الأفضل وهو رقم (1) على مقياس التصنيف ولكن إذا أشتمل الدين الممنوح للحكومة عملة أجنبية، فإن التصنيف الخاص بتلك الحكومة هو نفس تصنيف الدولة المعنية. ويعتبر التصنيف إشارة مستقبلية للجدارة الائتمانية، وهو يعتمد على تقييم الأداء السابق والأوضاع الحالية والنظرة المستقبلية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العلاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبا وملكو القدرة على ذلك).

ج) مخاطر التركيز

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي:

2011			2012			
حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	
152,982	99,720	2,242,288	157,132	129,759	3,107,675	صناعي
20,278	280	117,684	26,052	1,941	110,693	تعيين وتقريب
15,406	1,801	73,676	13,390	1,650	56,303	زراعي
32,251	20,569	2,120,031	23,905	43,443	2,444,318	إنشائي وعقاري
1,351,097	235,401	2,435,541	1,420,901	328,450	2,229,134	مالي
178,936	92,767	1,706,910	194,686	162,217	1,749,552	تجاري
7,510,713	2,714,117	2,186,159	8,531,145	2,773,755	2,426,407	شخصي وتمويل استهلاكي
207,469	58,457	4,212,567	64,375	29,244	4,565,030	حكومي
996,786	1,665,863	2,059,187	1,173,042	2,012,364	2,366,049	خدمات أخرى
10,465,918	4,888,975	17,154,043	11,604,628	5,482,823	19,055,131	

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على اتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن اتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ وقدره 179,367 ألف أمريكي (2011: 227,826 ألف دولار أمريكي) تتمثل في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 175,137 ألف دولار أمريكي (2011: 224,843 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

ضمن قائمة الدخل بإجمالي 4,230 ألف دولار أمريكي (2011: 2,983 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو حقوق الملاك.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

2012			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
252,648	390,044	(137,396)	ليرة تركية
254,770	220,726	34,044	دينار أردني
90,292	123,726	(33,434)	جنيه مصري
19,696	18,814	882	جنيه سوداني
139,803	139,803	-	دينار جزائري
17,990	17,825	165	ليرة لبنانية
(2,232)	-	(2,232)	جنيه إسترليني
117	-	117	دينار تونسي
29,310	-	29,310	يورو
26,445	26,445	-	راند جنوب أفريقي
43,698	41,181	2,517	روبية باكستانية
(14,177)	8,488	(22,665)	ليرة سورية
7,877	-	7,877	أخرى

2011			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
302,435	304,458	(2,023)	ليرة تركية
205,187	197,871	7,316	دينار أردني
95,516	107,336	(11,820)	جنيه مصري
26,530	39,728	(13,198)	جنيه سوداني
135,674	135,674	-	دينار جزائري
9,295	16,835	(7,540)	ليرة لبنانية
2,159	-	2,159	جنيه إسترليني
(3,402)	-	(3,402)	دينار تونسي
3,820	-	3,820	يورو
26,741	26,741	-	راند جنوب أفريقي
58,882	39,881	18,941	روبية باكستانية
(22,425)	10,266	(32,691)	ليرة سورية
(6,680)	-	(6,680)	أخرى

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2012

26 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون معاكساً لتأثير ما هو موضح أدناه.

في 31 ديسمبر 2012

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	52,937	(10%)	5,882	10%	(4,812)
	مجموع حقوق الملاك	110,296	(10%)	27,789	10%	(22,736)
جنيه مصري	صافي الدخل	26,203	(15%)	4,624	20%	(4,367)
	مجموع حقوق الملاك	44,195	(15%)	29,633	20%	(27,987)
ليرة تركية	صافي الدخل	118,186	(20%)	29,546	20%	(19,698)
	مجموع حقوق الملاك	298,537	(20%)	172,145	20%	(114,763)
جنيه سوداني	صافي الدخل	3,400	(15%)	600	25%	(680)
	مجموع حقوق الملاك	4,109	(15%)	4,045	25%	(4,585)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,769	(10%)	308	10%	(252)
	مجموع حقوق الملاك	16,106	(10%)	4,728	10%	(3,868)
ليرة سورية	صافي الدخل	6,656	(10%)	740	25%	(1,331)
	مجموع حقوق الملاك	28,415	(10%)	4,100	25%	(7,380)
روبية باكستانية	صافي الدخل	(5,698)	(10%)	(633)	15%	743
	مجموع حقوق الملاك	10,210	(10%)	5,710	15%	(6,703)

في 31 ديسمبر 2011

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	51,161	10%	(4,651)
	مجموع حقوق الملاك	107,039	10%	(22,065)
جنيه مصري	صافي الدخل	16,952	15%	(2,211)
	مجموع حقوق الملاك	38,341	15%	(19,001)
ليرة تركية	صافي الدخل	103,413	20%	(17,235)
	مجموع حقوق الملاك	233,030	20%	(89,581)
جنيه سوداني	صافي الدخل	6,604	10%	(600)
	مجموع حقوق الملاك	8,676	10%	(4,400)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,523	15%	(329)
	مجموع حقوق الملاك	16,402	15%	(5,627)
ليرة سورية	صافي الدخل	3,643	20%	(607)
	مجموع حقوق الملاك	34,369	20%	(7,439)
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,313	15%	(302)
	مجموع حقوق الملاك	21,816	15%	(8,047)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعروفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) واحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروتوكولات تشغيلية شديدة مما يؤثر على استمرارية الشركة التابعة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتياالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.
2. هيكلية عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلية.
3. في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسؤول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

26 إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات (تتمة)

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2012

27 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن تبادله مع موجود أو لتسوية مطلوب بين أطراف ذو إطلاع ورغبة في التعامل وبشروط تجارية غير تفضيلية. وعليه فقد ينتج عن ذلك فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

تتضمن الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 106,661 ألف دولار أمريكي (2011: 141,066 ألف دولار أمريكي) مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

28 إيرادات محظورة شريعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شريعاً 2.7 مليون دولار أمريكي (2011: 4.1 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

29 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقاً.

1 هيكل رأس المال وملئ رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنة السابقة.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطات واحتياطي معادلة أرباح و احتياطي مخاطر الاستثمار. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهرى لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل بعد الخصومات المتعلقة باحساب نسبة ملائمة رأس المال كما في:

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		
فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	
-	862,231	-	1,006,000	مكونات قاعدة رأس المال فئة 1
-	65,384	-	78,687	أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل
-	16,420	-	16,352	احتياطات مفتح عنها
-	102,102	-	(21,702)	احتياطي قانوني / إجباري
-	167,584	-	217,892	علاوة إصدار الأسهم
-	-	-	149	أخرى
-	596,022	-	673,757	الأرباح المبقة المرحلة
-	76,593	-	93,785	مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لأسهم
-	46,515	-	47,840	حقوق الملكية (45% فقط)
-	1,686,635	-	1,829,510	حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة الموحدة
				محسوما منها:
				شهرة
				إجمالي الخسائر غير المحققة الناتجة من التقييم
				العادل لسندات أسهم حقوق الملكية
				مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة 1 قبل الخصومات
				عناصر قاعدة رأس المال فئة 2
-	-	118	-	احتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات ومعدات (45% فقط)
16,165	-	19,773	-	مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (45% فقط)
8,034	-	9,444	-	احتياطي معادلة الأرباح
93,653	-	98,429	-	احتياطي مخاطر الاستثمار
117,852	-	127,764	-	مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة 2 قبل الخصومات
1,804,487	-	1,957,274	-	مجموع رأس المال المتوفر

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		الخصومات
فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	
(4,114)	(4,114)	(4,136)	(4,136)	استثمارات في شركات تأمين أكثر من أو تساوي 20%
113,738	1,682,521	123,629	1,825,374	صافي رأس المال المتوفر
1,796,259		1,949,003		مجموع رأس المال المؤهل

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
787,406	6,561,714	987,294	8,227,452	مخاطر الائتمان
104,048	867,070	109,828	915,231	مخاطر السوق
151,740	1,264,498	169,387	1,411,561	المخاطر التشغيلية
1,043,194	8,693,282	1,266,509	10,554,244	

الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		عقود التمويل الإسلامية
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
714,076	5,950,637	475,987	3,966,561	نعم مدينة
33,625	280,206	62,312	519,265	التمويل بالمضاربة والمشاركة
33,535	279,458	29,869	248,911	إجارة منتهية بالتملك
781,236	6,510,301	568,168	4,734,737	

الجدول - رقم 4 نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	نسبة مجموع رأس المال نسبة رأس المال فئة 1
19.69%	18.47%	
18.58%	17.30%	

1 هيكل رأس المال وملئ رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 5 نسب ملئ رأس مال الشركات التابعة للمجموعة

فيما يلي نسب ملئ رأس مال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		
نسبة رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	
42%	42%	31%	31%	المكتب الرئيسي
30%	29%	40%	39%	بنك البركة الجزائري
17%	17%	18%	18%	بنك البركة الإسلامي *
25%	25%	23%	23%	بنك البركة تونس
21%	21%	19%	19%	بنك البركة مصر
30%	29%	20%	20%	بنك البركة لبنان
21%	21%	18%	18%	البنك الإسلامي الأردني
16%	16%	14%	14%	بنك البركة التركي للمشاركات
28%	28%	25%	24%	بنك البركة المحدود
19%	17%	11%	11%	بنك البركة السودان
32%	32%	15%	14%	بنك البركة سوريا

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة وادى بنك البركة باكستان نسبة رأس مال فئة 1 30% (2011: 34%) ونسبة مجموع رأس المال إجمالي 30% (2011: 34%).

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأس المال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لاليد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول - رقم 6 توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	الجنسية/التأسيس
نسبة الملكية %	نسبة الملكية %	
25.91	26.01	بحريني
44.96	42.71	سعودي
19.33	19.33	جزيرة كايمن
6.24	8.52	إمارتي
1.13	1.09	كويتي
2.43	2.34	أخرى

2 إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2011 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

- أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛
- ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛
- ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛
- د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة؛
- هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1. التأكد من تنوع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركيز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعمليات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و
2. وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.

- و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.
- ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛
- ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛
- ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود و مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الأفق الزمنية للعملة الأجنبية إجمالياً، ولكل عملة جوهريّة على حدة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)

الجدول - رقم 7 نسب السيولة

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	
86%	78%	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل
32%	25%	الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

(ب) مخاطر الائتمان

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

- سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
- يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
- يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.
- يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعتد بها.
- يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
- يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الجدول - رقم 8 إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية الخاصة بالمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

31 ديسمبر 2012				
ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		ممول ذاتياً		
* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	
5,304,102	5,732,211	4,384,945	4,730,290	التعرضات الممولة
463,810	480,367	428,714	473,187	ذمم مدينة
1,177,784	1,258,993	776,455	924,761	التمويل بالمضاربة والمشاركة
367,366	397,369	295,314	322,250	استثمارات
93,592	74,155	111,120	78,091	إجارة منتهية بالتملك
				موجودات أخرى
-	-	4,953,716	4,753,594	التعرضات غير الممولة
7,406,653	7,943,095	10,950,264	11,282,173	ارتباطات واحتمالات

31 ديسمبر 2011

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		ممول ذاتياً		
* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	
4,684,001	4,346,539	3,525,948	3,866,518	التعرضات الممولة
527,093	493,830	392,581	457,105	ذمم مدينة
1,080,010	1,125,601	926,974	964,652	التمويل بالمضاربة والمشاركة
295,986	320,569	208,661	243,152	استثمارات
81,164	82,696	97,727	83,153	إجارة منتهية بالتملك
				موجودات أخرى
-	-	4,567,709	4,696,414	التعرضات غير الممولة
6,668,254	6,369,235	9,719,600	10,310,994	ارتباطات واحتمالات

* يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

الجدول - رقم 9 التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية، مقسمة للمناطق الجغرافية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر:

2012	ممول ذاتياً			
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	1,430,948	490,337	2,670,772	138,233
التمويل بالمضاربة والمشاركة	297,692	46,175	67,126	62,194
إستثمارات	469,117	17,647	293,100	144,897
إجارة منتهية بالتمليك	172,601	119,509	23,141	6,999
موجودات أخرى	42,439	14,434	7,278	13,940
	2,412,797	688,102	3,061,417	366,263

2011	ممول ذاتياً			
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	1,116,660	506,330	2,100,978	142,550
التمويل بالمضاربة والمشاركة	315,068	39,233	54,114	48,690
إستثمارات	458,654	12,448	277,049	216,501
إجارة منتهية بالتمليك	141,933	84,286	10,026	6,907
موجودات أخرى	39,292	25,982	1,991	15,888
	2,071,607	668,279	2,444,158	430,536

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
2,653,778	425,964	2,336,523	315,946
196,387	54,330	—	229,650
1,063,940	4,596	—	190,457
292,207	83,771	195	21,196
33,717	10,563	11,171	18,704
4,240,029	579,224	2,347,889	775,953

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
1,968,093	368,664	1,686,894	322,888
257,138	34,008	—	202,684
909,558	—	—	216,043
239,587	56,751	1,688	22,543
37,991	17,841	2,885	23,979
3,412,367	477,264	1,691,467	788,137

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 10 التعرضات حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر:

التعرضات الممولة						2012	
استثمارات		التمويل بالمضاربة والمشاركة		ذمم مدينة			
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي		
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
1,032,046	715,739	–	–	629,787	393,242		مطالبات الحكومة
–	–	–	–	14,603	3,850		مطالبات بنوك التنمية الدولية
–	–	–	–	–	–		مطالبات على الشركات الاستثمارية
34,416	37,907	67,383	16,948	332,314	167,099		مطالبات على البنوك
11,621	–	35,818	5,319	2,939,254	3,547,314		مطالبات على الشركات
–	–	222	–	1,686,320	588,728		مطالبات على الأفراد
–	–	10,885	–	129,933	30,057		ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها
78,022	97,700	71,291	327,826	–	–		استثمارات أسهم حقوق الملكية
19,860	31,819	–	–	–	–		استثمارات في الصناديق الاستثمارية
–	–	294,768	123,094	–	–		تمويلات متخصصة
83,028	41,596	–	–	–	–		موجودات أخرى
1,258,993	924,761	480,367	473,187	5,732,211	4,730,290		المجموع
2011							
758,370	628,669	–	–	53,889	65,712		مطالبات الحكومة
–	–	–	–	16,820	2,642		مطالبات بنوك التنمية الدولية
–	–	–	–	–	177		مطالبات على الشركات الاستثمارية
197,958	122,836	51,372	238,383	425,197	240,408		مطالبات على البنوك
10,481	–	8,538	12,153	2,317,003	2,847,567		مطالبات على الشركات
–	–	–	–	1,444,125	690,129		مطالبات على الأفراد
520	–	–	–	89,505	19,883		ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها
49,611	101,764	73,824	121,755	–	–		استثمارات أسهم حقوق الملكية
25,314	66,618	–	–	–	–		استثمارات في الصناديق الاستثمارية
–	–	360,096	84,814	–	–		تمويلات متخصصة
83,347	44,765	–	–	–	–		موجودات أخرى
1,125,601	964,652	493,830	457,105	4,346,539	3,866,518		المجموع

تعمل المجموعة حالياً في بيئة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراقبة التعرضات الائتمانية عالية الخطورة على أساس منتظم.

التعرضات الممولة وغير الممولة		التعرضات الغير ممولة		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتمليك	
المجموع		إرتباطات واحتمالات					
حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي
1,685,236	1,116,625	-	57,644	-	-	23,403	-
14,603	3,850	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
477,596	264,265	-	42,311	-	-	43,483	-
3,154,619	8,030,172	-	4,443,432	-	-	167,926	34,107
1,844,301	1,087,078	-	210,207	-	-	157,759	288,143
145,616	30,057	-	-	-	-	4,798	-
149,313	425,526	-	-	-	-	-	-
19,860	31,819	-	-	-	-	-	-
294,768	123,094	-	-	-	-	-	-
157,183	119,687	-	-	74,155	78,091	-	-
7,943,095	11,282,173	-	4,753,594	74,155	78,091	397,369	322,250

831,230	753,124	-	58,743	-	-	18,971	-
16,820	2,642	-	-	-	-	-	-
-	177	-	-	-	-	-	-
709,964	798,498	-	196,871	-	-	35,437	-
2,420,098	7,083,914	-	4,164,099	-	-	84,076	60,095
1,625,941	1,149,727	-	276,701	-	-	181,816	182,897
90,294	20,043	-	-	-	-	269	160
123,435	223,519	-	-	-	-	-	-
25,314	66,618	-	-	-	-	-	-
360,096	84,814	-	-	-	-	-	-
166,043	127,918	-	-	82,696	83,153	-	-
6,369,235	10,310,994	-	4,696,414	82,696	83,153	320,569	243,152

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% المؤهل للحصول على متطلبات الخصم وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعداً استحقاقها

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدية. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعداً استحقاقها، وليس فقط الأقساط والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول - رقم 11 نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعداً استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر:

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة							2012
المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعداً إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعداً إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي	
1,040,093	1,039,738	355	-	-	-	-	حكومات
1,453,394	1,450,605	-	2,789	2,228	-	561	بنوك
192,705	155,708	-	36,997	-	155	36,842	شركات استثمارية
5,898,080	5,525,352	37,878	334,850	110,688	101,888	122,274	شركات
3,426,260	3,131,783	91,326	203,151	61,671	98,987	42,493	أفراد
12,010,532	11,303,186	129,559	577,787	174,587	201,030	202,170	
							2011
160,971	158,617	2,354	-	-	-	-	حكومات
822,866	822,305	-	561	-	-	561	بنوك
191,647	146,489	-	45,158	5,218	18,037	21,903	شركات استثمارية
5,458,143	5,145,255	23,389	289,499	69,021	104,549	115,929	شركات
3,066,030	2,777,507	108,389	180,134	62,548	87,701	29,885	أفراد
9,699,657	9,050,173	134,132	515,352	136,787	210,287	168,278	

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

الجدول - رقم 12 مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر:

مخصصات محددة							2012
الرصيد في نهاية السنة	الرصيد الافتتاحي	التكاليف	المبالغ المستردة	المبالغ المشطوبة	المبالغ المخصصة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
2,963	2,650	1,777	-	-	-	(1,464)	بنوك
10,481	7,994	2,683	-	-	-	(196)	شركات استثمارية
328,796	270,529	96,852	(24,426)	(13,438)	(2,601)	1,700	شركات
120,177	103,342	20,494	(3,509)	(1,127)	6,547	(5,570)	أفراد
462,417	384,515	121,806	(27,755)	(14,565)	3,946	(5,530)	

2011

2,650	2,832	411	(290)	-	-	(303)	بنوك
7,994	3,440	4,883	-	(96)	-	(233)	شركات استثمارية
270,529	277,547	68,193	(38,687)	(26,822)	9,306	(19,008)	شركات
103,342	89,987	7,737	(2,662)	(728)	14,477	(5,469)	أفراد
384,515	373,806	81,224	(41,639)	(27,646)	23,783	(25,013)	

الجدول - رقم 13 الحركة في المخصصات العامة

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية السنة:

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
12,128	15,303	الرصيد الافتتاحي
11,526	5,583	التكاليف خلال السنة
(299)	(311)	مبالغ مستردة خلال السنة
(12)	(480)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(8,040)	(1,885)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى
15,303	18,210	الرصيد في نهاية السنة

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنة ببداية التمويل.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 14 عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية
يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها و المتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2012			
مخصصات عامة	مخصص محدد	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة	مخصصات عامة	مخصص محدد	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
14,513	224,956	315,184	17,170	261,065	329,049	الشرق الأوسط
322	37,955	65,091	1,040	47,940	81,600	شمال أفريقيا
602	84,923	91,109	-	111,633	124,923	أوروبا
(134)	36,681	178,100	-	41,779	171,774	أخرى
15,303	384,515	649,484	18,210	462,417	707,346	

الجدول - رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
76,249	86,435	عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

ليس لعقود التمويل الإسلامي المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك ان حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهري.

أخرى

ليس لدى المجموعة التزامات جوهريّة تتعلق بمعاملة اللجوء. لم تفرض المجموعة غرامات مادية جوهريّة على عملائها للتخلف عن السداد. لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانيها.

الجدول - رقم 16 إئتمان الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في:

31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2012	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
11,817,966	14,319,428	إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود مكافآت المقاصة
11,817,966	14,319,428	مقاصة تعرض الإئتمان الحالي
		الرهن المحتفظ به:
532,164	518,222	نقدي
3,174,853	4,235,862	أخرى
8,125,478	10,327,654	عقارات
11,832,495	15,081,738	

إن الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة وسيقتصر على التعرض الكلي للعميل.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول - رقم 17 متطلبات رأس مال مخاطر السوق

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		
مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	
866,182	888	915,231	-	التعرض المرجح للمخاطر
103,942	107	109,828	-	متطلبات رأس المال (12 %)
1,054,250	6,988	1,047,826	1,750	القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر
866,182	888	915,231	-	القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. إن توزيع الربح لحقوقي حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهري.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطات سيتم استخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة استثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز 25 % من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما أن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15 % أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول - رقم 18 مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2012	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	احتفظ بها علناً ألف دولار أمريكي	احتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	1,841,380	1,593,497	774,165	1,067,215	13,788
استثمارات أسهم حقوق الملكية	162,273	179,755	78,514	83,759	44,834
صناديق مدارة	52,272	50,241	31,529	20,743	6,528
	2,055,925	1,823,493	884,208	1,171,717	65,149

2011

صكوك وبنود مشابهة	1,708,751	1,566,382	76,803	1,631,948	4,775
استثمارات أسهم حقوق الملكية	191,683	183,696	79,213	112,470	25,196
صناديق مدارة	61,263	127,112	40,020	21,243	19,153
	1,961,697	1,877,190	196,036	1,765,661	49,124

الجدول - رقم 19 مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	
310	8,323	مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير
(3,899)	(10,593)	مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي
(47,840)	(46,515)	ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل
149	-	إجمالي الخسائر الغير محققة المتضمنة في رأس المال فئة 1
19,773	16,165	مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 1 (45% فقط)
		مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 2 (45% فقط)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول - رقم 20 التعرض للمخاطر التشغيلية

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

إجمالي الدخل			
2009 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
633,513	648,741	729,987	879,770
مجموع إجمالي الدخل			

2011	2012	
670,747	752,833	مؤشرات المخاطر التشغيلية
12.5	12.5	متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)
8,384,338	9,410,408	المضاعف
15%	15%	الجزء المؤهل لغرض الحساب
1,257,651	1,411,561	إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر التي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المعروفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهيّاً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية:

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامح تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارة في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	
750	1,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
		الإدارة التنفيذية
2,984	3,177	الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات
80	82	الأتعاب
1,746	777	المكافآت
699	863	المزايا العينية
5,509	4,899	
258	367	أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية
6,517	6,266	

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة ولقواعد وأنظمة الشركات التابعة. أجريت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2012. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2012 بتاريخ 21 مارس 2012 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 % من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار على أساس تناسبي. يتم استثمار وإدارة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

الجدول - رقم 21 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	
287,751	214,622	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
10,071,167	11,274,356	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك
228	180	احتياطي معادلة الأرباح - البنوك
7,806	9,264	احتياطي معادلة الأرباح - غير البنوك
2,654	1,873	احتياطي مخاطر الاستثمار - البنوك
90,999	96,556	احتياطي مخاطر الاستثمار - غير البنوك
5,313	7,777	تغيرات القيمة العادلة المترجمة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار
10,465,918	11,604,628	

الجدول - رقم 22 العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار

2011 %	2012 %	
5.4	5.6	العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7.7	7.9	العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الاستثمار

الجدول - رقم 23 النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار

31 ديسمبر 2011 %	31 ديسمبر 2012 %	
3	2	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
97	98	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

الجدول - رقم 24 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

31 ديسمبر 2011 %	31 ديسمبر 2012 %	
84	87	نعم مدينة
10	7	التمويل بالمضاربة والمشاركة
6	6	إجارة منتهية بالتملك

الجدول - رقم 25 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

31 ديسمبر 2011 %	31 ديسمبر 2012 %	
2	2	حكومات
10	9	بنوك
1	1	شركات استثمار
16	15	شركات
71	73	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في الستة الأشهر الأخيرة من السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2012			
التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	
3,990,647	555,744	3,434,903	3,515,763	141,153	3,374,610	نقد وأرصدة لدى البنوك
4,346,539	(537,438)	4,883,977	5,732,211	536,527	5,195,684	ذمم مدينة
493,830	(44,225)	538,055	480,367	18,878	461,489	التمويل بالمضاربة والمشاركة
1,125,604	30,609	1,094,995	1,258,993	141,567	1,117,426	استثمارات
320,568	33,228	287,340	397,369	44,957	352,412	إجارة منتهية بالتمليك
188,730	(16,548)	205,278	219,925	6,117	213,808	موجودات أخرى
10,465,918	21,370	10,444,548	11,604,628	889,199	10,715,429	

الجدول - رقم 27 معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2012			
الموجودات المرجحة للمخاطر تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
11,091	92,421	308,069	20,629	171,912	573,041	مطالبات على الحكومة
118	985	3,284	123	1,023	3,412	مطالبات على القطاعات العامة
9,703	80,861	269,538	2,440	20,334	67,781	مطالبات على البنوك
134,200	1,118,331	3,727,770	187,444	1,562,035	5,206,785	مطالبات على الشركات
24,193	201,612	672,041	27,450	228,746	762,486	محفظة التجزئة الرقابية
21,146	176,216	587,385	28,108	234,234	780,779	رهن عقاري
4,331	36,090	120,301	5,663	47,192	157,308	تسهيلات فأت موعأ إستحقاقها
7,097	59,143	197,142	8,663	72,191	240,636	إستثمارات في أوراق مالية
6,717	55,975	186,584	6,749	56,239	187,462	إمتلاك عقارات
18,917	157,643	525,475	23,749	197,907	659,690	موجودات أخرى
237,513	1,979,277	6,597,589	311,018	2,591,813	8,639,380	

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية. ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية. لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محافظتها والتي تتضمن على:

- تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من أنه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛
- التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.
- التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهام التي يتعهد بها.

الجدول - رقم 28 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2011 %
29	34
71	66

ذمم مدينة
التمويل بالمضاربة والمشاركة

الجدول - رقم 29 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2011 %
1	2
5	-
38	47
14	15
42	36

حكومات
شركات استثمار
بنك
شركات
أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان:	سراي مهليسي د. عدنان بويونكدينيز كادييسي، رقم 6 عمرانية 34768، أسطنبول، تركيا
هاتف:	+90 216 666 01 01
فاكس:	+90 216 666 16 00
	albarakaturk.com.tr

البنك الاسلامي الاردني

العنوان:	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف:	+9626 567 7377
فاكس:	+9626 566 6326
	jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان:	60 شارع محيي الدين أبو العز ص.ب. 455 الدقي، الجيزة، مصر
هاتف:	+2023 748 1222
فاكس:	+2023 761 1436/7
	albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

العنوان:	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1 طريق الجنوب، بن عكنون الجزائر، الجزائر
هاتف:	+213 21 91 64 50 إلى 55
فاكس:	+213 21 91 64 58
	albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

العنوان:	برج البركة، مبنى رقم: 238 طريق: 1704، مجمع: 317 المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. 1882 المنامة، مملكة البحرين
هاتف:	+973 17 535 300
فاكس:	+973 17 533 993
	albaraka.bh

e-network.albaraka.com

بنك البركة (باكستان) المحدود

هاتف: +92 21 34315851
فاكس: +92 21 34546465
albaraka.com.pk

العنوان: 162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

بنك البركة تونس

هاتف: +21671 790000
فاكس: +21671 780235
albarakabank.com.tn

العنوان: 88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

العنوان: 2 كينغز ميد بوليفارد، مكتب كينغز ميد بارك
شارع ستولوارث سايمون، ص.ب. 4395
دوربان 4000، جنوب أفريقيا

بنك البركة السودان

هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

العنوان: برج البركة
ص.ب. 3583، شارع القصر
الخرطوم، السودان

بنك البركة لبنان ش.م.ل

هاتف: +9611 808008
فاكس: +9611 806499
AL-BARAKA.COM

العنوان: مركز فردان 2000، الطابق الثاني
شارع رشيد كرامي، ص.ب. 113 5683
بيروت، لبنان

e-network.albaraka.com

بنك البركة سورية ش.م.م

العنوان:	شارع عبدالرحمن شهيندر	هاتف:	+963 11 443 78 20
	ص.ب. 100	فاكس:	+963 11 443 78 10
	دمشق، سورية		albarakasyria.com

مجموعة البركة المصرفية المكتب التمثيلي - أندونيسيا

العنوان:	مبنى رافيندو، الطابق 10	هاتف:	+62 21 316 1345
	جالان كييون سيريه رقم 75	فاكس:	+62 21 316 1074
	جاكرتا بوسات 10340، أندونيسيا		albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية المكتب التمثيلي - ليبيا

العنوان:	برج طرابلس، برج رقم 1	هاتف:	+218 (21) 3362310
	الطابق 14، مكتب رقم 144		+218 (21) 3362311
	ص.ب. 93271	فاكس:	+218 (21) 3362312
	طرابلس، ليبيا		albaraka.com

إتقان كابيتال

العنوان:	مركز الشاطئ - طريق الملك	هاتف:	+966 2 234 7000
	ص.ب. 8021، جدة 21482	فاكس:	+966 2 234 7222
	المملكة العربية السعودية		itqancapital.com

e-network.albaraka.com

علاقات المستثمرين:
الأستاذ / أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
مملكة البحرين
هاتف: 17541122 / 17520701 +973
فاكس: 17531074 / 17910911 +973

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com

مسجل الاسهم:
شركة فخر كارفي كومبيوترشير ذ م م
مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514 المنامة
مملكة البحرين
هاتف: 17215080 (+973)
فاكس: 17212055 (+973)

بريد الكتروني: Bahrain.helpdesk@karvy.com

مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)
برج البركة، مبنى رقم: 238
طريق: 1704، مجمع: 317، المنطقة الدبلوماسية
ص.ب. 1882، المنامة
مملكة البحرين
هاتف: 17541122 +973
فاكس: 17536533 +973
سجل تجاري رقم: 48915

albaraka.com
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

